العين الساهرة

العدد ١٢٩ شعبان ١٤٣٣هـ - يونيو ٢٠١٢م

التوقيع على اتفاقية التأشيرة الإلكترونية

الفريق الوطني للبحث والإنقاذ يحصل على الاعتراف الدولي

معالي الفريق المفتش العام للشرطة والجمارك يرعى ختام مهرجان الشرطة الأعام القوى

كلمات مضيئة

إنه إذا كان الحاضر بفضل الله زاهراً مفعماً بالخير فإن من واجبنا ألا ننسى أن المستقبل هو الذي ينبغي أن يكون مدار تفكيرنا وتخطيطنا؛ ذلك لأن الأهداف كبيرة والتحديات كثيرة والدرب طويل، ومن ثم فلابد لنا من أن نتسلح بالعلم والعمل والإرادة الصلبة والدعاء إلى الله بالتوفيق.

قابوس بن سعيد ٢٠٠٣

مسابقة السلامة المرورية

في إطار الجهود التي تبذلها السلطنة للحد من الحوادث المرورية وجَّه مجلس الوزراء الموقر اللجنة الوطنية للسلامة على الطريق بتكليف أحد بيوت الخبرة المتخصصة لدراسة الجوانب المتعلقة بالسلامة المرورية في السلطنة، وتقديم الحلول الكفيلة بالحد من حوادث الطرق.

وتسعى شرطة عمان السلطانية إلى تعزيز السلامة المرورية من خلال مجموعة من الخطوات والإجراءات، بدءاً من نشر مزيد من الأفراد لفرض الرقابة والتوعية المرورية، وتشديد ضوابط حركة السير، وإجراءات السلامة، والقوانين ذات الصلة، مع الاستفادة من الخبرات العالمية في مجال السلامة المرورية، وتخطيط الطرق. وصولا إلى توفير خدمات الإسعاف والإنقاذ على الطرق للحد من الوفيات.

ونظراً لما تسببه الحوادث المرورية من أضرار وخسائر بشرية ومادية كبيرة، وباعتبار أنها قضية تهم المجتمع بشكل عام، وتؤرق جميع أفراده فقد أعلنت شرطة عمان السلطانية هذا العام عن إقامة مسابقة للسلامة المرورية يمكن لجميع الولايات والوحدات الحكومية والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص والأفراد المشاركة فيها.

وقد تم اعتماد استمارات خاصة بالمسابقة للراغبين في التنافس على جوائزها لكل من الوحدات الحكومية والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص والأفراد.

وتهدف المسابقة إلى تفعيل المجتمع بمختلف فئاته للمساهمة في تعزيز سبل السلامة المرورية للحد من حوادث المرور، وإشراك المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص وأفراد المجتمع للتعاون والعمل على نشر الوعي المروري، بالإضافة إلى حث المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص على تدريب وتأهيل مستخدمي الطريق، وتنفيذ مشروعات تخدم السلامة المرورية، كما تهدف إلى إبراز الجهود المبذولة من قبل المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص والأفراد في الحد من الحوادث المرورية.

وتعد هذه المسابقة من خلال الأهداف المرسومة لها أحد أهم وسائل التوعية والتي ترمي إلى تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع وبما يكفل نشر الوعي والتثقيف المروري لكافة شرائح المجتمع، كما أنها تأتي في إطار سعي شرطة عمان السلطانية لتوطيد وتعزيز ومواصلة الشراكة مع المجتمع ومؤسساته في نشر السلامة المرورية وتدعيم ثقافة الاستخدام الآمن للطرق ووسائل النقل.

٦	أخبـــــار الشرطـــــة.
٢٨	معهد تدريب الضبـــاط.
٣٤	نظرة في الاختصاص الشخصي للمحاكم العسكرية المنصوص عليها في قانون القضاء العسكري رقم ١١٠ / ٢٠١١م.
٤٤	الأمن السيـاحـــــــي.
٤٨	دور ضابط المركز في تنمية الولاء التنظيمي لرجال الشرطة العاملين بالمركز.
٥٠	تفسير جريمة السرقة في ضوء مدخل الاختيار العقلاني.
٥٤	السلامـة المرورية للمكفوفين.
٥٨	الأفلاج في سلطنـة عُمـان.
٦٢	المستشفـــى المتنقـــل.
٦٤	حديث الذكريات .. المقدم متقاعد شباب بن هاشل الرزيقي يبوح بذكرياته للعين الساهرة.
٦٨	الإطـــارات في عين ناظريها.
٧٠	ريـاضـــــة.
٨٠	الواحـــــة.
٨٣	حتى نلتقـــي.

المراســـــــلات
باسم مدير العلاقات العامة
القيـادة العـامـة للشرطـة
ص.ب: ٣٠٢ - الرمز البريدي: ١١٦ ميناء الفحل

البريـــد الإلكترونـــي
Info@rop.gov.om

الهواتف: ٢٤٥٧١٣٢٣
فـــاكس: ٢٤٥٦٧١٦١

الاشتراكات السنوية:
- للوزارات والمؤسسات: ٣ ريالات عُمانية.
- للأفـــــــــراد: ٢ ريـال عُمـاني.

التوزيع: العُمانية للتوزيع والتسويق.
هاتف: ٢٤٦٠٤٤٧٧ / ٢٤٦٩٩١٧٠

القراء الأعزاء

هذه دعـوة للمشـاركة معنـا
والإدلاء بآرائكم في القضايا التي تهم المجتمع.
كمـــا نرحب بكتـابـاتـكم، ونسـعـى للمزيـــد من
التواصـل معكم من خـــلال صفحات المجلـة.

للتواصل معنا عبر البريد الإلكتروني

alainassahira@hotmail.com
info@rop.gov.om

مجلة دورية أمنية تصدرها إدارة العلاقات العامة
بشرطة عمان السلطانية

العين السهرة

رئيس هيئة التحرير
العقيد / عبدالله بن محمد الجابري

هيئة التحرير
العقيد / محمد بن خلفان الدغيشي
المقدم / عامر بن سلطان الطوقي
المقدم / جمال بن حبيب القريشي
الرائد / فهد بن سيف الحوسني

مدير التحرير
النقيب / هلال بن محمد الحراصي

إدارة التحرير
الملازم / نبهان بن سلطان الحارثي
الرقيب / زكريا بن سالم الصبحي
الضابط المدني / ثريا بنت حمود العيسرية

تحرير موضوعات اللغة الانجليزية
النقيب / أحمد بن جعفر الصارمي
النقيب / عبدالله بن سعيد الحارثي
الضابط المدني / بشير عبدالدائم بشير

الإخراج والتنفيذ الفني
الوكيل أول / يوسف بن بهادر البلوشي

التصوير
الرقيب أول / محمد بن صالح القرني
العريف / ياسر بن علي الضنكي
العريف / سالم بن يعقوب الدفاعي

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن رأي ووجهة نظر كاتبها فقط
ولا يجوز إعادة النشر أو الاقتباس إلا بإذن مسبق

٦

٢٨

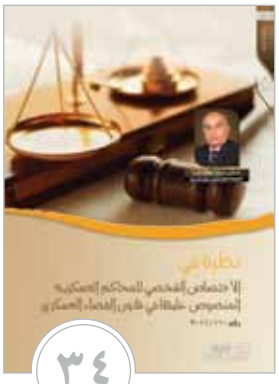
٣٤

٤٤

٤٨

٥٠

٥٤

٦٤

٨٣

موقع شرطة عُمان السلطانية
على الشبكة العالمية للمعلومات «الإنترنت»
www.rop.gov.om

التوقيع على اتفاقية التأشيرة الإلكترونية

وقعت شرطة عمان السلطانية بتاريخ ٦ / ٥ / ٢٠١٢م على اتفاقية تطبيق نظام جديد لإصدار التأشيرة الكترونياً وهو نظام يتمتع بالدقة ويوفر مزايا أمنية عالية .

وقع الاتفاقية من جانب هيئة تقنية المعلومات معالي المهندس / علي بن مسعود السنيدي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة، و من جانب شرطة عمان السلطانية معالي الفريق / حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك، فيما وقع من جانب شركة سيتا الأسترالية المنفذة للمشروع مديرها العام .

ويهدف المشروع إلى تسهيل إجراءات حركة رجال الأعمال والزوار والسائحين من خلال بناء أنظمة تقنية عالية الجودة وتوفر بيئة آمنة تتميز بالحداثة ، و تبسط هذه النظم الإجراءات الحالية لإصدار التأشيرات وسمات الإقامة للأجانب وإجراءات الدخول والخروج عبر كافة المنافذ القانونية كما تسهل تبادل المعلومات مع كافة الجهات ذات الصلة .

وتشتمل الاتفاقية على تأهيل وتدريب وتنمية مهارات العاملين في هذا المجال من أجل تحقيق أعلى مستويات الجودة في الخدمة.

وعقب توقيع الإتفاقية صرح معالي المهندس / رئيس مجلس إدارة هيئة تقنية المعلومات بأن هذه الاتفاقية تأتي تماشيا مع التوجه نحو الحكومة الإلكترونية، و سوف تفتح آفاقاً أرحب في القطاع السياحي والتجاري في السلطنة، وأشاد بالجهود التي تبذلها شرطة عمان السلطانية في مجال تقديم خدماتها إلكترونيا وبالنتائج الطيبة التي حققتها في هذا المجال .

من جانبه أعرب معالي الفريق المفتش العام للشرطة والجمارك عن شكره لهيئة تقنية المعلومات ودعمها المستمر، ولكل من ساهم في إنجاح هذا المشروع مؤكدا أن شرطة عمان السلطانية تسعى جاهدة لتقديم التسهيلات للمواطنين والمقيمين والزوار .

و أكد مدير شركة سيتا المنفذة للمشروع عن اعتزازه لتنفيذ هذا المشروع مشيرا إلى أن هذه الاتفاقية تعتبر خطوة متقدمة في سبيل تسهيل الإجراءات والخدمات التي سوف تقدمها شرطة عمان السلطانية.

حضر مراسم توقيع الاتفاقية اللواء الركن/سالم بن مسلم قطن مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك وسعادة/سالم بن سلطان الحبسي وكيل وزارة المالية والدكتور / سالم بن سلطان الرزيقي الرئيس التنفيذي لهيئة تقنية المعلومات وعدد من كبار ضباط شرطة عمان السلطانية و قوات السلطان المسلحة والأجهزة الأمنية والمسؤولين بهيئة تقنية المعلومات و الشركة المنفذة.

معالي الفريق المفتش العام للشرطة والجمارك
يرعى الأمسية المرورية بمعهد السلامة المرورية

رعى معالي الفريق / حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك بتاريخ ١٢/٣/٢٠١٢م بمعهد السلامة المرورية الأمسية المرورية التي تضمنت عرض فيلم مرئي عن جهود شرطة عمان السلطانية في مجال السلامة المرورية، وإلقاء قصائد شعرية بهذه المناسبة.

بعد ذلك قام معالي الفريق المفتش العام للشرطة والجمارك بتكريم الوحدات ومؤسسات القطاع الخاص المساهمة في تدريب وتأهيل مستخدمي الطريق وذلك إطار في مناشط أسبوع مرور مجلس التعاون لدول الخليج العربية لهذا العام.

معالي الفريق يرعى برنامج العمل لكبار القادة

في إطار الجهود التي تبذلها القيادة العامة للشرطة والجمارك لتطوير قدرات ومهارات العاملين بها، والارتقاء بها بما يمكّنهم من تحسين الأداء وتوجيه الموارد لتحقيق الأهداف.

رعى معالي الفريق حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك بتاريخ ١/٤/٢٠١٢م بمعهد الضباط ، برنامج العمل لكبار ضباط شرطة عُمان السلطانية الهادف إلى مراجعة سياسات العمل، تمهيداً لإعداد استراتيجية شاملة ، وفق أحدث المعايير العالمية ، وشارك فيه أكثر من خمسة عشر من كبار قادة الشرطة من مختلف التشكيلات .

وقد تناول البرنامج العديد من الجوانب ذات الصلة بعملية التخطيط الاستراتيجي والمفاهيم والنماذج الناجحة لعمليات التخطيط، وتنوي القيادة العامة للشرطة والجمارك تنفيذ هذا البرنامج على مراحل .

هذا وينفذ البرنامج بإشراف خبراء ومختصين ممن سبق لهم العمل في إعداد الاستراتيجيات والخطط في العديد من دول العالم .

الفريق الوطني للبحث والإنقاذ يحصل على الاعتراف الدولي

بتاريخ ١١/٤/٢٠١٢م احتفلت شرطة عمان السلطانية بتسليم الشارة الدولية وشهادة الاجتياز لأعضاء الفريق الوطني للبحث والإنقاذ. والبالغ عددهم (٨٠) عضواً، وذلك بعد حصول الفريق الوطني للبحث والإنقاذ على الاعتراف الدولي، وذلك تحت رعاية معالي الفريق/ حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك، حيث خضع الفريق للتقييم خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ من شهر مارس الماضي، وبحضور عدد من المراقبين من الهيئة الاستشارية الدولية للبحث والإنقاذ بمنظمة الأمم المتحدة، وعدد من المدعوين من الهيئات والمنظمات وإدارات الدفاع المدني بدول مجلس التعاون الخليجي، وبعض دول العالم.

بدأ الحفل بعزف السلام السلطاني ثم ألقى العميد مهندس/ مبارك بن جمعة الغيلاني مدير عام الدفاع المدني كلمة بهذه المناسبة هنأ من خلالها الفريق الوطني للبحث والإنقاذ على الاعتراف الدولي، ونيل الشارة الدولية من مكتب الإغاثة الإنسانية بمنظمه الأمم المتحدة، كما أشار مدير عام الدفاع المدني في كلمته إلى الدعم المتواصل من القيادة العامة للشرطة الجمارك، والاهتمام البالغ على الارتقاء بمستوى تشكيلات شرطة عمان السلطانية بصفة عامة، والإدارة العامة للدفاع المدني بصفة خاصة، لتتمكن من أداء واجباتها الإنسانية المتمثلة في حماية وإنقاذ الأرواح والثروات والمكتسبات من المخاطر بكافة أشكالها.

وأوضح العميد خلال كلمته بأن الفريق الوطني للبحث والإنقاذ نال الشارة الدولية بعد خضوعه لفترة إعداد طويلة، مر خلالها بالعديد من مراحل التأهيل والتدريب،حتى ظهر الأداء المتميز والمستوى الذي وصل إليه الفريق أثناء فترة التقييم.

واختتم العميد مدير عام الدفاع المدني كلمته مؤكداً على أن الفريق الوطني للبحث والإنقاذ، هو أحد الفرق التخصصية التي تأسست في عام ٢٠٠٧م، وتم اختيار عناصره بعناية من العاملين بشرطة عمان السلطانية وقوات السلطان المسلحة من الإطفائيين والأطباء والمهندسين والمسعفين وفنيّ اتصالات، ممن توافرت فيهم مواصفات وشروط الهيئة الاستشارية الدولية للبحث والإنقاذ، كما تم تجهيزه بالمعدات والأجهزة والمركبات اللازمة التي تمكنه من أداء مهامه على أكمل وجه.

بعد ذلك شاهد راعي الحفل والحضور عرضاً مرئياً عن الفريق الوطني للبحث والإنقاذ، تناول تاريخ ومراحل تطور الفريق حتى مرحلة التقييم النهائي، كما احتوى العرض على عدد من عمليات البحث والإنقاذ وكيفية التعامل معها.

وفي نهاية الحفل سلم المفتش العام للشرطة والجمارك راعي الحفل الشارة الدولية وشهادات الاجتياز لأعضاء الفريق الوطني للبحث والإنقاذ وقلد أوسمة المنظمة الدولية للحماية المدنية لعدد من منتسبي الدفاع المدني.

حضر الحفل اللواء الركن سالم بن مسلم قطن مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك وعدد من أصحاب أعضاء اللجنة الوطنية للدفاع المدني وكبار ضباط شرطة عمان السلطانية وقوات السلطان المسلحة.

معالي الفريق المفتش العام للشرطة والجمارك

يصدر قرارا بإنشاء الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية

في إطار الاهتمام الذي تقوم به الجهات المعنية بمكافحة آفة المخدرات والمؤثرات العقلية ومنها شرطة عمان السلطانية، أصدر معالي الفريق حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك بتاريخ ٢٢ / ٤ / ٢٠١٢م قراراً يقضي بإنشاء إدارة عامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.

ويأتي إنشاء هذه الإدارة العامة في ضوء ما تبذله شرطة عمان السلطانية في مجال مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ، بجانب جهود الجهات الأخرى التي أشار إليها قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (١٧ / ٩٩).

ومن المقرر أن تُعنى هذه الإدارة العامة بمتابعة تنفيذ ما يتعلق بمهام شرطة عمان السلطانية الواردة في أحكام القانون والاتفاقيات ذات الصلة ،وكذالك اتخاذ الإجراءات القانونية في جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بالتعاون مع الجهات المعنية.

جاء قرار معالي الفريق / المفتش العام للشرطة والجمارك بإنشاء الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ليواكب التنامي الحاصل في مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية على مختلف المستويات الدولية والإقليمية .

وذلك إيمانا من القيادة العامة الموقرة بضرورة رفع مستوى المواجهة لخطر هذه الآفة التي تفتك بالأمم ومقدرتها، الأمر الذي يحتم علينا إعداد ما يلزم للتصدي لهذه الآفة الخطيرة سواء كان من حيث الإمكانية المادية أو البشرية والعمل على توحيد الجهود في مجال المكافحة مع الجهات المعنية ذات العلاقة بمشكلة المخدرات.

كما ستمارس الإدارة العامة مهامها من خلال فروع ستنشأ لها مستقبلاً في بعض محافظات السلطنة.

ضيـــــوف شرطـــة

استقبل معالي الفريق / حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك بتاريخ ٢٠١٢/٣/٧م بالقيادة العامة للشرطة بالقرم معالي / ويلار رايف وزير شؤون المغتربين الهنود في الحكومة الهندية الذي زار السلطنة .

كما استقبل معالي الفريق المفتش العام للشرطة والجمارك بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٠م بالقيادة العامة للشرطة بالقرم رئيس الشرطة الجنائية الألمانية الاتحادية والوفد المرافق له الذي زار شرطة عمان السلطانية .

واستقبل معالي الفريق المفتش العام للشرطة والجمارك بتاريخ ٢ / ٤ / ٢٠١٢م بالقيادة العامة للشرطة بالقرم العقيد / هزاع بن مبارك الهاجري الأمين العام المساعد للشؤون الأمنية بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي زار السلطنة.

كما استقبل معاليه بتاريخ ٣ / ٤ / ٢٠١٢م بالقيادة العامة للشرطة والجمارك بالقرم الفريق أول بحري / فيليب كومب نائب رئيس الأركان للعلاقات الدولية في رئاسة أركان القوات المسلحة الفرنسية والوفد المرافق له الذي زار السلطنة .

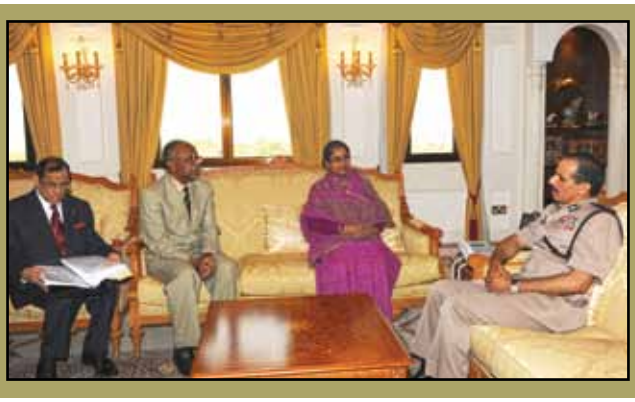

واستقبل معالي الفريق المفتش العام للشرطة والجمارك بتاريخ٢٥ / ٤ / ٢٠١٢م بالقيادة العامة للشرطة بالقرم معالي الدكتورة/ ديبو موتي وزيرة الخارجية بجمهورية بنجلاديش الشعبية.

كما استقبل بتاريخ ٢٧ / ٥ / ٢٠١٢م بالقيادة العامة للشرطة بالقرم اللواء / هانز لانجيتر قائد قوة حفظ النظام في مقاطعة هيسن بجمهورية ألمانيا الاتحادية والوفد المرافق له الذي زار السلطنة.

بتاريخ ٦/٦/٢٠١٢م استقبل معالي الفريق/ حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك بمبنى القيادة العامة للشرطة بالقرم سعادة الفريق سيف عبدالله الشعفار وكيل وزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة والوفد المرافق له .

وقد تم خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية واستعراض وجهات النظر في عدد من الأمور ذات الاهتمام المشترك، لا سيما الأمنية منها.

حضر المقابلة من الجانب الإماراتي اللواء/ ناصر العوضي المنهالي الوكيل المساعد لشؤون الجنسية والإقامة والمنافذ، واللواء/ حميد محمد الهديدي قائد عام شرطة الشارقة، واللواء/ خميس مطر بن مزينة نائب قائد عام شرطة دبي، واللواء/ خميس سيف بن سويف مدير عام الأمن الجنائي، والعميد/ حمد عجلان العميمي مدير مديرية شرطة العين والعميد/ غريب محمد الحوسني مدير الإدارة العامة للمنافذ والمطارات، كما حضرها من شرطة عمان السلطانية، اللواء الركن/ سالم بن مسلم قطن مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك وعدد من كبار ضباط الشرطة.

كما استقبل اللواء الركن / سالم بن مسلم قطن مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك بتاريخ٢٦/٣/٢٠١٢م بالقيادة العامة للشرطة بالقرم رؤساء الوفود المشاركة في الاجتماع التاسع عشر لمسؤولي الأسلحة والمتفجرات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد جرى خلال تلك المقابلات استعراض وجهات النظر في عدد من الأمور ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز التعاون الشرطي، حضر تلك المقابلات عدد من ضباط شرطة عمان السلطانية.

لا تنشغل بغير الطريق

Keep your mind on the road

معالي الفريق المفتش العام للشرطة والجمارك

يدشن خطة المراقبة المرورية

(المرحلة الأولى)

بتاريخ ٢٢ / ٥ / ٢٠١٢م دشن معالي الفريق / حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك رئيس اللجنة الوطنية للسلامة على الطريق خطة المراقبة المرورية (المرحلة الأولى) في حفل أقامته شرطة عمان السلطانية بمعهد السلامة المرورية بالإدارة العامة للمرور بالسيب وحضره اللواء الركن / سالم بن مسلم قطن مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك نائب رئيس اللجنة، وأصحاب السعادة أعضاء اللجنة الوطنية للسلامة على الطريق وعدد من ضباط شرطة عمان السلطانية وقوات السلطان المسلحة.

بدأت فعاليات حفل التدشين بعرض فيلم عن الحوادث المرورية ثم ألقى سعادة الدكتور / محمد بن سيف الحوسني وكيل وزارة الصحة للشؤون الصحية كلمة أشار فيها إلى الجهود التي توليها شرطة عمان السلطانية للتحقيق السلامة على الطريق للحد من الحوادث المرورية في مجالات التدريب والتوعية والضبط المروري، وأكد أن مشاريع التوسعة في أقسام الطوارئ ماضية في الكثير من المؤسسات الصحية وأن الحد من الحوادث المرورية والطرق أمر ممكن و لكنة أمر معقد ومتعدد الجوانب ويستلزم عزيمة وتظافراً للجهود المبذولة.

بعدها القى أحد الشعراء قصيدة شعرية هدفت إلى تكاتف المجتمع للتقليل من حوادث المرور في إطار الجهود التي تقوم بها شرطة عمان السلطانية في هذا الجانب، عقب ذلك ألقى العقيد مهندس / محمد بن عوض الرواس مدير عام المرور بشرطة عمان السلطانية كلمة أشار فيها إلى أن اعتماد القيادة العامة للشرطة لخطة المراقبة المرورية تأتي في إطار الجهود التي تبذلها شرطة عمان السلطانية لتحقيق السلامة المرورية لجميع مستخدمي الطريق بعد أن تم خلال الأشهر الماضية تكثيف الدوريات المرورية كجزء من هذه الخطة، فالواجب الوطني والإنساني يحتم علينا أن يُسهم الجميع في الحد من حوادث المرور ومواصلة الجهود لجعل طرقنا أكثر أماناً لمستخدميها.

وأوضح مدير عام المرور بأن شرطة عمان السلطانية تبنت العديد من الحلول والإجراءات للحد من حوادث المرور وآثارها السلبية، ونشر الوعي المروري لكافة شرائح المجتمع، وتدريب وتأهيل سائقي المركبات في مجال السياقة الوقائية، وإدخال نظام الفحص الفني للمركبات لجعلها أكثر أماناً لمستخدميها، وتقديم خدمات الإنقاذ والإسعاف للمصابين في موقع الحادث لتُسهم في إنقاذ العديد من الأرواح، والحد من الإصابات الخطرة، ونشر أجهزة ضبط السرعة لرصد السرعات، وضبط المتهورين في السياقة، ومشروع البحوث العلمية بالتنسيق مع مجلس البحث العلمي، وتبادل المعلومات المرورية مع شركات التأمين، إلى غير ذلك من أجل تعزيز السلامة على الطريق.

وفي ختام كلمته أكد العقيد مهندس / مدير عام المرور بأن الأمل كبير عند اكتمال نشر دوريات المرور، وتواجدها باستمرار على الطرق الرئيسية، بأن يساعد في الحد من السلوكيات الخطرة التي تمارس أثناء السياقة.

كما أشار بأن طاقم هذه الدوريات خضع لعدد من الدورات، والتطبيقات العملية لصقل مواهبهم ومهاراتهم الوظيفية في فترة امتدت إلى الأربعة أشهر، شملت تطبيقات عملية في ممارسة أعمال الدورية على الطرق.

تلا ذلك كلمه أخرى ألقاها المقدم / محمد بن ناصر الكندي مدير عام النقليات بالوكالة بشرطة عمان السلطانية موضحاً أن توفير هذا العدد من المركبات يأتي من منطلق حرص واهتمام القيادة العامة للشرطة والجمارك لتسهيل مهمة رجل الشرطة في إنجاز أعماله الميدانية على أكمل وجه، مؤكداً بأن الإدارة العامة للنقليات وضعت ضمن أولوياتها توفير وسيلة نقل تتوفر بها المواصفات الفنية. والهندسية المعتمدة لنجدات المرور التي تمكن رجل المرور من القيام بواجباته إن شاء الله.

وفي ختام الحفل قام معالي الفريق المفتش العام للشرطة والجمارك راعي الحفل بإلقاء نظرة على مركبات المراقبة المرورية.

وكان معالي الفريق المفتش العام للشرطة والجمارك قد أعلن العام الماضي في تصريح نشرته وسائل الإعلام عن خطة جديدة تعتزم شرطة عمان السلطانية تطبيقها للتقليل والحد من حوادث المرور، حيث تشتمل الخطة على العديد من الجوانب من ضمنها مضاعفة التوعية المرورية، وزيادة أعداد رجال الشرطة وتكثيف دوريات المرور لمراقبة الحركة المرورية، وتوجيه السائقين ومستخدمي الطريق.

فعاليات ومناشط أسبوع المرور الثامن والعشرين
تحت شعار (لنعمل معاً للحد من الحوادث المرورية)

بتاريخ ١١/٣/٢٠١٢م بدأت فعاليات ومناشط أسبوع مرور مجلس التعاون لدول الخليج العربية الثامن والعشرين، تحت شعار (لنعمل معاً للحد من الحوادث المرورية) وذلك بهدف نشر الثقافة المرورية لدى مستخدمي الطريق والتقيد بالقواعد والأنظمة الصحيحة.

حيث رعى سعادة / علي بن خلفان الجابري وكيل وزارة الإعلام افتتاح المعرض المروري الذي نظمته الإدارة العامة للمرور بمركز مسقط سيتي سنتر بالتعاون مع بعض المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة، وبعد قص الشريط قام راعي المناسبة والحضور بجولة في كافة أروقة المعرض، استمع خلالها إلى شرح مفصل عمّا يحتويه المعرض.

وقد إشتمل المعرض على جوانب توعوية وتعريفية مرورية، حيث تم تقسيم المعرض إلى ثلاثة أقسام رئيسية على هيئة أبراج، كل برج يبيّن جانباً من جوانب التوعية المرورية.

وقد شارك في المعرض بعض تشكيلات الشرطة، مثل الإدارة العامة للدفاع المدني الذي تشتمل معروضاته على مجموعة من التجهيزات في مجال التعامل مع الحوادث المرورية من حيث قطع المركبات وكيفية

إنقاذ المصابين والمحتجزين داخل المركبات، وإطفاء الحريق في حالة نشوبه بالمركبة، ووحدة الإسعاف التي تشتمل معروضاتها على مجموعة من التجهيزات التي من شأنها التعامل مع المصابين في حوادث السير، والنقل الصحيح لهم، كما تشارك إدارات الإدارة العامة للمرور في المعرض وذلك من خلال عرض المطويات المرورية التوعوية كمطوية قواعد المرور ضمان وأمان، ومطوية السرعة، وحقائق وأرقام ومطويات خاصة بالأطفال مثل لّون وتعلّم.

كما شارك في المعرض روضة الأطفال بالإدارة العامة للمرور والتي تعتبر المشاركة الخامسة لها على التوالي، ووزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه، والمديرية العامة للكشافة والمرشدات، وبعض الحملات التوعوية المرورية كحملة كفى.

بالإضافة إلى مشاركة شركة الوهيبي لرياضة السيارات والتي أطلقت حملة (السلامة أولاً) خلال افتتاح المعرض وتم تدشين الموقع الإلكتروني للحملة، كما شهد المعرض مشاركة الدراج خالد الشبيبي الذي يقوم بجولة بدراجته الهوائية تشمل جميع محافظات السلطنة من أجل التوعية بالسلامة المرورية، وسوف يستعرض خلال المشاركة الجولة التي يقوم بها.

وفي نهاية افتتاح المعرض قدم العقيد مهندس / محمد بن عوض الرواس مدير عام المرور هدية تذكارية لراعي المناسبة، حضر المناسبة عدد من كبار ضباط شرطة عمان السلطانية، وضباط قوات السلطان المسلحة.

ومن جانب أخر قامت الوفود الخليجية المشاركة في فعاليات ومناشط أسبوع المرور بزيارة مبنى الإدارة العامة للمرور التقوا خلالها بالعقيد مهندس / محمد بن عوض الرواس مدير عام المرور، وقد رحب مدير عام المرور بالوفود المشاركة متمنياً لهم طيب الإقامة في بلدهم الثاني سلطنة عمان، ثم قاموا بجولة في إدارات وأقسام الإدارة العامة للمرور.

فيما نظمت الإدارة العامة للمرور بمركز مسقط سيتي سنتر المسابقة المرورية للكبار والأطفال وذلك،حيث اشتملت المسابقة على طرح العديد من الأسئلة التوعوية المتعلقة بالسلامة المرورية ، وقد رصدت الإدارة العامة للمرور جوائز قيمة للفائزين في هذه المسابقة والتي استمرت طوال فترة أسبوع المرور.

وإلى جانب الفعاليات التي تم تنظيمها في مركز مسقط سيتي سنتر فإنه تم توزيع المطويات وعرض أفلام توعوية في عدد من المراكز التجارية الأخرى بمحافظة مسقط منها سيتي سنتر القرم والسفير والعريمي وسابكو ومركز اللولو بالغبرة.

وحرصاً على استفادة أكبر شريحة من سائقي المركبات وتوعيتهم وزيادة ثقافتهم المرورية شاركت جميع إدارات المرور بالقيادات الجغرافية في مناشط وفعاليات أسبوع المرور في جميع محافظات السلطنة من خلال إقامة المعارض المرورية وإلقاء المحاضرات وتنفيذ نقاط التوعية المرورية وتوزيع المطويات والمنشورات وزيارة المصابين من جراء الحوادث المرورية في المستشفيات وتقديم الهدايا لهم.

شرطة عمان السلطانية

تحتفل بتخريج فصائل جديدة من الشرطة المستجدين

بتاريخ ١٨ /٣/ ٢٠١٢م احتفلت شرطة عمان السلطانية على ميدان الاستعراض العسكري بأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة بنزوى بتخريج الدفعة السادسة والأربعين من فصائل الشرطة المستجدين.

رعى حفل التخريج سعادة / حسين بن علي الهلالي المدعي العام، بحضور سعادة محافظ الداخلية وعدد من المكرمين وأصحاب السعادة أعضاء مجلس الشورى وولاة محافظة الداخلية وعدد من كبار ضباط شرطة عمان السلطانية وقوات السلطان المسلحة وأولياء أمور الخريجين.

وتحتفل بتخريج الدفعة السابعة والأربعين من فصائل الشرطة المستجدين ومجندات من شؤون البلاط السلطاني

احتفلت شرطة عمان السلطانية بتاريخ ١٥ / ٥ / ٢٠١٢م على ميدان الاستعراض العسكري بأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة بتخريج الدفعة السابعة والأربعين من فصائل الشرطة المستجدين ومجندات من شؤون البلاط السلطاني، وذلك تحت رعاية اللواء الركن طيار / مطر بن علي العبيداني قائد سلاح الجو السلطاني العماني.

بدأت وقائع الاحتفال بأداء التحية العسكرية لراعي المناسبة، ثم تقدم قائد الطابور مستأذنا إياه بتفتيش الصف الأمامي من الطابور، ثم مرّ الطابور في استعراض عسكري بالمسير البطي.

بعد ذلك سلم راعي المناسبة جوائز الإجادة لأوائل الخريجين والخريجات، وألقى كلمة أعرب فيها عن سروره البالغ برعاية هذا الحفل، ثم هنأ الخريجين والخريجات على اجتيازهم مقررات التدريب والتأهيل، مؤكداً على أن العمل في القطاعين العسكري والأمني هما من أقدس وأجل الأعمال كونهما يتصلان بحماية الأوطان والأرواح والأعراض والقيم، وحفظ المكتسبات والمنجزات.

وأشاد قائد سلاح الجو السلطاني العماني بالرعاية السامية الكريمة التي يوليها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم- حفظه الله ورعاه- بالأجهزة العسكرية والأمنية تأكيداً لدورها الريادي الهام في استتباب الأمن والأمان في ربوع هذا الوطن العزيز وحماية وصون منجزاته

كما ثمّن راعي المناسبة الجهود التي تبذلها أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة ومراكز التدريب المساندة لها من أجل إعداد وتأهيل هذه الأعداد الكبيرة من المتدربين.

بعد ذلك أدى الخريجون نشيد شرطة عمان السلطانية (حماة الحق) ثم رددوا قسم الولاء وهتفوا ثلاثاً بحياة جلالة السلطان المعظم، وبعد أداء التحية العسكرية لراعي المناسبة استأذنه قائد الطابور لمغادرة الطابور ميدان العرض إيذانا بانتهاء مراسم التخريج.

حضر حفل التخريج اللواء الركن/ سالم بن مسلم قطن مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك، وسعادة الشيخ الدكتور/ خليفه بن حمد السعدي محافظ الداخلية وعدد من قادة وضباط الأجهزة العسكرية والأمنية ومديري المصالح الحكومية ومشايخ وأعيان ولاية نزوى والطاقم الإشرافي والتدريبي ومرتب الأكاديمية.

الشرطة تستضيف الاجتماع التاسع عشر لمسؤولي الأسلحة والمتفجرات

بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

عقد خلال الفترة ٢٦- ٢٨/٣/٢٠١٢م بفندق شانجرلا بر الجصة أعمال الاجتماع التاسع عشر لمسؤولي الأسلحة والمتفجرات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي استضافته السلطنة مؤخراً.

وقد ترأس جلسة أعمال الاجتماع اللواء / عبدالله بن محمد الفهيد مدير عام الأسلحة والمتفجرات رئيس الوفد السعودي.

فيما ترأس وفد السلطنة العميد / عبدالله بن علي الحارثي مدير عام التحريات والتحقيقات الجنائية بشرطة عمان السلطانية.

وقد ناقش الاجتماع العديد من الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال من بينها توحيد مواصفات المركبات والحاويات الناقلة للمواد المتفجرة بدول مجلس التعاون ومناقشة منهاج عقد دورات في كيفية إبطال مفعول المتفجرات، بالإضافة إلى مناقشة بعض أوراق العمل المقدمة من أعضاء دول مجلس التعاون، وما يستجد من أعمال.

بالتعاون مع مؤسسة الغابات الأمريكية

اللجنة الوطنية للدفاع المدني تنظم برنامجا تدريبيا حول نظام القيادة والسيطرة في الحالات الطارئة

بتاريخ ٣/٦/٢٠١٢م رعى سعادة الدكتور يحيى بن بدر المعولي وكيل وزارة التنمية الاجتماعية رئيس قطاع عمليات الإغاثة والإيواء حفل افتتاح البرنامج التدريبي حول نظام القيادة والسيطرة في الحالات الطارئة والذي ينظمه المكتب التنفيذي للجنة الوطنية للدفاع المدني بالتعاون مع مؤسسة الغابات الأمريكية وذلك بفندق كراون بلازا ، بمشاركة أربعين متدرباً من منسقي القطاعات واللجان الفرعية للدفاع المدني بالمحافظات، وذلك في إطار تعزيز قدرات وإمكانات منسقي القطاعات واللجان الفرعية للدفاع المدني في المحافظات.

تنفيذاً لتوصيات ندوة السلامة المرورية بتفعيل دور القطاع الخاص في الحد من حوادث الطرق ..

بالتعاون مع شركة قلهات للغاز الطبيعي المسال

معهد السلامة المرورية يحتفل بتخريج ٢٠٠ معلم ومعلمة سياقة مركبات

أُقيم بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٧م بمعهد السلامة المرورية حفل تخريج ٢٠٠ معلم ومعلمة سياقة مركبات، وذلك تحت رعاية سعادة / حمد بن سليمان الغريبي وكيل وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه لشؤون البلديات الإقليمية.

في بداية الحفل تم عرض فيلم مرئي توعوي عن الحوادث المرورية، ثم ألقى المقدم / سعيد بن حمود الرواحي مدير معهد السلامة المرورية كلمة رحب في بدايتها براعي الحفل والحضور، وتطرق إلى الخدمات التي تقدمها شرطة عمان السلطانية والجهود التي تبذلها للحد من الحوادث المرورية، وأهمها إنشاء محطات للفحص الفني لضمان صلاحية المركبات، وتوعية كافة شرائح المجتمع لغرس وتنمية مفاهيم السلامة المرورية والوعي بقواعد وأنظمة المرور باستخدام وسائل متعددة تتناسب مع الفئات المستهدفة، بالإضافة إلى توفير خدمات الإسعاف لإنقاذ المصابين في الحوادث المرورية وتقديم العناية الطبية الأولية على الطرق للتقليل من مضاعفات الإصابات، وكذلك استخدام أحدث الوسائل والتقنيات في مجال الدفاع المدني للإنقاذ عند نشوب حرائق في المركبات أو الحوادث المرورية الجسيمة، كما تعمل شرطة عمان السلطانية على تدريب وتأهيل مستخدمي الطريق من سائقي المركبات وفق برامج تدريبية متكاملة.

وأضاف : أن تدريب هذا الفوج من معلمي ومعلمات سياقة المركبات جاء في إطار التعاون مع شركة قلهات للغاز الطبيعي المسال والتي تقدمت بمبادرة لتأهيل (١٠٠٠) ألف من معلمي سياقة المركبات خلال الأعوام (٢٠١١م-٢٠١٥م) حيث نشهد اليوم تخريج الدفعة الأولى من هذا العدد الإجمالي.

كما توجه المقدم / مدير معهد السلامة المرورية بالشكر لشركة قلهات للغاز الطبيعي المسال على هذه المبادرة التي تأتي تنفيذاً للتوصية (١٩) من توصيات ندوة السلامة المرورية بأهمية تفعيل دور مؤسسات القطاع الخاص بالمساهمة الفعلية في تدريب وتأهيل مستخدمي الطريق، ودعم وإنتاج برامج التوعية المرورية، كما توجه بالشكر لفريق التدريب الذي قام بتنفيذ هذا البرنامج لإجادته تطبيق الأسس والمحاور العلمية لمنهاج البرنامج لتحقيق أهداف التأهيل المطلوبة.

بعد ذلك ألقى خالد بن عبدالله المسن الرئيس التنفيذي لشركة قلهات للغاز الطبيعي المسال كلمة قال فيها إن الإحصائيات المتعلقة بالسلامة المرورية والعدد المتزايد في حوادث الطرق والتي تشكل مصدر قلق دائم لمستخدمي الطريق كانت الدافع الرئيسي الذي حدا بالجهات المختلفة للعمل على التصدي لهذه الظاهرة كل في مجال اختصاصه، ومن هنا توافقت رؤى شركة قلهات للغاز الطبيعي المسال مع معهد السلامة المرورية في العمل جنباً إلى جنب على إيجاد برامج وأنشطة من شأنها أن تعزز ثقافة وأخلاقيات استخدام الطريق بما يساهم في الحد من هذه الحوادث بالتالي الحفاظ على سلامة الفرد والمجتمع.

وأشار إلى أن أهمية هذا البرنامج تأتي من منطلق أن تأهيل شريحة معلمي السياقة وتدريبهم على أسس وقواعد السياقة الآمنة والاستخدام الأمثل للطريق يمثل أساساً لنشر وتعزيز الوعي المروري بين مستخدمي الطريق من خلال نقل معارفهم والخبرات التي اكتسبوها من خلال هذا البرنامج إلى السائقين الجدد.

وفي نهاية الحفل قام سعادة / حمد بن سليمان الغريبي وكيل وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه لشؤون البلديات الإقليمية بتسليم الشهادات على المشاركين في البرنامج.

الجدير بالذكر أن هذا البرنامج يعتبر من أهم البرامج التدريبية التي ينفذها معهد السلامة المرورية بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص، حيث يهدف إلى إكساب معلمي السياقة المهارات والأساليب اللازمة لممارسة مهنتهم بشكل علمي وفعال، وتنمية معارفهم وتطوير قدراتهم، لتدريب طالبي الحصول على رخص سياقة جديدة بإتقان.

تخريج الفوج التاسع عشر من طلبة المرحلة التمهيدية بمدارس الصحوة

احتفل بتاريخ ١ /٥/ ٢٠١٢م بتخريج الفوج التاسع عشر من طلبة المرحلة التمهيدية بمدارس الصحوة، تحت رعاية صاحبة السمو السيدة الدكتورة / منى بنت فهد بن محمود آل سعيد مساعدة رئيس جامعة السلطان قابوس للتعاون الخارجي وبحضور عدد من أصحاب السمو والمعالي الوزراء وأصحاب السعادة ورئيس وأعضاء مجلس أمناء مدارس الصحوة، كما حضره الهيئة التدريسية ورئيس وأعضاء مجلس أولياء الأمور وعدد كبير من أولياء أمور الطلبة والطالبات الخريجين.

الشرطة تستقبل دفعات جديدة من حماة الحق وحراس المبادئ

توجهت دفعات جديدة من المواطنين والمواطنات الملتحقين بجهاز الشرطة إلى أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة بنزوى للتدريب العسكري بعد أن أنهوا كافة الإجراءات وخضعوا للتقييم واجتازوا جميع المراحل بما فيها المقابلات والفحص الطبي.

وسيخضع الملتحقون للمراحل التدريبية المختلفة التي تشمل المعارف الأساسية في علوم الشرطة والقانون والإسعافات الأولية بالإضافة إلى التطبيقات العملية.

الجدير بالذكر أن عملية التوظيف ما زالت مستمرة في شرطة عمان السلطانية، وهناك دفعات أخرى سيتم الإعلان عنها عبر الصحف المحلية وعبر الموقع الإلكتروني للشرطة في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) للتقييم وإنهاء إجراءات التوظيف.

الشرطة تشارك في اجتماع مديري عموم الدفاع المدني

بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠١٢م اختتمت بالعاصمة الإماراتية أبو ظبي أعمال اجتماع المديرين العامين للدفاع المدني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمشاركة وفد من الدفاع المدني بالسلطنة برئاسة العميد مهندس / مبارك بن جمعة الغيلاني مدير عام الدفاع المدني والذي استمر على مدار أربعة أيام متواصل تم من خلالها التطرق إلى العديد من ورقات العمل المقدمة من قبل الوفود المشاركة .

اشتمل الاجتماع على العديد من الجلسات النقاشية حيث جاءت الجلسة الأولى على اجتماع لجنة السلامة والإشراف الوقائي المختصة بتوحيد شروط السلامة والإشراف الوقائي أما الجلسة الثانية فاشتملت على مناقشة المواضيع بالتدريب والتأهيل في مجال الدفاع المدني وتبادل الخبرات في ذلك المجال والتواصل المستمر بين إدارات الدفاع المدني بدول المجلس .

وفي ختام الجلسات تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات أهمها تعميم الدراسة المقدمة من وزارة الداخلية بدولة الإمارات حول نظام إدارة الحوادث الكبيرة وعلى الدول موافاة الأمانة العامة بمرائياتها وشملت التوصيات المواصفات الفنية للآليات العاملة في مجال الإطفاء والإنقاذ كذلك أوصى الاجتماع توحيد شروط السلامة والإشراف الوقائي بدول مجلس التعاون .

أما في مجال التدريب فقد أوصى مديرو العموم على زيادة الدورات التدريبية وإعدادها وتنظيمها وتبادل الخبرات في هذا المجال بين الدول الأعضاء .

كذلك تم التأكيد على الزيارات الميدانية لمراكز التدريب المختصة في مجال الدفاع المدني والإطفاء للاستفادة منها في عقد الدورات التدريبية لرجال الدفاع المدني .

وفي هذا الإطار أفاد العميد مهندس / مبارك بن جمعة الغيلاني مدير عام الدفاع المدني أن هذا الاجتماع فرصة سانحة لتبادل الخبرات ووجهات النظر بين دول مجلس التعاون من أجل تحقيق الأهداف المشتركة التي تسعى إليها دول المجلس والتي تأتي في مقدمتها رفع درجة الوعي بإجراءات السلامة الوقائية.

الشرطة تعرض خدماتها الإلكترونية في كومكس ٢٠١٢

شاركت شرطة عمان السلطانية مؤخراً ممثلة في عدد من تشكيلاتها المختلفة في معرض (كومكس٢٠١٢م) الذي يُنظم في مركز عمان الدولي للمعارض، وقد عرضت شرطة عمان السلطانية في ركنها الخدمات الإلكترونية التي تقدمها للجمهور على موقعها الإلكتروني في الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت)، بالإضافة إلى عرض أفلام تسجيلية ووثقائية تناولت تاريخ شرطة عمان السلطانية واهم مراحلها والإنجازات التي حققتها خلال الفترة الماضية وأفلام توعوية تعنى بالسلامة المرورية والسلامة العامة كما تضمن المعرض أيضاً على عدد من النشرات التوعوية والبوسترات الإرشادية والتوجيهية ، وقد قدم القائمون على الركن شرحاً موجزاً للزوار عن الإجراءات التي تم استحداثها في تشكيلات الشرطة المعنية بتقديم الخدمات للجمهور.

Drugs . .

lead to insanity, destruction and hell…Combatting Drug addiction is everyone's responsibility.

مسابقة السلامة المرورية

نظراً لما تسببه الحوادث المرورية من أضرار وخسائر بشرية ومادية كبيرة وباعتبار أنها قضية تهم المجتمع بشكل عام وتؤرق جميع أفراده فقد أعلنت شرطة عمان السلطانية إقامة مسابقة للسلامة المرورية يمكن لجميع الولايات والوحدات الحكومية والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص والأفراد المشاركة فيها.

وقد تم اعتماد استمارات خاصة بالمسابقة للراغبين في التنافس على جوائزها لكل من الوحدات الحكومية والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص والأفراد، ويمكن الحصول عليها من الإدارة العامة للمرور ومكاتب قادة تشكيلات الشرطة في المحافظات وإدارات المرور فيها والموقع الإلكتروني لشرطة عمان السلطانية، وقد حددت شرطة عمان السلطانية تاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١٣م آخر موعد لتلقي طلبات الترشح في المسابقة، كما تقرر منح الجوائز في يوم السلامة المرورية في ١٨ أكتوبر من نفس العام وهي عبارة عن جوائز مالية قيمة وعينية وشهادات تقدير للمراكز الفائزة.

الأهداف العامة للمسابقة :

تفعيل المجتمع بمختلف فئاته للمساهمة في تعزيز سبل السلامة المرورية للحد من حوادث المرور.

إشراك الوحدات الحكومية والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص وأفراد المجتمع، للتعاون والعمل على نشر الوعي المروري.

حث المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص على تدريب وتأهيل مستخدمي الطريق، وتنفيذ مشروعات تخدم السلامة المرورية.

إبراز الجهود المبذولة من قبل الوحدات الحكومية والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص والأفراد في الحد من الحوادث المرورية.

المعايير والضوابط العامة لمسابقة السلامة المرورية :

تكون الأعمال المشاركة واضحة الأهداف.

تكون المشاركات منسجمة مع أهداف المسابقة ومجالاتها وشروطها.

أن تكون الأعمال المشاركة تم تنفيذها وذات تأثير في الحد من الحوادث المرورية.

يحق للجنة الرئيسية للمسابقة إستبعاد أية مشاركة – في أية مرحلة- إذا كانت لا تتوافق مع الأهداف والمجالات أو غير مستوفية لشروط المسابقة.

يحق للجنة الرئيسية حجب الجوائز عن أي من المراكز في كل فئة المسابقة.

تحتفظ شرطة عمان السلطانية بحقوق إعادة نشر المشاركات، كما لها الحق بالتصرف في جميع الأعمال المقدمة للمسابقة.

مجالات مسابقة السلامة المرورية :

مجالات المسابقة للولايات :-

القيام بأعمال ومناشط وفعاليات تهدف إلى نشر الوعي المروري في الولاية للحد من حوادث المرور.

تنفيذ المشروعات التي تخدم المجتمع وتعزز إجراءات السلامة المرورية في الولاية.

إعداد وتنفيذ برامج ومواد للتوعية المرورية في الولاية.

معالجة الظواهر السلبية المسببة للحوادث المرورية في الولاية.

تفعيل المجتمع بمختلف فئاته في الولاية للمساهمة في الحد من حوادث المرور.

أية أعمال أخرى تساهم في التقليل من حوادث المرور ويتم تنفيذها في إطار الأهداف العامة للمسابقة.

مجالات المسابقة للوحدات الحكومية والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص :-

إقامة مشاريع تخدم المجتمع وتساهم في الحد من حوادث المرور.

إعداد وتنفيذ مواد وبرامج لنشر الوعي والتثقيف المروري بصوره فعالة ومؤثرة.

المساهمة في تدريب وتأهيل مستخدمي الطريق في مجال السلامة المرورية.

نشر ثقافة السلامة المرورية وترسيخ متطلباتها للعاملين في الوحدة / المؤسسة / المجتمع، للحد من حوادث المرور وتحقيق نتائج ملموسة.

وضع ضوابط وإيجاد الآليات في الوحدة / المؤسسة تسهم فعليا في تعزيز إجراءات السلامة المرورية.

أية أعمال أخرى يتم تنفيذها في إطار الأهداف العامة للمسابقة.

مجالات المسابقة للأفراد :-

القيام بأعمال لنشر الوعي المروري للحد من حوادث المرور لأفراد المجتمع.

إبتكار برامج ومواد توعوية أو تقنيات في مجال السلامة المرورية قابلة للتنفيذ على أرض الواقع.

أية مبادرات أخرى تساهم في جهود الحد من الحوادث المرورية تم تنفيذها أو العمل بها.

إجراءات الترشح للمسابقة :

يرفع رؤساء لجان مسابقة السلامة المرورية في المحافظات إلى رئيس اللجنة الرئيسية لمسابقة السلامة المرورية الولاية المرشحة في المحافظة للتنافس على جوائز الولايات.

على الوحدات الحكومية والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص الراغبة في الترشح لجوائز هذه الفئات استيفاء الاستمارة الخاصة بالترشح ويرفق بها تقرير متكامل حول المشاريع التي نفذتها، وتسلم الطلبات إلى مكتب مدير عام المرور أو مكاتب قادة الشرطة في المحافظات.

على الأفراد الراغبين في الترشح للتنافس على جوائز المسابقة لهذه الفئة استيفاء الاستمارة الخاصة بالترشح مع أرفاق تقرير بالمشروع وتسليم الطلب إلى مكتب مدير عام المرور أو مكاتب قادة الشرطة في المحافظات.

معهد تدريب الضباط

حوار: الضابط المدني:
ثريا بنت حمود العيسرية
إدارة العلاقات العامة

يعد التدريب أحد أهم الوظائف الأساسية في المنظومة الاستراتيجية لإدارة الموارد البشرية بشرطة عمان السلطانية، وذلك من خلال التنسيق والعمل المشترك مع تشكيلات الشرطة والجهات الأخرى المعنية بالعملية التدريبية ويتولى معهد تدريب الضباط دور هام وفعال في هذه المنظومة من خلال تدريب وتأهيل الضباط العسكريين والمدنيين ، ويستنير المعهد بمفهوم التدريب في إطاره الوارد في سياسة التدريب بشرطة عمان السلطانية كونه نشاط منظم ومخطط يهدف إلى تنمية المعارف والقدرات والمهارات الفنية والسلوكية لمنتسبي الشرطة بما يحقق مجموعة من الأهداف التي تتمثل في إعداد منتسبي الشرطة وتأهيلهم للقيام بأدوارهم ووظائفهم الحالية أو إعداد منتسبي الشرطة وتأهيلهم لتولي وظائف وأدوار مستقبلية بالإضافة إلى تعزيز وتحسين الكفاءة والفاعلية لمنتسبي الشرطة .

لمعرفة المزيد عن معهد تدريب الضباط وأهم اختصاصاته كانت مجلة العين الساهرة حاضرة لرصد كل ما يحدث في جنبات هذا الصرح التدريبي، في البداية نرحب بمدير المعهد المقدم جمال بن حبيب القريشي في مجلة العين الساهرة.

في البداية لو تحدثنا عن نشأة المعهد؟

بداية نرحب بكم في معهد تدريب الضباط، جاءت نشأة المعهد إيمانا من القيادة الموقرة بأهمية الاستثمار في الموارد البشرية لمواكبة سياسة التطوير المستمر التي ينتهجها جهاز الشرطة في كافة المجالات فقد كانت ولا تزال القناعة راسخة بأن التدريب هو الخيار الاستراتيجي لأية مؤسسة تتطلع إلى إعداد وتأهيل كوادر بشرية قادرة على تلبية ومواكبة التطورات والتغيرات السريعة التي تحدث في مجالات العمل المختلفة، حيث صدر قرار معالي الفريق المفتش العام للشرطة والجمارك رقم ٢٠٠٣/٧٧م بتاريخ ٣٠ يونيو من عام ٢٠٠٣م باعتماد الهيكل التنظيمي والاختصاصات لمعهد تدريب الضباط ويتبع للمفتش العام للشرطة والجمارك الأمر الذي يؤكد قناعة ودعم قيادة الشرطة بأعلى مستوياتها لنشاط التدريب في الجهاز.

وعن أهداف المعهد أضاف المقدم جمال بأن القيادة الموقرة سعت لتحقيق عدة أهداف من إنشاء المعهد أهمها:

تأهيل الضباط ورفع كفاءتهم في مجال بناء المهارات والمعارف الوظيفية الشرطية وفقا لمتطلبات الأداء الوظيفي.

- إعداد منتسبي الشرطة من الضباط وتأهيلهم للقيام بأدوارهم ووظائفهم الحالية، أو تأهيلهم لتولي وظائف وأدوار مستقبلية.

- تعزيز وتحسين الكفاءة والفاعلية لمنتسبي الشرطة من الضباط.

- تأهيل الضباط في الجوانب التخصصية من العمل الشرطي.

- عقد اللقاءات العلمية والندوات المعنية بالموضوعات الأمنية ذات العلاقة بتأهيل الضباط.

أما عن الإنجازات التي تحققت في المعهد خلال السنوات الماضية، أجاب المقدم: الحمد لله يرى المتتبع

لنشاط التدريب في المعهد تطـــورا مستمرا في العديد من المجالات والعلـــوم وهنا نستطيع تقسيمهـــا إلى ثلاثة مجالات رئيسية :

أولا : من حيث البرامج التدريبية المنفذة نلاحـــظ النمو المستمر والتصاعد في إعـــداد الفعاليات التدريبية وبالتالي نلاحظ زيـادة في الإقبـال للمشاركة في هذه الفعاليات وهذه ما توضحـــه الإحصائيات السنوية للمعهـد معدل ألف ضابط سنويا، وهنا أود التأكيد على نقطة ذات أهمية كبيرة، إننا في المعهد لا ننظر إلى الكم التدريبي المنفذ بل إلى الكيف في تحديد واختيار وتنفيذ الفعاليات التدريبيـــة التي تلامس الاحتياجات الفعلية لضباط الشرطـة، وذلك من خـــلال استقطاب أفضل الخبراء والمختصين من مختلف دول العالم لتنفيذ الفعاليات التدريبية.

أما مجال التقنية وهـــو المجال الثاني فقد شهد تطورا ملموسا عام بعد عام، إذ حظي باهتمام بالـــغ وفق ، رؤية وأهداف واضحة لوضعه في مصاف أفضل وأرقى مراكز التدريب في أجهزة الشرطـــه، حيث تم تجهيز المعهـــد بأفضل وأحدث المعينات التدريبية والأجهـــزة المساعدة الأخرى بما يخدم ويسهل تحقيق أهداف التدريب التي يتوقعها المعهد.

أما المجال الثالث الذي شمله التحديث والتطوير فهو مبنى المعهد فقـد تدرج المعهد في ثلاثة مواقع كان المبنى الأول يحتوي على قاعتين تدريبيتين مع بداية نشاط المعهد ثم انتقل إلى موقع آخـــر مؤقت تم تجهيزه للتدريب ويضم ثلاث قاعات ، أما المبنى الحالي للمعهـد فقد تم تصميمـــه ليكون نموذجا لمعاهد التدريب المتخصصة حيث يضم اثنى عشرة قاعـــة تدريبية يتراوح استيعاب كلا منها ما بين ١٨ - ٢٥ متدرب ، كما توجـــد بالمعهد قاعة متعددة الأغراض تتسع لعدد ١٠٠ متدرب ، تم تجهيز كل قاعـــات المعهد بأفضل وأحدث المعينات التدريبيـــة كما يضم المعهد مختبر للحاسوب واللغات ومكتبة مرجعية تحوي أكثر من ٥٠٠٠ خمسة آلاف كتاب .

وعن أهم الدورات التي تم عقدها في المعهـــد ضمن الخطة السنوية لعام ٢٠١١م أضاف مدير المعهـد هناك تنوع في الفعاليات التدريبيـــة التي ينفذها المعهد ضمن خطتـــه التدريبية التي تُعتمد في كل عام بحيث يراعى في إعدادها أن تغطي كل ما تم رصـــده من احتياجات تدريبية فعلية لضبـــاط الجهاز وتتـــوزع بالتالي على ثلاثة مستويات إداريـــة فهناك دورات للمستوى الاستراتيجي مثل دورات تنمية مهارات القيادة والتخطيـــط الاستراتيجي ودورات أخـــرى للمستوى الإشرافي كدورة القيادة الوسطى ودورات تنمية المهارات الإشرافيـــة ودورات للمستوى التنفيذي مثل مهارات التعامل مع المرؤوسين وضغـوط العمل وإدارة الوقت وحل المشكلات ، كما يراعى في إعداد خطة المعهد التنوع من حيث نوع الفعاليات المنفذة فهناك دورات شرطية وأمنية مثل دورات إدارة مراكز الشرطـة ودورات ضباط النوبات وهناك دورات عملياتيـــة مثل دورات التفاوض والعمليات بمراحلهـــا الثلاث ودورات التعامـــل مع الازمات والكوارث وغيرها .

أما بالنسبة لخطة لعام ٢٠١٢م فقد أكد المقدم أن المعهد يسعى دائما إلى تطوير وتحديث برامجـــه وفعالياته المنفذه ويسترشد في هذا الجانب بالتقييم الدوري الذي يتبعه المعهد كآلية عمل ثابتة لكل هذه الفعاليات كما يتم الاستعانة بآراء المتدربين والمدربين من خلال الاستبيانات والمقترحات التي تقدم للمعهد ، الأمـــر الذي يوفر قاعـدة بيانات تعين في تقييم النشاط التدريبي نهاية كل عام ، وخطـة هذا العام تشهد تنوعا في الفعاليات التدريبية لتشمل كافـة الاحتياجات الفعلية التي تم رصـدها لتشمل المستويات الإدارية الثلاثة وتتنوع كذلك من حيث أنواعها فنجد الدورات الأمنية والشرطية و العملياتية بالإضافة إلى بعض الدورات التخصصية .

في ختام الحوار سلط المقدم جمال الضوء على جديد المعهد من الناحية التقنية وقال:

إن المعهد دائما في سباق مع التقنيـــة إذ نحرص دائما على توفر أحدث وأفضل المعينات التدريبية التي يتطلب توافرها في القاعات بشكل خاص أو في مرافق المعهد بشكل عام، حيث توجد في المعهـــد بالإضافة إلى ما سبق الإشارة

اليه بعض القاعات التدريبية المزودة بكاميرات فيديو لخدمة المدربين حيث يستطيع المدرب الاستفادة من قاعة العرض الأمر الذي يمكنه من متابعة المتدربين أثناء تكليفهم بتمارين معينة وتسجيل هذه التمارين بل ويمكنه توجيههم عن بعد وفقا لأهداف هذه التمارين، كما يتوفر في المعهد جهاز ترجمة فورية لبعض الفعاليات التي تتطلب توفير أعمال الترجمة من اللغة الإنجليزية إلى العربية أو العكس ، وحرصا من المعهد لتحقيق تواصل أكثر مع المتدربين فقد تم استحداث خدمة الرسائل النصية القصيرة (SMS) بهدف إشعار الضباط المتدربين ممن تم اعتماد أسمائهم للمشاركة في الفعاليات التدريبية المنفذة في المعهد بتأكيد مشاركتهم بالإضافة إلى إبلاغ الضباط المحاضرين بمواعيد محاضراتهم وأوقاتها إضافة إلى التسويق لبعض الفعاليات الواردة ضمن خطة المعهد السنوية .

ولمعرفة المزيد عن أساليب التدريب المتبعة في معهد تدريب الضباط دعونا نستضيف الرائد خالد بن خلفان الرحبي رئيس قسم الشؤون الإدارية والمالية وهو أحد المحاضرين في المعهد، الرائد خالد ما هي أهم المناهج التي تدرس في المعهد؟

بالنسبة للمناهج التي يتم اعدادها بإشراف المعهد فهي تتنوع بين مناهج دورات التأهيل وتطوير المهارات لشاغلي الدرجات المدنية والتي ينفذها المعهد بالتنسيق مع المعنيين بالإدارة العامة للموارد البشرية وتشمل القوانين واللوائح المعمول بها في شرطة عمان السلطانية أو تلك ذات العلاقة بالأعمال والخدمات التي تقدمها الشرطة ، اما فيما يتعلق بالمحتوى التدريبي للدورات والفعاليات الأخرى التي ينفذها المعهد فهي متنوعة، إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن المعهد يحرص دائما إلى دراسة هذا المحتوى ومراجعته وتطويره بما يتناسب ورؤية الجهاز وبما يسهم في تطوير وتحسين الأداء بالجهاز.

أما بالنسبة لكيفية اعداد المحاضرين وتأهيلهم في المعهد اضاف الرائد خالد بأنه يتم إعداد المحاضرين من ضباط الجهاز ممن لديهم الخبرات العملية والمؤهلات العلمية في بعض المجالات المتخصصة من أعمال جهاز الشرطة وذلك وفق خطة تدريبية يتم إعدادها بحيث يحصل الضابط على مجموعة متسلسلة من الدورات التدريبية تؤهله للقيام بدور المدرب يتلقى خلالها المعارف والمهارات التي تمكنه من تقديم المعارف والخبرات الموجودة لدية وتوصيلها بالشكل المناسب وبالتالي يحصل على رخصة معتمدة في التدريب تؤهله لإلقاء وتقديم أي مساق أو برنامج تدريبي .

وأضاف أن الدورات التي تعقد في المعهد يتخللها رحلات ميدانية واستطلاعية ويحرص المعهد دائما على أن يغلب الجانب العملي على الجانب النظري في كل فعالياته التدريبية وتختلف تبعا لذلك الجوانب العملية فبالنسبة للدورات الإدارية وبعض الدورات الشرطية والعملياتية يتم التدريب العملي من خلال استخدام بعض قاعات المعهد المخصصة لهذا الغرض وتقسيم المتدربين إلى مجموعات ، إلا أن بعض الدورات ذات طابع ميداني وبالتالي تتطلب تنفيذ تمارينها في مواقع خاصة مثل دورات قراءة الخارطة والبوصلة والتأشير عليها وبعض الدورات التخصصية التي تشمل زيارات ميدانية لمراكز الشرطة وورش النقليات ومركز العمليات والمختبر الجنائي وغيرها من المواقع الأخرى.

أما فيما يتعلق بالمحاضرين أو الخبراء الذين يتم الاستعانة بهم من خارج السلطنة فإن المعهد والحمد لله على مدى السنوات الماضية اكتسب خُبرات مكنّته من التعاون والتواصل مع خبراء من مختلف دول العالم وفي مختلف المجالات وبالتالي نحرص دائماً عند اختيار الخبراء لتنفيذ أية فعالية تدريبية أن تتواجد لديه المؤهلات العلمية والخبرات العملية التي تمكنه من

نقل خُبراته ومعارفه إلى الضباط المتدربين بالمعهد وذلك لتحقيق أكبر عائد تدريبي والوصول إلى الأهداف المرسومة لكل فعالية .

وعن مكتبة المعهد وما تضمة من كتب ومراجع وتجهيزاتها أوضح الرائد خالد أن المكتبة صممت لتكون مكتبة مرجعية لجميع ضباط الجهاز ، حيث زودت بأحدث برامج إدارة المكتبات وتضم أكثر من (٥٠٠٠) خمسة آلاف كتاب من المراجع والكتب والدوريات ، كما زودت المكتبة بقسم للبحث الإلكتروني يستعين من خلاله الباحثين في أعداد بحوثهم ورسائلهم العلمية أو التحضير لأية أعمال أو مهام تتطلب ذلك، كما تم تزويد برنامج المكتبة بنظام مارك العالمي (MARC21) والذي يستطيع من خلاله مرتادي المكتبة استيراد بيانات الكتب من الإنترنت ويساعد في ذلك اشتراك مكتبة المعهد في الفهرس العربي الموحد والذي يتيح لأعضائه الاستفادة من فهارس جميع المكتبات الأعضاء في الفهرس العربي الموحد وتكون مكتبة المعهد وفقا لهذه الإضافة مفهرسة وفقا للمعايير العالمية المعمول بها في المكتبات .

وعن الأنشطة والفعاليات التدريبية التي ينفذها المعهد في تشكيلات جهاز الشرطة المختلفة التقينا بالملازم أول عدنان بن سيف الكلباني وهو أيضا أحد المحاضرين في المعهد، حيث أوضح أن هناك دورات يتم التنسيق لتنفيذها خارج المعهد وذلك حرصا من المعهد لتحقيق تواصل أكبر مع تشكيلات الجهاز المختلفة ، حيث يتم تنفيذ الفعاليات التدريبية في بعض تشكيلات الجهاز لتحقيق أكبر عائد تدريبي للتشكيل بحيث يتم التدريب لعدد أكبر من ضباط ذلك التشكيل والتشكيلات القريبة منه في مقر عملهم وبالتالي تحقيق أكثر من هدف أهمها تواجد جميع الضباط في مقر عملهم وحصولهم على جرعات تدريبية بناء على احتياجاتهم هذا فضلا عن إمكانية تطبيق بعض التمارين في الواقع العملي مباشرة .

وعن سؤالنا لوجود محاضرات من الكادر النسائي في المعهد ، أضاف الملازم عدنان بالتأكيد يوجد بالجهاز من الكادر النسائي ضابطات مؤهلات يشاركن في تنفيذ بعض الفعاليات التدريبية بالمعهد سواء لبعض الفعاليات الخاصة بالكادر النسائي أو في الفعاليات الأخرى المنفذة بالمعهد كما يوجد بعض الخبرات النسائية التي يتم الاستعانة بها من بعض الدول لتنفيذ دورات متخصصة.

كما كانت لنا وقفة مع الملازم أول جمعة العزري وهو كذلك احد المحاضرين في المعهد وذلك للحديث عن شروط الالتحاق بالدورات في المعهد، حيث قال بأن المعهد ينفذ الدورات لفئة الضباط وبالتالي يراعى دائما في شروط المشاركة تناسب محاور وأهداف كل دورة مع رتب المشاركين ووظائفهم الحالية أو المستقبلية ، وأضاف أن كل فعالية لها شروط خاصة من حيث رتب المشاركين ووظائفهم أو اشتراط حضور دورات سابقة في نفس المجال ، هنا أكد الملازم على نقطة مهمة وهي أن المعهد ومن خلال تنسيقه المباشر مع رؤساء أقسام التدريب في التشكيلات يسعى لإتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من الضباط وبالتالي تجنب التركيز أو تكرار حضور أشخاص معينين في دورات متتالية .

وعن الفعاليات التدريبية المنفذة في المعهد أوضح الملازم أول جمعة أن المعهد يحرص دائما على تقييم الفعاليات قبل تنفيذها من خلال دراسة المحتوى التدريبي للفعالية الذي نشترط إرساله للمعهد لدراسته ومراجعته بما يخدم الأهداف المتوقعة ، كما يتم تقييم المدرب من خلال السيرة الذاتية وخبراته السابقة والتأكد منها بالإضافة إلى التقييم اليومي لكل الفعاليات المنفذة ، وأضاف أن آلية العمل بالمعهد تنظم هذا الجانب حيث تتضمن برنامج يومي لزيارة القاعات التدريبية يتم من خلالها متابعة مسار الفعالية وتقييم مدى تحقيقها لأهدافها ويشمل التقييم المدربين والمتدربين ، كما يتم الالتقاء بالمتدربين وأخذ التغذية العكسية منهم بشأن مسار الدورة إضافة لذلك تقييم وتحليل استبيان المشاركين في ختام كل دورة .

دورات لكبار القادة

الجدير بالذكر ان المعهد عقد مؤخرا دورات لكبار القادة، حيث نفذ حلقة عمل في التخطيط الاستراتيجي ودورة في المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق الميناءية وأخرى في التفويض وتمكين الصلاحيات، وقد نُفذت بالتنسيق مع بيوت خبره عالمية تم من خلالها الاستعانة بخبراء من أكثر من دولة لتنفيذ هذه الفعاليات ، مجلة العين الساهرة استثمرت فرصة تواجدهم لتجري بعض اللقاءات، وكانت البداية مع الخبيرة الادارية كيرن ديلن والتي تعتبر أحد

المتخصصين في مجال تطوير أجهزة الشرطة في مجال التخطيط الاستراتيجي، حيث أكدت الخبيرة الإدارية على أهمية عقد مثل هذه الدورات لأنها تهدف إلى تنمية قدرات المشاركين حول الإدارة الاستراتيجية وذلك لتطوير العمل بكفاءة عالية ، كما أعربت «كيرين» على اهتمام معاليه بعقد مثل هذه الدورات وأكدت على أن مبادرة معاليه تتبنى أسلوب التعليم المستمر ونشر ثقافة التحسين المستمر للارتقاء بالأداء المهني والتميز الشرطي ، وأضافت أن معاليه يحرص بأن يكون التخطيط الاستراتيجي بمبادرة جماعية وبجهد جماعي من قبل قادة التشكيلات وذلك يسهم في توصيل الرسالة الشرطية وأهدافها بشكل منظم ومخطط.

من ناحية أخرى أبدت الخبيرة إعجابها بمرافق المعهد ومستوى التقنية فيه ، وكذلك التنظيم الإداري في المعهد والذي ساعد المدربين على تحقيق الأهداف العملية والتدريبية المخطط لها.

بعدها انتقلنا إلى الدكتور حمد الصقر والذي بدوره قام بتنفيذ دورة في التمكين وتفويض الصلاحيات ، حيث أبدى المحاضر إعجابه باختيار المعهد موضوع التفويض والتمكين وذلك لأهمية هذا الموضوع كونه يعتبر أحد المداخل الحديثة لتحسين التعامل بكفاءة وفعالية، وأكد الدكتور حمد على ضرورة تطبيق مسألة التمكين والتفويض في المؤسسات الحكومية والخاصة وذلك بإعطاء العاملين الصلاحيات والمسؤوليات ومنحهم الحرية لأداء العمل بطريقتهم، دون تدخل مباشر من الإدارة كذلك تأهيلهم فنياً وسلوكياً لأداء العمل، وأكد على أن الإدارة الناجحة لابد أن تعطي فرصة للعاملين للعمل و الابتكار وتبتعد عن التسلط وتحجير العقول، وذلك حتى تخلق بيئة عمل صحية تستطيع أن تحول الأفكار الابتكارية من قبل العاملين إلى خطط وبرامج عملية تنفيذية.

ولأمن الموانئ نصيب في هذه الدورات مع الدكتور حمدي حسان حيث نفذ دورة «المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق الموانئية» والتي هدفت إلى نشر مفهوم الوعي الأمني الدولي في المرافق الأمنية، وأكد أن سلطنة عمان باعتبارها إحدى الدول التي وقعت على المدونة فإنها بالتالي تسعى إلى تحقيق وتوافر جميع الاشتراطات الواردة في بنود هذه المدونة ومتابعة تحديثها المستمر وهو ما نلاحظه بمبادرة من المعهد حيث نفذ الدورة الاولى في عام ٢٠٠٤م وبالتالي تم مراعاة أن هذه المدونة تحدث كل خمس سنوات وتم تنفيذ الدورة الثانية في بداية عام ٢٠١٢م وذلك بهدف تعزيز السلامة البحرية والأمن البحري ، وهذا دليل على اهتمام السلطنة بالسلامة البحرية ، وقد تخلل الدورة زيارة ميدانية لميناء السلطان قابوس، وذلك للتدريب العملي وكذلك للتأكد من مطابقة اشتراطات السلامة البحرية للمدونة الدولية لأمن السفن والموانئ .

كما أعرب الدكتور عن إعجابه باهتمام المعهد وبمبادرته بمشاركة الجهات ذات العلاقة بأمن السفن والمرافق الموانئية ، حيث لاحظ مشاركة بعض الضباط من الأجهزة العسكرية والأمنية ووحدات الجهاز الإداري للدولة ذات العلاقة بهذا الموضوع ، كما أشاد بالخطط التدريبية التي ينفذها المعهد طوال العام.

الضباط المشاركين

التقت العين الساهرة بالرائد أحمد الشجبي مساعد مدير عمليات الدفاع المدني وهو أحد الضباط المشاركين في إحدى الدورات في المعهد والذي عبر عن امتنانه بالدور الكبير الذي يقوم به المعهد في تزويد الضباط بالمعارف الأمنية وما يواكبها من تطورات مشيدا بكفاءة المحاضرين الذين بذلوا كل جهد لنقل المعلومة وتوصيل الرسالة وأضاف أن هذه الدورات لها دور كبير في تطوير أداء العمل وتزويد الضباط بالمهارات الإدارية والفنية.

كما التقت بالضابط المدني محمد الحسني والذي بدوره أشاد بالدورات التي يقدمها المعهد وأضاف أن هذه الدورات تهدف إلى تنمية المعارف القانونية والشرطية واكساب المشاركين المهارات اللازمة التي تمكنهم من أداء الأدوار المنوطة إليهم بكفاءة عالية.

الدكتور/ مزهر جعفر عبيد *
أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة

نظرة في
الاختصاص الشخصي للمحاكم العسكرية المنصوص عليها في قانون القضاء العسكري
رقم ٢٠١١/١١٠

تمهيد وتقسيم:

يدرك المتتبع للوضع القانوني في سلطنة عمان، أن إصدار قانون يتعلق بالقضاء العسكري ما هو إلا تعبير عن حاجة قانونية فرضتها ضرورات واقعية. إذ أنه على الرغم من وجود ضوابط معينة تنظم شؤون القضاء العسكري (١)،إلا أنها، مع ذلك، لم تكن بالدرجة التي تلبي كل متطلباته،الأمر الذي استشعره المشرع العماني فبادر إلى إصدار قانون خاص بذلك القضاء،هو قانون القضاء العسكري رقم ١١٠ / ٢٠١١، مبينا فيه كل ما يتعلق بذلك القضاء، ومن ضمن ما تضمنه، بطبيعة الحال، النص على إنشاء المحاكم العسكرية، مما جعل وضع هذه المحاكم واضحة المعالم بإطار قانوني منظم،حالها في ذلك حال المحاكم العسكرية المنصوص عليها في قانون الشرطة رقم ٣٥ / ١٩٩٠ المعدل، ولكن بخصوصية متميزة.

وقد جاء قانون القضاء العسكري موزعاً على ١٣٦ مادة (٢)، كان من بينها المادتان ١٤، ١٧ وهما مقتصرتان، على وجه الخصوص، على تنظيم الاختصاص الشخصي للمحاكم العسكرية (٣)، الذي سيكون محور حديثنا.

ومن أجل الإحاطة بذلك الاختصاص سنبين ماهيته، ومن ثم نحدد الفئات الخاضعة له، وأخيرا نتكلم عن امتداده إلى خارج النطاق الإقليمي لسلطنة عمان، وذلك في ثلاثة مطالب.

المطلب الأول

ماهية الاختصاص الشخصي

يقتضي فهم ماهية الاختصاص الشخصي، تحديد معنى الاختصاص ابتداء، لأنه من خلال الربط بين معناه، والصفة الشخصية لحدوده، نتوصل إلى المقصود من الاختصاص الشخصي، ومن ثم إلى الاختصاص الشخصي للمحاكم العسكرية.

أولا: المراد بالاختصاص:

يراد بالاختصاص عموما (٤) سلطة القضاء في الفصل في دعاوى من نوع معين حدده القانون (٥). ولذلك فمعناه يتعلق بتحديد القضايا التي يكون للمحكمة الفصل فيها من بين مجموعة قضايا مختلفة (٦). فإذا كانت للقاضي ولاية القضاء، فإن مباشرة صلاحيات تلك الولاية محددة بقواعد الاختصاص التي للمحكمة أن تؤدي من خلالها وظيفتها القضائية على الوقائع المعروضة عليها، باعتبارها المختصة ـ دون غيرها من محاكم أخرى لها ذات الولاية ـ بحسم تلك القضايا. ويفهم من ذلك أن ولاية القضاء تضفي على القاضي صلاحية مجردة لمباشرة وظيفة القضاء، في حين أن الاختصاص يحدد نطاق تلك الصلاحية (٧). ولذلك كان الاختصاص صلاحية مباشرة الولاية في حدود رسمها القانون (٨).

مؤدى ما تقدم أنه إذا كان للمحكمة ولاية القضاء، إلا أنها غير مختصة بنظر الدعوى وفقاً لقواعد الاختصاص، ومع ذلك تصدت لها، فإن ما يصدر عنها من حكم يكون باطلاً بطلاناً مطلقاً (٩).

وعليه لا يكفي للقول بصحة الحكم الجزائي أن تكون المحكمة التي أصدرته مشكلة وفقاً للقانون، ولها ولاية القضاء، وإنما يشترط فوق ذلك أن تكون مختصة بإصداره، كما ذكرنا. وتكون المحكمة كذلك إذا توافر فيها الاختصاص من حيث شخص المتهم (الاختصاص الشخصي)، ومن حيث نوع الجريمة (الاختصاص النوعي)، ومن حيث مكان ارتكاب الجريمة (الاختصاص المكاني) (١٠). وهذا يعني أن تخلف أي نوع من أنواع الاختصاص يؤدي إلى جعل المحكمة غير مختصة. وبما أن موضوع حديثنا هو الاختصاص الشخصي لذلك سيقتصر مضمونه عليه تحديدا.

ثانيا: المقصود بالاختصاص الشخصي

الأصل في إجراءات التقاضي اختصاص المحكمة الجزائية بنظر أية دعوى ناشئة عن أية جريمة، وأن لها الفصل في كافة الجرائم، ما دام أنها داخلة في اختصاصها النوعي والمكاني، وذلك دون النظر إلى أشخاص مرتكبيها، غير أن هذا الأصل، لم يكن مطلقاً إذ قرر المشرع عليه استثناء، وذلك بأن جعل فئة من الأشخاص بصفة معينة، أو وفق ظروف أو سن معينة، خاضعة لمحاكم غير تلك التي يخضع لها غيرها من الفئات، لتتولى أمر الفصل في الدعاوى المترتبة على جرائمها. فأنشأ على ضوء ذلك محاكما خاصة، كالمحاكم العسكرية الخاصة بالشرطة والمحاكم الخاصة بالأحداث، ومن ثم المحاكم العسكرية الخاصة بالفئات المحددة في قانون القضاء العسكري، ليكون مجال قضاء كل منها محصوراً في نطاق الجرائم التي يرتكبها، إما رجال الشرطة، أو الأحداث (١١)، أو الفئات المحددة في قانون القضاء العسكري، وذلك وفق شروط معينة.

وعلى هذا فإن الاختصاص الشخصي هو نوع من الاختصاص مقرر لبعض المحاكم، يتحدد مداه بأشخاص معينين قانونا، إما بسبب صفة وظيفية، أو عمر محدد، أو حالة ظرفية (١٢).

وما كانت علة إنشاء تلك المحاكم، إلا اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة، وعليه كان وجوب اعتبار القواعد المتعلقة باختصاص تلك المحاكم من النظام العام(١٣).

ومجمل القول أنه لا يجوز للمحاكم، (الخاصة ببعض الأشخاص)، نظر دعاوى أخرى، يكون أشخاص المتهمين فيها قد تجاوزوا السن المحددة قانوناً للأشخاص المختصة بنظر دعواهم، أو لم يتصفوا بصفة خاصة بهم تخضعهم لسلطانها. كما لا يجوز، وبمفهوم المخالفة، لمحاكم أخرى أن تنظر الدعوى التي قصر المشرع أمر نظرها والفصل فيها من قبل المحاكم الخاصة أولئك الأشخاص.

وتفريعا على ما ذكر تكون المحاكم العسكرية الصادرة بموجب قانون القضاء العسكري رقم ٢٠١١/١١٠، هي المحاكم المختصة، دون غيرها، بنظر ما ترتكبه فئات الأشخاص المحددة بذلك القانون من جرائم معينة، كان القانون الصادر بإنشائها ذاته قد حددها (١٤).

المطلب الثاني

الفئات الخاضعة للمحاكم العسكرية

بدءً تعد المحاكم العسكرية جزءً من القضاء العسكري، إذ أن معنى القضاء الأخير يشمل، فضلا عنها، الادعاء العسكري، فقد نصت المادة ٦ من قانون القضاء العسكري على القول بأنه (تنشأ بموجب هذا القانون هيئة قضائية مستقلة تسمى (القضاء العسكري) تتبع مكتب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وتتكون من محاكم عسكرية وادعاء عسكري).

وبما أننا نتناول هنا المحاكم العسكرية بالشرح فقط، لذلك سيقتصر حديثنا عنها، دون الادعاء العسكري، ومن حيث اختصاصها الشخصي تحديدا. هذا مع لفت النظر إلى أن ما يعد من اختصاص المحاكم العسكرية عموما، يعد بذات الوقت من اختصاص الادعاء العسكري تحقيقا، ويفهم ذلك من نص المادة ١٤ من قانون القضاء العسكري، فهو عندما بيّن اختصاص القضاء العسكري قصد به اختصاص كل من المحاكم العسكرية والادعاء العسكري(١٥). كما يمكن استنتاج ذلك من المادة ٣٤ والمادة ٥٤/ ١ من ذات القانون. فقد جاء في المادة ٣٤ القول بأنه (يختص الادعاء العسكري بإقامة الدعوى الداخلة في اختصاص القضاء العسكري.....). وورد في المادة ٥٤/ ١ النص على (يتولى الادعاء العسكري التحقيق في الجرائم الداخلة في اختصاص القضاء العسكري التي تحال إليه) (١٦).

وقد نصت المادة ١٤ على بيان الفئات الخاضعة لأحكام هذا القانون، أي على اختصاص المحاكم العسكرية من حيث الأشخاص، بالقول (**تخضع الفئات التالية لأحكام هذا القانون، ولو خرجوا من الخدمة، متى كانت الجرائم وقت وقوعها تدخل في اختصاصه، أو كانت متصلة بأسرار الوظيفة، ما لم تكن قد انقضت بمرور الزمن:**

١. منتسبو القوات المسلحة وقوات الأمن من الضباط والرتب الأخرى والمدنيين وطلبة الكليات والمعاهد ومراكز التدريب العسكرية.
٢. المتقاعدون من الضباط والرتب الأخرى والمدنيين وقوة الاحتياط بمجرد استدعائهم للخدمة العسكرية.
٣. المتطوعون للخدمة العسكرية.
٤. أسرى الحرب.
٥. أفراد القوات الصديقة أو الحليفة أو المعارون أو المبتعثون للتدريس أو المتعاقدون في حال تواجدهم على أراضي السلطنة، ما لم يرد في اتفاقية أبرمتها السلطنة خلاف ذلك).

ومن نص المادة أعلاه يتبين أن اختصاص المحاكم العسكرية من حيث الأشخاص، يشمل فئات مختلفة من الأشخاص، إذ أنه لم يقتصر على فئة معينة ذات صفة وظيفية واحدة وطابع موحد، كمنتسبي القوات المسلحة أو قوات الأمن،وإنما يشمل، فضلا عن منتسبي تلك القوات، العديد من الأشخاص الآخرين، كالمدنيين وأسرى الحرب ،وغيرهم ممن ورد ذكرهم أعلاه.

وقد يبدو أن إضافة مثل هؤلاء الأشخاص لا يتلاءم مع الطبيعة الخاصة للمحاكم العسكرية، إلا أنه عند التمعن في وظائفهم و ظروفهم يتبين أن لها صلة بالعمل العسكري،فالمدنيون يعملون كموظفين في جهات عسكرية،والأسرى وقعوا في الأسر في ظروف ذي طابع

عسكري (الحرب). وهذا يؤدي في الحالتين إلى إسباغ الصفة العسكرية على أشخاصهم(١٧)،لا حقيقة وإنما حكما، خاصة بالنسبة للأسرى المدنيين، وهو الأمر الذي، كما نرى، دفع المشرع، دون الالتفات إلى أي أمر يحول دون ذلك، لجعل أشخاصهم خاضعين إلى سلطان المحاكم العسكرية، لكون عمل كل منهم له انعكاساته المؤثرة بشكل أو بآخر على أداء القوات المسلحة أو قوات الأمن، سواء من الناحية المادية أو الناحية المعنوية، وهذا بطبيعة الحال له نتائجه غير الحميدة أو الخطيرة على أمن واستقرار البلد عموما.

ومن أجل إلقاء الضوء على أشخاص الفئات الذين تختص المحاكم العسكرية بمحاكمتهم، سنتولى التطرق إليهم تباعا وبشكل موجز، وعلى الشكل الآتي:

أ-منتسبو القوات المسلحة:

القوات المسلحة، بحسب المادة ١ / ٤ من قانون القضاء العسكري يراد بها (وزارة الدفاع، الحرس السلطاني العماني، قوة السلطان الخاصة). ووفقا للمادة ١٤ من قانون القضاء العسكري،يشمل ذلك الضباط(١٨) والرتب الأخرى(١٩). وإخضاع هذه الفئة من الأشخاص إلى قانون القضاء العسكري وبالتالي إلى المحاكم العسكرية، يعد تطبيقا طبيعيا لذلك القانون، باعتباره قانونا خاصا، وتطبيقا خالصا لاختصاص المحاكم العسكرية.

ومن التحديد السابق لمنتسبي القوات المسلحة تكون كل القوات سواء كانت برية أم بحرية أم جوية خاضعة لأحكام قانون القضاء العسكري.

ومن نافلة القول بيان أن مجرد توافر الصفة العسكرية في أي فرد من أفراد تلك الفئة يكون كافيا كي يخضع إلى المحاكم العسكرية، عند ارتكابه لأي من الجرائم التي حددها قانون القضاء العسكري. ويظل ذلك الفرد خاضعا لتلك المحاكم ولو أحيل إلى التقاعد(٢٠) أو أن صفته العسكرية قد زالت عنه لأي سبب كان(٢١)، ولكن وفق شروط معينة، كما سنرى بعد قليل، وذلك عند الحديث عن المتقاعدين.

ب-قوات الأمن:

بينت المادة ١ / ٥ من قانون القضاء العسكري بأن معنى قوات الأمن ينصرف إلى (المكتب السلطاني، شرطة عمان السلطانية، العسكريون بشؤون البلاط السلطاني ومن في حكمهم، جهاز الأمن الداخلي). ويتضمن ذلك، وفقا للمادة ١٤ من قانون القضاء العسكري، الضباط والرتب الأخرى. وكما يظهر من تعريف قوات الأمن أنها تضم من تنطبق على أشخاصهم الصفة العسكرية البحتة، كالعسكريين بشؤون البلاط السلطاني، إضافة إلى آخرين لم تكن لهم تلك الصفة بذات الدرجة، كشرطة عمان السلطانية(٢٢). هذا فضلا عما ذكره القانون صراحة من عد بعض الأشخاص، في حكم من تسري عليهم قواعد قانون القضاء العسكري. إلا أن هذا لا يعد خروجا على الاختصاص الخاص للمحاكم العسكرية، لأنه عند التمعن في صفات أو وظائف من ذكروا يلاحظ أن كلا منها لا تخلو من طابع ذات مسحة عسكرية، وهذا كاف بحد ذاته لتبرير خضوع أشخاصها لتلك المحاكم.

ومثلما سبق القول عن كيفية خضوع منتسبي القوات المسلحة إلى قانون القضاء العسكري،سواء كانوا على رأس وظائفهم،أو عند تقاعدهم، يكون خضوع أفراد قوات الأمن إلى القانون الأخير.

ج-المدنيون:

يراد بالمدنيين، وفقا للمادة ١ /١٧ من قانون القضاء العسكري، (جميع الموظفين المدنيين في القوات المسلحة وقوات الأمن بمختلف درجاتهم المناظرة للضباط والرتب الأخرى وما دون ذلك). وعليه يخضع للمحاكم العسكرية كل موظف مدني، في القوات المسلحة وقوات الأمن، و بغض النظر عن درجته الوظيفية،سواء كانت درجته مناظرة لدرجة ضابط أو لرتبة أخرى أو دون ذلك، ما دام أن العلاقة الوظيفية،بينه وبين تلك القوات، قد حددتها ضوابط قانونية أو أنظمة متعلقة بكيفية ممارسة الوظيفة المدنية في أي من تلك القوات(٢٣). كما يعد خاضعا لتلك المحاكم، عند ارتكابه لجريمته، في أي وقت من أوقات ممارسته لوظيفته، إذ لم يشترط القانون زمن معين لذلك.

وبما أن قانون القضاء العسكري قد قصر سريان أحكامه على الموظفين المدنيين في القوات المسلحة و قوات الأمن، فإن من نتيجة ذلك، كما نرى، عدم خضوع غيرهم من المدنيين الذين يؤدون، عن طريق التعاقد، عملا ما لصالح تلك القوات، كالمتعهدين الذين يتولون توريد الأطعمة أو القيام بأعمال التنظيف، لفترات زمنية معينة، أو المقاولين الذين يقومون بإنجاز مشروع ما.

ومرد إخضاع الموظفين المدنيين في القوات المسلحة وقوات الأمن إلى قانون القضاء العسكري،كما بينا، هو خطورة الوظائف التي يمارسونها، التي تتأتى من صلتها بأعمال تلك القوات.

ويظل المدني خاضعا لأحكام قانون القضاء العسكري، حتى ولو أحيل إلى التقاعد،وفق الشروط التي تسري على المتقاعدين من منتسبي القوات المسلحة وقوات الأمن.

وقد أشرنا سابقا إلى أنه من الممكن أن يمتد اختصاص المحاكم العسكرية إلى الأشخاص المدنيين من غير الخاضعين لأحكام قانون القضاء العسكري، وذلك عند إعلان حالة الطوارئ أو التعبئة العامة (٢٤) وفي بعض الجرائم التي حددها قانون القضاء العسكري ذاته (٢٥).

د-طلبة الكليات والمعاهد ومراكز التدريب العسكرية.

من الواضح أن المقصود بهذه الفئة أولئك الأشخاص الذين يلتحقون للدراسة أو للتدريب في الكليات والمعاهد ومراكز التدريب العسكرية،وفقا للشروط المقررة لأي من تلك المؤسسات العسكرية. ويفهم من اعتبارهم من المشمولين بأحكام قانون القضاء العسكري، أنهم ذوو صفة عسكرية،وهو الأمر الذي يمكن تبيّنه ابتداء من خلال شروط تعيينهم والتحاقهم بالدراسة أو التدريب من جانب ومن طبيعة تلك المؤسسات التي يلتحقون بها من جانب آخر.

وقد جرى نقاش فقهي بخصوص مدى صحة إخضاعهم لأحكام قانون القضاء العسكري، كانت حصيلته أن انقسم الرأي بين رافض ومؤيد لذلك الإخضاع، وكل له حججه (٢٦). ومن جانبنا نرى أن الرأي الذي يذهب إلى إخضاعهم لأحكام قانون القضاء العسكري هو الأكثر صوابا، إذ أنه فضلا عن أن المشرع ذاته قد قرر ذلك، وبالتالي لا اجتهاد في موضع النص(٢٧)، فإن التحاقهم بتلك المؤسسات التعليمية والتدريبية، يعد جزءا من ممارسة خدمتهم الفعلية، وإن كان ذلك بطريقة لها طابعها الخاص، والدليل الذي يمكن الاسترشاد به على اعتبار التحاقهم بتلك الكليات والمعاهد والمراكز التدريبية العسكرية جزءا من خدمتهم، هو أن قانون الخدمة المدنية رقم ١٢٠ / ٢٠٠٤ ينص على احتساب مدد ذلك الالتحاق، بالنسبة للموظف المدني،من ضمن خدمته الفعلية، واستحقاق العلاوة والترقية. فقد جاء في المادة ٩٥ من قانون الخدمة المدنية رقم ١٢٠ / ٢٠٠ القول بأنه (يجوز عند الضرورة شغل وظيفة الموظف في حالة إيفاده في بعثة أو منحة دراسية أو للتدريب بطريق الندب بشرط ألا تقل مدة الإيفاد عن سنة. وتحسب مدة الإيفاد ضمن مدة الخدمة الفعلية واستحقاق العلاوة الدورية والترقية)(٢٨).

ويخضع أشخاص هذه الفئة إلى أحكام قانون القضاء العسكري بغض النظر عن مدة الدراسة، أو فيما إذا كانت المواد الدراسية كلها مواد عسكرية، أو أنها تتضمن، بعضا من المواد غيرعسكرية، أو أنها مقتصرة فقط على التدريب العسكري وما يرتبط به من علوم دراسية عسكرية وغير عسكرية.

وهناك من رأى، عند تطرقه إلى العقوبات التي تفرض على تلك الفئة، أن تكون عقوبات مخففة، وذلك بسبب حداثة أشخاصها بالخدمة العسكرية (٢٩). ومع ما لهذا الرأي من نية حسنة، إلا أنه، كما نرى، غير كاف في إلى تبرير ما ذهب إليه، إذ أنه ليس كل من ينتمي إلى الكليات والمعاهد ومراكز التدريب العسكرية حديث عهد بالخدمة العسكرية، فمن الممكن أن يكون الطالب، الملتحق في تلك المؤسسات العسكرية، هو من حيث الأصل عسكريا، ونتيجة لحصوله على مؤهل علمي معين تم قبوله فيها، هذا من جانب، ومن جانب آخر أن الجرائم التي يخضع لها المخاطبون بأحكام قانون القضاء العسكري ليست من الجرائم البسيطة، أو التي لا يمكن تبين خطورتها،إلا بعد خبرة عسكرية معينة، فهي في إطارها العام أشد جسامة من الجرائم التي يتضمنها قانون الجزاء،ومع ذلك فإن المسؤولية تقام، وفقا للقانون الأخير، على من يرتكب أيا من الجرائم الواردة فيه،دون اشتراط أن تكون له خبرة اجتماعية أو غيرها، وقد يكون أحد أفراد الطلبة قبل التحاقه بإحدى تلك المؤسسات العسكرية.

وبناء على ما تقدم فإن (عذر الحداثة بالخدمة العسكرية)، إن صح، لا يخفي وضوح درجة تلك الجرائم. وأخيرا إذا ما أريد أن يكون للرأي السابق محل فإن مجاله، كما نرى، قد يكون في إطار الجرائم التأديبية فقط.

هـ-المتقاعدون وقوة الاحتياط:

المقصود بالمتقاعد كل شخص كان منتسبا إلى القوات المسلحة أو قوات الأمن(٣٠) من الضباط والرتب الأخرى،

وكل شخص كان موظفا مدنيا في القوات المسلحة وقوات الأمن وقوة الاحتياط، وانتهت خدمته، وفق الشروط المقررة في تلك القوات لانتهاء الخدمة بالتقاعد.

ويسري قانون القضاء العسكري على هذه الفئة من الأشخاص في حالات ثلاث: الأولى؛ عند استدعائهم إلى الخدمة العسكرية. والثانية؛ إذا كانت جرائمهم وقت وقوعها تخضع لأحكامه، كما لو أنهم ارتكبوها في ظله قبل إحالتهم إلى التقاعد، ولم يحاكموا عنها، لأن العبرة في ذلك هي بوجودهم في المركز القانوني الذي يخضعهم لقانون القضاء العسكري وقت ارتكاب الجريمة (٣١). والثالثة؛ إذا ارتكبوا، بعد إحالتهم إلى التقاعد، جرائما تتعلق بأسرار الوظيفة، ما لم تكن تلك الجرائم قد انقضت بمرور الزمن.

ويراد بأسرار الوظيفة، في هذه الحالة، لا أسرار الوظيفة التي كان يمارسها الموظف المدني فعليا فقط، لأن المشرع لم يحددها بذلك النطاق حصرا، وإنما أية أسرار أخرى تكون متعلقة بعموم الوظيفة التي يعد عمله جزءا منها، وهذا ينحسب على الأسرار المتعلقة بالقوات المسلحة أو قوات الأمن، التي كان لوظيفته صلة بها أو علم بها بحكم وظيفته.

والحكمة من عقاب هؤلاء الأشخاص في الحالتين الأخيرتين تكمن في المحافظة على هيبة ومكانة وأسرار العمل العسكري، وذلك للصلة الوثيقة بين العمل العسكري وأمن البلاد ومصالحه الأساسية. ومن الواضح أن هذا يعد مبررا كافيا بحد ذاته إلى عدم التغاضي عن معاقبة من يرتكب إحدى الجرائم الماسة بذلك العمل، ولو أن صلته بعمله، أو الخدمة التي يؤديها قد انقطعت. كما أن لهذا العقاب ما يبرره من جانب آخر، إذ أنه: ١- يجعل من يفكر، وهو لازال يؤدي عمله أو خدمته العسكرية، بارتكاب أي من الجرائم الخاضعة لأحكام ذلك القانون، على بيّنة من أنه لن يفلت من العقاب، إذا ما أحيل إلى التقاعد،لذلك لا يستطيع أن يتخذ من التقاعد وسيلة للنأي بنفسه بعيدا عن المؤاخذة الجزائية،بعد ارتكابه لجريمته، وقد يكون في هذا الأمر ما يمنعه من ارتكاب أي من تلك الجرائم. ٢- يشعر من كان متقاعدا، أنه لا زال على صلة بأحد جوانب ما كان يؤديه سابقا من عمل أو خدمة، وأن المعلومات التي لديه عن أسرار الوظيفة لازالت لها خطورتها، لذلك عليه المحافظة عليها، وإلا فأنه، عند انتهاكها، سيكون ملاحقا بأحكام قانون القضاء العسكري،وهذا قد يكون رادعا له عن إفشائها.

ويخضع المتقاعدون عموما، إلى المحاكم العادية فيما يترتب على تصرفاتهم من جرائم، إلا أنهم يصبحون خاضعين لأحكام قانون القضاء العسكري، وبالتالي إلى المحاكم العسكرية، بمجرد استدعائهم للخدمة العسكرية، ولأي سبب كان.

ومما يلاحظ أن المشرع قد نص، وهو يتحدث عن المتقاعدين، على فئة أطلق عليها مسمى (قوة الاحتياط) دون أن يورد لها في القانون تعريفا محددا، ولذلك قد يراد بهم المدنيون الذين يهيئون، بعد تدريب عسكري متوال على فترات زمنية، كقوة عسكرية احتياطية يستفاد منها في ظروف معينة، أو يقصد بهم فئة عسكرية مدربة،إلا أنها تمارس أعمالا مدنية، مع الاحتفاظ بصفتهم العسكرية، وتستدعى عند الحاجة، أو أنهم غير هذا وذاك.

وقد تطرق قانون القضاء العسكري إلى خضوعهم لأحكامه وذلك عند استدعائهم بعد إحالتهم إلى التقاعد ، دون أن يبين ابتداء خضوعهم للقانون قبل تلك الإحالة، كما فعل ذلك بالنسبة لمنتسبي القوات المسلحة وقوات الأمن من الضباط والرتب الأخرى والمدنيين، لذلك يمكن القول أنهم يخضعون لأحكام قانون القضاء العسكري، من لحظة اعتبارهم قوة احتياط، بسبب كون القانون الأخير قد أخضعهم لأحكامه عند إحالتهم للتقاعد، لأنه ليس من المنطق أن لا يكونوا خاضعين لذلك القانون إلا عند إحالتهم إلى التقاعد، دون الحالة التي يكونون فيها في الخدمة.

ينبني على ما سبق أن قوة الاحتياط هم فئة ذات صفة عسكرية، لأن القول بخضوعهم، بعد إحالتهم إلى التقاعد، إلى قانون القضاء العسكري، يعني أنهم من حيث الأصل، أي قبل إحالتهم إلى التقاعد، كانوا قوة ذات صفة عسكرية.

و-المتطوعون للخدمة العسكرية

لم يبيّن قانون القضاء العسكري، كما هو الحال بالنسبة إلى قوة الاحتياط، المقصود بالمتطوعين للخدمة العسكرية،وزمن تطوعهم،لذلك قد يقصد بهم الأشخاص المدنيون الذين يتطوعون بتقديم جهدهم، وبمحض إرادتهم، إلى الجهات العسكرية في ظرف ما. وعليه فلا يراد بهم الأشخاص الذين يتقدمون للعمل بشكل دائم في

الجهات العسكرية، ويقبلون بها، لأنهم لو كانوا كذلك لأصبحوا جزءا من الجهة العسكرية التي قبلوا بها.

وعليه يعد المتطوعون خاضعين لأحكام قانون القضاء العسكرية مدة تطوعهم، سواء كان تطوعهم في مجال الأعمال المدنية أو الإدارية، أو غيرها من الأعمال غير العسكرية التي تستدعيها الأنشطة العسكرية، أو كان تطوعهم في الأعمال العسكرية البحتة. كما يسري عليهم، بعد انتهاء فترة تطوعهم، وخروجهم من الخدمة العسكرية التي تطوعوا لها، ما يسري على المتقاعدين من قواعد تتعلق بأحوال خضوعهم لقانون القضاء العسكري، وهذا لا باعتبارهم متقاعدين، لأنهم لن يكونوا كذلك، ولكن نتيجة لما لتطوعهم من صلة بالعمل العسكري، وهو ما يفهم من مقدمة المادة ١٤ من قانون القضاء العسكري.

ز-أسرى الحرب:

يراد بأسرى الحرب، من حيث الأصل، من يقع في قبضة الخصم أثناء نزاع مسلح دولي، أو في قبضة الدولة المعادية بالتحديد، وليس في أيدي الأفراد أو الوحدات العسكرية التي أسرته (٣٢). ووفقا لاتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ يمكن إيجاز من يشمله وصف الأسير بالآتي(٣٣): ١-أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع والميليشيات والوحدات المتطوعة التي تشكل جزءا من هذه القوات. ٢-أفراد الميليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة الأخرى بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة. ٣-أفراد القوات المسلحة النظامية الذين يعلنون ولاءهم لحكومة أو سلطة لا تعترف بها الدولة الحاجزة. ٤- الأشخاص الذين يرافقون القوات المسلحة دون أن يكونوا في الواقع جزءا منها. ٥- أفراد الأطقم الملاحية بمن فيهم القادة والملاحون ومساعدوهم في السفن التجارية وأطقم الطائرات المدنية التابعة لأطراف النزاع. ٦-سكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء أنفسهم عند اقتراب العدو لمقاومة القوات الغازية.

وتجدر الإشارة إلى أن المادة ٨٤ من اتفاقية جنيف الثالثة قد نصت على أن محاكمة أسير الحرب من اختصاص المحاكم العسكرية وحدها، مالم تسمح تشريعات الدولة الحاجزة صراحة للمحاكم المدنية بمحاكمة أي من أفراد قوات الدولة الحاجزة عن المخالفة نفسها التي يلاحق أسير الحرب قضائيا بسببها.

ح- أفراد القوات الصديقة أو الحليفة أو المعاون أو المبتعثون للتدريب أو المتعاقدون في حال تواجدهم على أراضي السلطنة، ما لم يرد في إتفاقية أبرمتها السلطنة خلاف ذلك.

إن أشخاصهم هؤلاء من الوضوح بمكان، لذلك لا يستدعي الأمر بيانهم. وحكمهم هو أنهم يخضعون لسلطان المحاكم العسكرية، وذلك عند ارتكابهم في حال تواجدهم على أرض السلطنة، أي من الجرائم التي حددها قانون القضاء العسكري، ما لم يرد في اتفاقية أبرمتها السلطنة خلاف ذلك.

المطلب الثالث

امتداد الاختصاص الشخصي إلى خارج النطاق الإقليمي يراد بامتداد الاختصاص الشخصي إلى خارج النطاق الإقليمي، سريان قواعد قانون القضاء العسكري على الجرائم من نوع الجنايات والجنح المرتكبة خارج الحدود الإقليمية لسلطنة عمان من قبل الأفراد الخاضعين لأحكامه. فقد جاء في المادة ١٧ من قانون القضاء العسكري القول بأنه (يعاقب وفقا لهذا القانون، كل فرد خاضع لأحكامه اقترف خارج أراضي السلطنة جناية أو جنحة،داخلة في اختصاص القضاء العسكري، إلا إذا كان قد حوكم عنها في الخارج ونفذت العقوبة، أو إذا انقضت الدعوى أو العقوبة بعفو عام أو خاص أو بمرور الزمن).

ويراد بالفرد، كل منتسب للقوات المسلحة وقوات الأمن من الضباط والرتب الأخرى والمدنيين (المادة ١ / ١٤ من قانون القضاء العسكري).

وقبل التطرق إلى بيان امتداد أحكام قانون القضاء العسكري إلى خارج النطاق الإقليمي، لا بد من الوقوف عند صياغة النص الذي يقرر ذلك الامتداد، إذ أنها ، كما نرى، محل نظر،فهي من جانب قد أوردت كلمة الفرد وقرنتها بعبارة الخاضع لأحكامه، أي أحكام قانون القضاء العسكري، مع أن المعنى القانوني لا يستدعي ذلك، لأن الفرد، من حيث الأصل، خاضع لأحكام قانون القضاء العسكري ، وذلك بموجب الفقرة الأولى من المادة ١٤ بدلا المادة ١ / ١٤ من قانون القضاء العسكري، مما يعني أن الاكتفاء بذكره فقط في النص يعد محققا للشروط التي يتطلبها النص من أجل سريانه عليه، لذا

تكون عبارة (خاضع لأحكامه) نوعا من التزايد لا موجب له. كما أن إيرادها، من جانب آخر، يوحي، عند أخذها بعين الاعتبار، أن كل الفئات الأخرى، عدا الأفراد، غير خاضعين إلى أحكام قانون القضاء العسكري، عند ارتكابهم لأي من الجرائم الواردة فيه في الخارج، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بطلبة الكليات والمعاهد ومراكز التدريب العسكرية (٣٤)، وما ورد في الفقرتين (٢ و ٣) من المادة ١٤، وهذا أمر لا يمكن تبريره قانونا. لذلك أرى، تجاوزا لكل ما ذكر بخصوص هذه المادة، أن يصار إلى استبدال كلمة (فرد) بكلمة (شخص)، فتكون المادة على الشكل الآتي: (يعاقب وفقا لهذا القانون، كل شخص خاضع لأحكامه.....)، هذا في الحالة التي تكون فيها رغبة المشرع منصرفة إلى المعاقبة بمثل هذه الصورة. أما إذا كانت رغبته غير ذلك، بأن كانت متجهة إلى معاقبة الأفراد فقط، وحسب التعريف الوارد لهم في قانون القضاء العسكري، وإن كنت أرى أنها لن تكون كذلك، فيتوجب أن ترفع عبارة (خاضع لأحكامه).

وعلة امتداد الاختصاص لقانون القضاء العسكري، إلى خارج النطاق الإقليمي،ومن ثم اختصاص المحاكم العسكرية، تكمن في أمرين؛ الأول هو أن أغلب الجرائم المنصوص عليها في قانون القضاء العسكري ذات خطورة شديدة على أمن واستقرار واقتصاد البلد ووحدته الوطنية، كما أن البعض منها من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، لذلك كان إخضاعها لسلطان المحاكم العسكرية ضرورة فرضتها دواع وطنية وإنسانية بذات الوقت. والثاني هو أن على الفرد أن ينظم سلوكه وهو في الخارج بطريقة لا تسيء إلى سمعة بلده، وإنما عليه إعطاء فكرة حسنة عنها.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن امتداد تطبيق قانون القضاء العسكري على ما يرتكب من جرائم خارج السلطنة، أو بكلمة أكثر شمولية، امتداد الاختصاص القانوني خارج السلطنة حالة ليست غريبة عن القوانين العمانية، إذ نص عليها في قانون الجزاء العماني،فقد قرر هذا الأخير، وهو ينظم سريان قواعده من حيث المكان، نوعا من الصلاحية تسمى بالصلاحية الشخصية (٣٥) وبموجبها يتم تطبيق قواعده على كل عماني يرتكب جناية أو جنحة في الخارج، وفق شروط معينة (٣٦). لذلك فإن كلا من القانونين يقرر ذات المبدأ، ولكن ما يميزهما عن بعض، في هذا المجال، هو أن الصلاحية المقررة في قانون الجزاء أوسع نطاقا مما هي عليه في قانون القضاء العسكري، إذ وفقا لها، يخضع إلى سلطان قانون الجزاء، كل عماني يرتكب أي جريمة من نوع الجناية أو الجنحة،وأحيانا القباحة (المخالفة) كذلك، في حين أنه بموجب الصلاحية الثانية يقتصر سريان قانون القضاء العسكري على الأفراد الخاضعين لأحكامه فقط.

ومن أجل تطبيق الصلاحية الشخصية، بمفهومها الخارجي، يشترط الآتي:

١- أن يكون مرتكب الجريمة أحد الأفراد الخاضعين لأحكام قانون القضاء العسكري.

٢- أن تكون الجريمة جناية أو جنحة (٣٧)، ومن الجرائم الداخلة في اختصاص القضاء العسكري. ويراد بذلك الجرائم التي ورد النص عليها في قانون القضاء العسكري (المواد من ٨٢ إلى ١١١)، أو ما تعد عموما من الجرائم التي تختص بها المحاكم العسكرية (المادة ١٥ من قانون القضاء العسكري).

ومما يلاحظ أن المشرع العماني، وهو يقرر عقاب من يرتكب جريمة الجناية أو الجنحة في الخارج، وفقا لأحكام قانون القضاء العسكري، لم يبيّن موقفه، فيما إذا كان يشترط أن تكون الجريمة معاقبا عليها في كلا القانونين العماني والأجنبي، أي أن تكون هناك ازدواجية في التجريم، أم لا يشترط ذلك. لذلك نرى، وعلى الرغم من عدم وجود النص الذي يبيّن هذا الأمر، أنه لا يشترط أن تكون هناك ازدواجية في التجريم من أجل سريان قواعد قانون القضاء العسكري على الجرائم التي ترتكب من قبل الأفراد الخاضعين لأحكامه في الخارج، إذ أن مثل هذه الازدواجية يمكن أن تثار، أو يبحث أمر تطلب وجودها، عندما تكون الجريمة المرتكبة من الجرائم المنصوص عليها في قانون الجزاء، ومن أجل تطبيق أحكامه. ومرد هذه التفرقة، بين القانونين في هذا النطاق،كما نرى، تعود إلى أن الجرائم الوارد النص عليها في قانون القضاء العسكري، أكثر خطورة وجسامة من تلك التي نص عليها في قانون الجزاء، فهي في إطارها العام تتعلق بالمصلحة الوطنية، لذلك فإن قواعده تسري، على من يرتكب في الخارج، من الأفراد الخاضعين لأحكامه، أيا من الجرائم الواردة فيه، حماية لتلك المصلحة، وذلك دون النظر إلى القانون الذي ارتكبت فيه الجريمة، فيما إذا كان يعاقب على تلك الجريمة أم لم يكن، والقول بغير ذلك

معناه توقف تلك الحماية على موقف القانون الأجنبي من الجريمة المرتكبة، التي تمس إحدى المصالح الأساسية للبلد، وهذا ما لا يمكن التسليم به.

ومما يؤيد ما قلنا به هو أن المشرع العماني قد عاقب في قانون الجزاء، ووفقا للصلاحية الذاتية، في المادة الثامنة، على الجرائم المرتكبة في الخارج، التي تضر إما بأمن أو اقتصاد الدولة أو كرامة المواطن العماني، وهي من الجرائم التي ترتقي إلى مستوى الجرائم الجسيمة المنصوص عليها في قانون القضاء العسكري،دون النظر فيما إذا كان قانون البلد الذي وقعت فيه الجريمة يعاقب عليها من عدمه (٣٨).

٣-أن لا يكون هناك أمر قانوني يحول دون ملاحقة الجاني.

لا يكفي تحقق الشرطين السابقين من أجل تطبيق الصلاحية الشخصية على الفرد الخاضع لأحكام قانون القضاء العسكري، الذي يرتكب جريمة في الخارج داخلة في اختصاص القضاء العسكري، وإنما يشترط فضلا عن ذلك، أن لا يوجد ما يمنع من معاقبته قانونا داخل السلطنة. وقد بيّن المشرع هذا المانع بالآتي:

أ- أن لا يكون الجاني قد حوكم عن جريمته الخاضعة لقانون القضاء العسكري في الخارج ونفذت العقوبة المحكوم بها عليه (٣٩). إذ أنه لو حوكم في الخارج ونفذت العقوبة عليه تكون الدعوى الجزائية بحقه قد انقضت، وبالتالي لا يجوز إعادة محاكمته مجددا، وهذا تطبيق للمادة ٣٢ / ١ من قانون الجزاء، حيث جاء فيها (لا تتم الملاحقة بشأن الفعل الواحد إلا مرة واحدة). ومما يلاحظ بهذا الشأن أن المشرع لم يشترط، كما هو الحال في امتداد قانون الجزاء وفقا للصلاحية الذاتية (المادة ٨ من قانون الجزاء)، أن تكون الأحكام قد صدرت على الفاعل بناء على طلب أو إخبار رسمي من السلطات العمانية.

أما في الحالة التي لم يحاكم فيها الفاعل، أو حكم عليه، ولكنه هرب قبل تنفيذ الحكم عليه، فإنه سيحاكم وفقا لقانون القضاء العسكري، عند عودته إلى سلطنة عمان.

ب- أن لا تكون الدعوى قد انقضت أو العقوبة بعفو عام أو خاص أو بمرور الزمن. إذ أن انقضاء الدعوى أو العقوبة لأي من الأسباب أعلاه بحق المتهم، يحول دون سريان قواعد قانون القضاء العسكري حينها.

وواقع الأمر إن انقضاء الدعوى العمومية بالعفو(٤٠)،أو بمضي المدة، يعد تطبيقا لما نصت عليه المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجزائية، كما أن انقضاء العقوبة بذات الأسباب، يعد تطبيقا لما نصت عليه المادة ٦٢ من قانون الجزاء(٤١).

وتجدر الإشارة إلى أن المادة الثالثة من قانون القضاء العسكري قد قررت عدم انقضاء الدعاوى العمومية المتعلقة ببعض الجرائم بمضي المدة، وعدم سقوط الأحكام الصادرة بشأن تلك الجرائم بمرور الزمن، فقد جاء فيها (لا تسري أحكام انقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة على جرائم التجسس وجرائم التمرد والعصيان والفتنة وجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المنصوص عليها في هذا القانون، ولا تسقط الأحكام الصادرة بشأن هذه الجرائم بمرور الزمن).

قائمة المراجع:

(١) كان يوجد إلى جانب المحكمة العسكرية للشرطة،محاكم أخرى يخضع لها أفراد قوات السلطان المسلحة نص عليها مع الإجراءات الواجبة الإتباع لمساءلتهم في تنظيم خاص يسمى (النظم السلطانية لعام ١٩٧٧). حيث جاء في المادة ٣ من الفصل الثالث من القسم الأول من تلك النظم، خضوع جميع الأفراد العسكريين العاملين بالقوات المسلحة بمن فيهم النساء والفتيان والمدنيين المجندين لقانون الضبط والربط العسكري المنصوص عنه في هذه النظم..

(٢) وزع قانون القضاء العسكري قواعده على فصل تمهيدي وأربعة أقسام، وفصّل مضامينها بأن جعل الفصل التمهيدي في التعريفات والأحكام العامة،وضمنه المواد من (١ إلى ٥)، وخصص القسم الأول للقضاء العسكري وضمنه المواد من (٦ إلى ٤٤)، وقصر القسم الثاني على الإجراءات الجزائية وضمنه المواد من (٤٥ إلى ٧٩)، وصرف القسم الثالث إلى الجرائم والعقوبات وضمنه المواد من (٨٠ إلى ١١١)، وصيّر القسم الرابع في التظلمات الإدارية وضمنه المواد من (١١٢ إلى ١٣٦).

(٣) على الرغم من أن اختصاص المحاكم العسكرية محددا بصفة أشخاص معينين، إلا أنه يمكن أن يكون اختصاصا شاملا ، يخضع له جميع الأشخاص بغض النظر عن صفاتهم، وذلك عند إعلان حالة الطوارئ أو التعبئة العامة (المادة ١٦ من قانون القضاء العسكري). كما يمكن أن يمتد ليشمل جرائما من نوع معين، وذلك دون الالتفات إلى أشخاص مرتكبيها، أي يكون (اختصاصا نوعيا) تنظر على سبيل المثال(المواد ٨٩، ٩١، ٩٣ من قانون القضاء العسكري). إذ كانت النصوص التي تعاقب على تلك الجرائم تبدأ بالقول (يعاقب مرتكبو الأفعال الواردة....) ، كما هو الحال في المادتين ٩٠، و٩١، أو (يعاقب ..... كل من ارتكب فعلا.....).كما هو الحال في المادة ٩٣ من ذات القانون. وليس القول يعاقب كل فرد،(يراد بالفرد هنا الشخص ذي الصفة العسكرية حقيقة أو حكما، كما سيرد بيانه لاحقا)، أو القول كل من كان خاضعا لأحكام هذا القانون، وهذا يعني خضوع من كان غيرذي صفة عسكرية،أو بكلمة أشمل، من كان غيرمخاطب بأحكام قانون القضاء العسكري أصلا، إلى المحاكم العسكرية بمجرد ارتكابه للجريمة التي حددها القانون الأخير. وستكون لنا وقفة مع هذا الأمر في مقال آخر.

(٤) تطرق المشرع العماني إلى موضوع الاختصاص في الفصل الأول من الباب الثالث من قانون الاجراءات الجزائية، في المواد من ١٣٧ إلى ١٤٤. وقد تم تعديل المادة ١٤١ من ذات القانون التي كانت تنص على (يتحدد الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه). لتكون بعد

التعديل على النحو الآتي(يتحدد الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه. ويجوز بقرار من وزير العدل لأسباب يقدرها وبناء على طلب رئيس المحكمة المختصة أو المدعي العام إحالة الدعوى العمومية إلى أية محكمة أخرى مختصة نوعيا بالدعوى).

(٥) انظر د، محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية،١٩٨٨، ص ٧٢٣.

(٦) انظر مؤلفنا شرح قانون الإجراءات الجزائية العماني، الجزء الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص٦٦ .

(٧) انظر د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، المجلد الأول، الجزءان الأول والثاني ،الطبعة الرابعة، ص ٦٧٥.

(٨) انظر د، مأمون محمد سلامة،الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، الجزء الثاني،دار النهضة العربية، ١٩٩٦، ص ٥٤.

(٩) أما إذا تمت مخالفة قواعد الولاية، فإن الحكم أو الاجراء المتخذ يعد منعدماً. انظر د. مأمون محمد سلامة، المرجع السابق، ص٥٤. ذلك أن الاختصاص شرط لصحة الحكم لا لوجوده القانوني. نقض مصري، ٤ مارس سنة١٩٨١، مجموعة أحكام النقض، س٣٢، رقم ٣٤، ص٢١٤.

(١٠) هذا فضلاً عن الاختصاص الوظيفي الذي يتحدد بناء على المرحلة التي تمر بها الخصومة الجزائية، إذ أن لكل منها نشاطا معينا فهناك التحقيق ومن ثم المحاكمة وبعد ذلك تنفيذ الأحكام. انظر د. أحمد فتحي سرور، المرجع السابق، ص ٦٧٧.

(١١) للزيادة في التفاصيل انظر مؤلفنا شرح قانون الإجراءات الجزائية العماني، الجزء الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١١ ،ص٦٧ -٦٩ .

(١٢) نقصد بالحالة الظرفية، الوقت الذي يكتسب فيه الشخص صفة معينة، أو يتواجد فيه، كصفة الأسير، وذلك في زمن الحرب (المادة ١٤ / ٤ من قانون القضاء العسكري)، أو التواجد على أرض السلطنة، وكان ممن نصت عليهم الفقرة ٥ من المادة ١ من قانون القضاء العسكري، حيث يتم بناء على تلك الحالة الظرفية خضوعه إلى المحاكم العسكرية المنصوص عليها في قانون القضاء العسكري .

(١٣) انظر د.حسن صادق المرصفاوي، المرصفاوي في قانون الإجراءات الجنائية، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٩٦، ص٥٢٦. د. مأمون محمد سلامة، المرجع السابق، ص ٦٧. د. رؤوف عبيد، مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري، الطبعة السابعة عشرة، دار الجيل للطباعة، ١٩٨٩، ص٥٨٠. د. عمر السعيد رمضان، مبادئ قانون الإجراءات الجنائية، الجزء الثاني، دار النهضة العربية،١٩٨٩، ص ٢٩. د. فوزية عبد الستار، شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية،١٩٨٦، ص٤٤٢.

(١٤) بينت المادة ١٥ من قانون القضاء العسكري نطاق الجرائم التي تختص بها المحاكم العسكرية ، فذكرت أن الاختصاص يشمل الجرائم المنصوص عليها في قانون القضاء العسكري، والجرائم المنصوص عليها في قانون الجزاء أو أي قانون آخر متى ما ارتكبها الخاضعون لأحكام قانون القضاء العسكري في المعسكرات أو غيرها من المناطق العسكرية أو الأمنية والجرائم التي ترتكب بسبب تأدية الواجب الوظيفي.

والجرائم المنصوص عليها في قانون القضاء العسكري هي تلك التي ورد ذكرها في المواد من (٨٢ إلى ١١١).

(١٥) ويفهم ذلك من عدم النص على اختصاص المحاكم العسكرية حصرا.

(١٦) هذا مع الإشارة إلى أن اختصاص الادعاء العسكري من الممكن أن يمتد إلى غير الأشخاص الخاضعين إلى أحكام القضاء العسكري وذلك حال اشتراكهم في جرائم تدخل في اختصاص القضاء العسكري (المادة ٢/٥٤ من قانون القضاء العسكري).

(١٧) إن الصفات التي على ضوئها يخضع الشخص لقانون القضاء العسكري، تدخل، عند المناقشات الفقهية، في باب المعايير التي تحدد بناء عليها الجريمة العسكرية.. ومن أجل الوقوف على تلك المعايير انظر،د. عزت مصطفى الدسوقي، شرح قانون الأحكام العسكرية، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩١، ص٤٤، د. إبراهيم أحمد عبد الرحيم الشرقاوي، المرجع السابق، ص١٢٣.

(١٨) عرفت الفقرة ١٥ من المادة ١ من قانون القضاء العسكري الضابط بأنه (كل من منح البراءة السلطانية).

(١٩) عرفت الفقرة ١٦ من المادة ١ من قانون القضاء العسكري الرتب الأخرى بأنهم(كل مجند رتبته دون رتبة ضابط).

(٢٠) انظر مقدمة المادة ١٤ من قانون القضاء العسكري.

(٢) انظر القاضي د. سميح عبد القادر المجالي، القاضي العسكري علي محمد المبيضين، شرح قانون العقوبات العسكري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م، ص٥٥.

(٢٢) من الممكن أن تكون لشرطة عمان السلطانية تلك الصفة، أي الصفة العسكرية، أو لأي وحدة من وحداتها وذلك عندما تدمج، بأمر من جلالة السلطان، في الحالات الاستثنائية ،في قوات السلطان المسلحة، فقد جاء في المادة الثامنة من قانون الشرطة رقم ١٩٩٠/٣٥ المعدل القول بأنه (يجوز في الحالات الاستثنائية دمج شرطة عمان السلطانية أو أي وحدة من وحداتها في قوات السلطان المسلحة ويكون ذلك بأمر من جلالة السلطان. وتخضع شرطة عمان السلطانية أو الوحدة التي تم دمجها في هذه الحالات لقيادة القوات المسلحة ولجميع الواجبات المقررة لها أثناء هذه الفترة التي يحددها جلالة السلطان). للزيادة في التفاصيل انظر العقيد الدكتور سالم بن راشد العلوي،السلطات التأديبية لأعضاء الشرطة في عمان، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٤ م، ص٨٦ .

(٢٣) انظر د. عزت مصطفى الدسوقي، المرجع السابق، ص٣٧.

(٢٤) نصت المادة ١٦ من قانون القضاء العسكري على أنه (للقائد العام عند إعلان حالة الطوارئ أو التعبئة العامة إحالة مرتكب أي جريمة للقضاء العسكري، ولو كان من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون)

(٢٥) فعلى سبيل المثال نصت المادة ٩٠ على عقاب مرتكبي الأفعال الواردة في المادة ٨٩ دون أن تشترط أن يكونوا من الخاضعين لأحكام قانون القضاء العسكري، وهو الأمر الذي تكرر في المادتين ٩٢ و٩٣، وغيرهما من المواد.

(٢٦) انظر في تفصيل ذلك النقاش د. إبراهيم أحمد عبد الرحيم

الشرقاوي، النظرية العامة للجريمة العسكرية ، ٢٠٠٧، ص٣٩٢.

(٢٧) انظر د. إبراهيم أحمد عبد الرحيم الشرقاوي، المرجع السابق، ص٣٩٣.

(٢٨) تنظر كذلك المادتين ٥٥ و ٥٨ من ذات القانون. وتجدر الإشارة إلى أننا استندنا إلى قانون الخدمة المدنية ، للتدليل على ما نقول، لا إلى النظم السلطانية أو غيرها من النظم والقواعد التي تنظم العلاقة الوظيفية بين المدنيين والقوات المسلحة أو قوات الأمن، وذلك نتيجة لعدم نشرها كاملة، مما حال دون الاطلاع عليها، ومن ثم الاستناد إليها.

(٢٩) انظر القاضي د. سميح عبد القادر المجالي والقاضي العسكري علي محمد المبيضين، المرجع السابق، ص٦١.

(٣٠) ويفهم هذا المعنى لأشخاص المتقاعدين من نص الفقرتين ١، ٢ من المادة ١٤ من قانون القضاء العسكري.

(٣١) انظر لواء جمال الدين سالم حجازي، عميد حلمي عبد الجواد الدقدوقي، موسوعة القضاء الجزائي، الجزء الأول،الطبعة الثانية، ١٩٨٦، ص٨٢.

(٣٢) انظر المستشار شريف عتلم القانون الدولي الإنساني، دليل للأوساط الأكاديمية بدون سنة طبع ومطبعة، ص٣٦ من الكتاب الثالث.

(٣٣) انظر تفاصيل اتفاقية جنيف الثالثة شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الموقع التالي:. html.umn.edu/humanrts/arab/b٠٩٢.www١

(٣٤) من الممكن أن يقال أن طلبة الكليات والمعاهد ومراكز التدريب العسكرية يضمهم معنى منتسبو القوات المسلحة وقوات الأمن، لذلك خلا التعريف الوارد للأفراد من ذكرهم، إلا أنه في الحالة التي ينظر إلى أولئك الطلبة من خلال ما جاء في الفقرة ١ من المادة ١٤ من ذات القانون، التي حددت من يخضع لأحكام قانون القضاء العسكري يلاحظ أنها قد ذكرت منتسبي القوات المسلحة وقوات الأمن من الضباط والرتب الأخرى والمدنيين،وكذلك الطلبة، مما قد يفهم منه أنهم ليسوا من تلك القوات، وان كانت لهم الصفة العسكرية، وهذا قد يؤدي إلى القول بعدم شمولهم بنص المادة ١٧ من قانون القضاء العسكري.

(٣٥) إلى جانب الصلاحية الشخصية توجد هناك الصلاحية الذاتية، انظر المادة الثامنة من قانون الجزاء، والصلاحية الشاملة، انظر المادة ١٢ من قانون الجزاء.

(٣٦) للزيادة في التفاصيل انظر د. عادل العاني،شرح قانون الجزاء العماني، الطبعة الأولى،٢٠٠٨، ص١٢١-١١٣١ .

(٣٧) مما يعني استثناء القباحة من نطاق الصلاحية.

(٣٨) انظر المادة ٩ من قانون الجزاء.

(٣٩) هذا بطبيعة الحال عندما تكون الجريمة معاقبا عليها في قانون البلد الأجنبي.

(٤٠) انظر في تفصيل ذلك مؤلفنا شرح قانون الإجراءات الجزائية العمانية، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ٢٠٩.

(٤١) تنقضي العقوبة بالعفو سواء كان عفوا عاما أو عفوا خاصا، حسب نص المادة ٦٢ من قانون الجزاء العماني.

الأمن السياحي

إعداد/طلال بن عبدالله المعمري
مشرف أمن ديوان عام وزارة السياحة

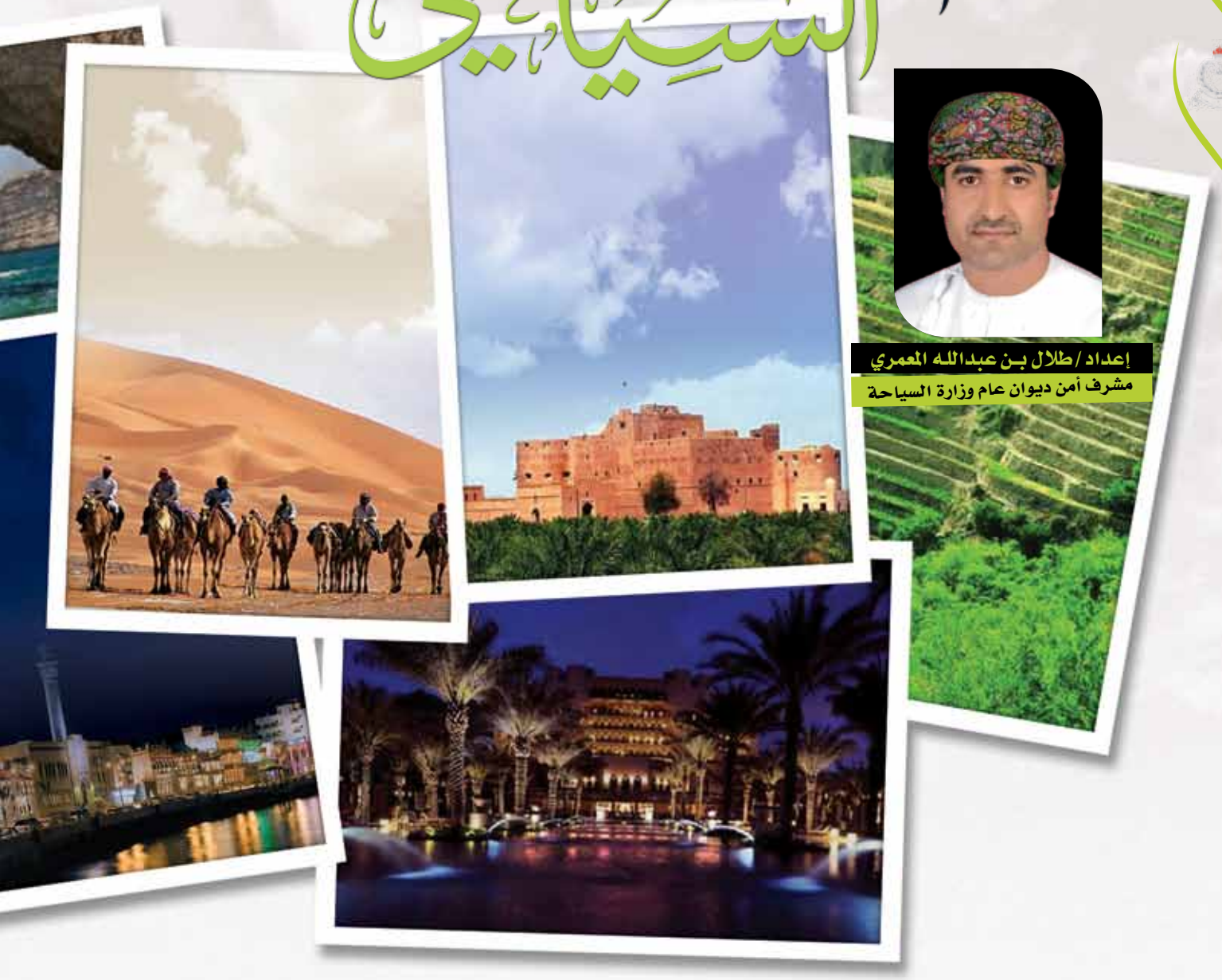

منذ قدم التاريخ عرف الإنسان بشغفه للترحال من مكان الى آخر وذلك لأداء مهمة أو زيارة مكان ما ومع مرورالزمن تطور هذا المفهوم تطورا جذريا تماشيا مع تنوع أهداف الترحال وهو ما نسميه في زمننا المعاصر بالسياحة. وتعرف السياحة بأنها النشاط الذي يقوم به الفرد أو مجموعة من الأفراد بالسفر إلى وجهة ما لفترة محددة ينتج عنه الاطلاع على الحضارات و الثقافات لتلك الوجهة،إلا أن السياحة لم تكتفِ بمجال الترفيه والتجوال فقط بل اقتحمت جميع مجالات الحياة لذلك خرجت من النطاق المحدد لها وأخذت بالتنوع على حسب المجال الذي تتأثر به وتؤثر عليه.

لقد توقع البعض منذ سنوات أن تقل حركة القطاع السياحي مع تطور الإعلام وظهور شبكة المعلومات الدولية التي تعج بالمعلومات والصور والبيانات ولكن على عكس ذلك تماما أصبحت من أهم مصادر الدخل القومي لكثير من بلدان العالم شأنها شأن مصادر الدخل الأخرى هذا ما أكدته المعارض والمؤتمرات على أن السياحة رافد مستقر ومتنامي لذا كان من الأهمية أن يتم عمل الخطط والتدابير الأمنية للحفاظ عليه وهذا ما نتج عنه مفهوم (الأمن السياحي).

يعرف الأمن السياحي بأنه مجموعة من الإجراءات والخطط والخطوات والأنظمة التي تتخذها الدولة لتأمين المواقع السياحية وحماية السائحين الداخلين والخارجين من أية مخاطر مادية أو معنوية بما في ذلك أعمال الاستغلال والخداع والتزوير سواء صدرت عن السائحين أنفسهم أو الجهات المعنية بتوفير وتطوير السياحة في البلد المعني.

يعتبر الأمن السياحي جزءاً من منظومة الأمن الشامل ويتكون من عنصران أساسيان وهما السياحة و الأمن، وبالرغم أن السياحة تعتمد على العديد من المقومات إلا أن الأمن يعتبر الأهم من بينها إذ أنه يمكنها الاستغناء عن أي عنصر من العناصر الأخرى إلا الأمن فالسياحة لا تزدهر ولا تنتعش ولا يقبل الناس على السفر إلى بلد ينعدم فيه الأمن والأمان.

مع أن التقدم التقني في مجال تأمين السائحين والمواقع السياحية جعلت مهام الأمن السياحي سهلة ولكن يبقى الكادر البشري هو المتحكم بتسخير تلك التقنية لإنجاز المهام الموكلة إليه وبالرغم من تعدد مهام الأمن السياحي التي قد تختلف من بلد لآخر إلا أن عدد من المهام تعتبر أساسية لحقيق الأهداف المرجوة ونذكر منها :

- وضع الخطط والاستراتيجيات لتأمين العناصر الأساسية (أماكن، أشخاص، أشياء) .
- مواكبة التقدم التقني للآلات و معدات ووسائل الأمن الحديثة.
- وضع الخطط الأمنية الوقائية اللازمة لمواجهة الأخطار التي تؤثر على قطاع السياحة.
- مراقبة النشاطات السياحية بكافة برامجها لتوفير الأمن .
- التنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة.
- إعداد نماذج اللوحات الإرشادية الأمنية.
- حل ومتابعة القضايا والمشكلات الأمنية التي قد يتعرض لها السائح أو القائمين على البرامج والفعاليات السياحية.
- إعداد التعليمات والتوجيهات الأمنية للسياح.
- إعداد التقارير الشاملة بصفة دورية.

إن مهمة الأمن السياحي في معظم دول العالم السياحية غالبا ما يتم توكيل مهامها مباشرة لأجهزة الشرطة بحيث تكون جزء منها وذلك لأن أجهزة الشرطة هي المسؤول المباشرة عن أمن وسلامة الدول داخليا أما بالنسبة لأمن المؤسسات الخاصة داخليا فيقع على عاتق الجهة نفسها على أن تكون تحت إشراف الأمن السياحي مباشرة.

إن الجهة المسؤولة عن الأمن السياحي ترتبط ارتباطا وثيقا بالجهة المعنية بالسياحة بوجه خاص وبالمؤسسات الحكومية أو الخاصة الأخرى على وجه العموم وذلك للتمكن من عمل قاعدة بيانات شاملة ونذكر بعض أهم الجهات ذات العلاقة :

- الجهات المعنية بالأمن.
- الجهات المعنية بالإعلام.
- الجهات المعنية بالصحة.
- الجهات المعنية بالبيئة.
- الجهات المعنية بالدفاع المدني والإسعافات والطوارئ.
- الجهات المعنية بالآثار.
- الجهات المعنية بالموانئ الجوية والبرية والبحرية.
- الجهات المعنية بالمتاحف.
- الجهات المعنية بالمؤتمرات والمعارض.
- مكاتب السفارات.

- الجهات المعنية بالنقل.
- الجهات المعنية بالاتصالات.
- الجهة المعنية بالأرصاد الجوية.

ولكل جزء من البلد السياحي يجب تأمينه عموما ولاكن هنالك أماكن ذات جذب سياحي هام يجب أن تصب معظم الجهود لتأمينها وهي:

- أماكن الإقامة: فنادق، شقق فندقية، استراحات،منتجعات ،مخيمات ...
- أماكن الآثار: قلاع، حصون، متاحف،مواقع تاريخية، مواقع دينية ...
- أماكن الترفيه والاستجمام: حدائق، شواطئ، منتجعات صحية، العيون المائية، السدود ...
- أماكن تسوق: أسواق عامة، أسواق شعبية، مجمعات تجارية، مناطق صناعية...
- أماكن غذاء: مقاهي، مطاعم عالمية، مطاعم شعبية...
- أماكن الفعاليات: مؤتمرات، مهرجانات، معارض،ندوات، ورش عمل ...
- أماكن النقل: محطات ووسائل التنقل بشتى أنواعها...

يعد قطاع السياحة بتنوع نشاطاته قطاعا عالي المخاطر ذلك ما يترتب عليه وجود تناسب طردي بينه وبين الأمن ومن هذه المخاطر:

- إخلال الشركات السياحية بالتزاماتها .
- تعرض منشآت الإقامة لمخاطر الحريق أو الحوادث العارضة في مكان الإقامة ، بسبب عدم حصول المنشأة على التراخيص التي تضمن حيازة المنشأة لشروط الأمن السلامة.
- تعرض أنشطة زيارة المواقع السياحية لمخاطر أمنية مثل السرقة والاعتداء .
- عدم حصول المرشدين السياحيين على التراخيص التي تتوفر فيها الشروط القانونية وما قد يقع من المرشد نفسه من جرائم ضد السياح .
- ارتكاب السائح نفسه جريمة بحق السياح الآخرين أو القائمين على السياحة أو الأماكن السياحية.
- عدم احترام العادات والتقاليد .
- أعمال التسول والغش والاحتيال والاستغلال.

إن الجهات المسئولة عن الأمن السياحي والعاملين بها هم مفتاح الأمان الذي يربط بين السائح والقائمين على القطاع السياحي لذا كان لابد من الاهتمام بصفات وسلوكيات ومهارات يتحلى بها موظفوالأمن السياحي ونذكر منها:

- اللباقة وحسن التعامل .الأمانة.
- الإلمام بأساسيات الإسعاف الأولي.
- اللياقة البدنية.
- ضبط النفس .
- المعرفة .
- التعاون .
- الإلمام بالمصطلحات الأساسية لعدد من لغات العالم لتسهيل التواصل مع السياح عند الحاجة .

نظرا لأهمية الأمن السياحي فقد شكلت العديد من المنظمات وأقيمت العديد من المؤتمرات والندوات على المستوى الدولي والتي لا تخلو أجندتها عن ذكر هذا المجال ونذكر منها:

- منظمة السياحة العربية.
- منظمة السياحة العالمية.
- منظمة السياحة الأفريقية.
- منظمة السياحة العالمية للشرق الأوسط.
- المؤتمرات العربي لمسئولي الأمن السياحي.
- المؤتمرات العالمي للسياحة الجيولوجية.

المراجع:

- شبكة المعلومات الدولية.
- الأمن السياحي: (علي فايز الجنحي).
- الأمن السياحي المفهوم والتطبيق: (محمد أحمد العمري)
- صناعة السياحة والأمن السياحي: (مصطفى يوسف كافي)
- إجراءات الوقاية من الجريمة السياحية والأثرية: (خالد علي زايد)
- الأمن السياحي والتشريعات السياحية: (بركات المهيرات)

الزمن لا يقاس بعدد الساعات

الضابط المدني /
شريفة بنت علي التوبية
إدارة العلاقات العامة

- لتكن تحيتي لكم في هذا الحديث مفتوحة حسب وقت قراءتكم لما كتبت، صباحكم خير ومساؤكم خير ولكني أسابق الزمن لأصل بفكرتي الصغيرة إليكم ، حتى لا تأخذ من وقتكم الكثير وأنتم تقرؤون حديثي عن الوقت، فحكايتنا الطويلة مع الوقت تقصر مع عدد ساعات الزمن المهدورة في اللاشيء ومن أجل اللاشيء، وبعد ذلك ومع مرور عقارب الساعة ومرور الأيام المتسارعة يصبح الزمن قصيرا جدا على حجم الإنجاز الذي كان يجب أن ننجزه .

- الأعمار لا تقاس بعدد السنين ولكنها تقاس بحجم الإنجازات ، فكم كبيرا في العمر ما زال بعمر طفل في إنجازه وكم صغيراً بعمر مسن في إنجازه، ولكننا نخطئ في حساب العمر ونخطئ في الاحتفال بعيد ميلادنا لمجرد أن ٣٦٠ يوما قد انقضت من أعمارنا وقربتنا من النهاية، تضيع الساعات هدرا وإسرافا في لحظة استرخاء طويلة لا تجر وراءها سوى استرخاء مضاعف، وحلم بزمن سوف يتلاشى سريعا إن لم نحياه كما يجب .

- مما يحاسب عليه الإنسان عمره فيما أفناه ووقته كيف استفاد منه، وماذا فعل فيه؟ فما رأيكم لو نحاسب أنفسنا قبل أن نحاسَب ، ولو نتعلم كيف ندير الوقت في أعمارنا وكيف نرسم لأنفسنا أهدافاً نبيلة من أجل أن نحقق مكسبا معيناً ليس شرطاً أن يكون مكسباً مادياً ولكن النجاح في تحقيق الأهداف هو مكسب في حد ذاته مهما بدت هذه الأهداف بسيطة لدى البعض .

- كل شيء يمر سريعا، وبذلك تكون حياتنا سريعة جداً مع قياس السرعة الذي نمر بها الآن، ولكن مشكلتنا لا نحسب الزمن بشكله الصحيح لذلك كثير منا يخسرون جداً ويجدون أنفسهم لحظة النهاية والوقت قد انتهى فليس هناك وقت للعودة وأعتقد أن البعض لو أعطي الفرصة مرة أخرى لعاد إلى سابق عهده ولسرقته الساعات والأيام من نفسه وأهدافه ، وفي ذلك أشبه بمن نسي الهدف من خلقه وحياته وانشغل بأمور الدنيا ولهوها وكان كفة الميزان ثقيلة بمغريات الحياة والكفة الأخرى لا شيء فيها، أي لا عمل صالح لآخرته وحينما أتت لحظة الموت تذكر أنه لم يُصلِّ ولم يصم ولم يؤدي شيئا من أركان الإسلام المطلوبة فيصرخ لحظتها ليتني أعود لأصلي، ليتني أعود لأعبد الله، ولكن الوقت قد أزلف، واللحظة الأخيرة قد أتت، ولم يستغل ساعات عمره في عمل صالح يقربه من الله.

- لحظات الحياة التي نحياها ليس لها مقياس واحد مهما تشابهت عدد الساعات التي تستغرقها ولكنها بحجم مدى التأثير الذي تؤثره على حياتنا ومدى ما تستطيع أن تفعله من تغيير في حياتنا وما تحدثه من تأثير على اللحظات الأخرى القادمة في حياتنا، قد تكون حياة البعض معتمدة على لحظة واحدة أحدثت كل ذلك التغيير في حياتهم وهؤلاء هم من أجادوا استغلال الفرص جيداً وعرفوا قيمة اللحظة التي يعيشونها .

- هل جربت يوماً أن تلعب لعبة الوقت ؟ هل حاولت أن تكسب على حساب الوقت وهل مشيت سريعاً لتسابق الزمن وتصل؟ لعبة الوقت لعبة رائعة ولكن لا يجيد الكثيرون لعبها، لأنهم حينما يرسمون أهدافهم ويضعون أمنياتهم ينسون أن الزمن هو الأساس في نجاح اللعبة ، فأهدافنا النبيلة مرتبطة بالزمن الذي نستغرقه في تحقيقها، فليس مهماً أن نرسم مجموعة من الأهداف لنحققها وفق فترة زمنية مفتوحة لا ندرك مداها، فالوقت لعبة الأذكياء فقط والناجحون، لأن الفشل مرتبط بعد النجاح في لعبة الوقت ، فليس هناك زمن مفتوح لأن للزمن حساب لا يتأخر ولا يتقدم للساعة دقائق وللدقائق ثواني وللثواني عمر آدمي محسوب بما ينجزه من إنجاز .

- لو الزمن يعود، لو سنوات الطفولة تعود ، ولو الشباب يعود، الأغنية المستحيلة التي يتغنى بها الجميع في محاولة الإيحاء منهم للمستمع أن الأمس كان أجمل، عذرا فهذه أغنية الفاشلين الذين يعلقون أسباب فشلهم على حبال الزمن، فمن المستحيل أن يعود الزمن ولو أرجع الإنسان ليعيش زمنه الذي مضى فلن يأتي بأكثر مما أتى به في الأمس، وما الحياة إلا هذه اللحظة التي نحياها الآن ولكي تنجح حقا لا تربط اللحظة باللحظة التي قبلها، فقط احيا اللحظة وامنحها حقها من الحياة، لأنك لست متأكداً أنك ستبقى إلى اللحظة القادمة .

دور ضابط المركز
في تنمية الولاء التنظيمي لرجال الشرطة العاملين بالمركز

الرائد / خليفة بن حامد الفرعي
مكتب المفتش العام للشرطة والجمارك

مركز الشرطة هو الخلية أو النواة الأساسية التي تسهم في المحافظة على الأمن والاستقرار وحماية الأرواح والأعراض والأموال ، كما يعد رافداً في دعم التنمية وحماية مقدرات الوطن ومكتسباته ، ويعمل على تعزيز الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الوطنية ولا يتحقق ذلك ، إلا بوجود رجال شرطة ذو كفاءة عالية تسمو في محياهم وتنمو في سرائرهم الأخلاق الفاضلة والمبادئ الراسخة، وحب العمل والانتماء له ، وهنا يأتي الدور الإشرافي المهم لضابط المركز في تحسين الأداء وتحقيق أهداف الرسالة الأمنية لجهاز الشرطة التي تسعى القيادة الموقرة إلى تحقيقها من خلال إيجاد خطط عمل وممارسات تواكب التشريعات والأنظمة الوظيفية

أهمية الولاء التنظيمي في مراكز الشرطة :

نادت العديد من الدراسات والبحوث بأهمية الولاء التنظيمي في حياة المنظمات على اختلافها، وأثره الواضح على سير العمل فيها وتحقيق أهدافها بشكل فاعل وصولاً لمعدلات أفضل وازدادت الحاجة إلى الولاء التنظيمي في المؤسسات الشرطية الحديثة وخاصة في ظل المتغيرات المتسارعة التي يشهدها هذا العصر والمستجدات التي يعيشها والتقنيات والتكنولوجيا الحديثة وظروف وإيديولوجيات المجتمعات والمتغيرات الحاصلة في القيم والمبادئ والثقافة فأولت المؤسسات الشرطية اهتماما كبيرا بالولاء التنظيمي في كافة قطاعاتها وخاصة في مراكز الشرطة لتعزيز الولاء والإخلاص وتفاني منتسبي الشرطة للقيام بمسؤولياتهم الأمنية والخدمية بكفاية وفاعلية، حيث أنه كلما ارتفعت معدلات الولاء والإخلاص لدى العاملين بالمراكز تحقق الأمن والأمان والاطمئنان لدى المجتمع وزاد رضاء الجمهور عن الشرطة.

ويعرف الولاء التنظيمي أنه انصهار الفرد بكيانه وفكره واندماجه في مؤسسته بحب وإخلاص وتفاني في أداء الواجبات الوظيفية .

تنمية الولاء التنظيمي بين العاملين بالمركز :

تعتبر إدارة العنصر البشري رافدا مهما لنجاح أي مؤسسة الأمر الذي يستلزم تنمية العلاقات الإنسانية بين رجال الشرطة والاهتمام بأنشطتهم وتحقيق رغباتهم وحاجاتهم الممكنة ومراعاة الجوانب النفسية، ودراسة مشكلاتهم، ومساعدتهم في التغلب عليها والتجاوز عن الهفوات البسيطة التي تقع منهم مع ضرورة توضيحها، وإحساسهم بالمسؤولية وزرع الثقة في نفوسهم وإشعارهم بأهميتهم .

ولضابط المركز دور مهم في شُرطة عُمان السُلطانية في تعزيز الولاء الوظيفي ، فهو المسئول عن تنفيذ السياسات والبرامج على مستوى قطاع الأمن العام في مراكز الشرطة، وترجمة الأهداف الأمنية والخدمية إلى واقع ملموس، لذا لا بد أن يكون على مستوى عال من الكفاءة المهنية والإشرافية والولاء والإخلاص حتى يستطيع القيام بدوره في تعزيز مستويات الولاء التنظيمي بين مرؤوسيه والمساهمة في إيجاد كوادر تتحلى بقيم مهنية إيجابية وقدرات ومهارات متميزة.

المحاور التي يمكن لضابط المركز التركيز عليها لتعزيز الولاء الوظيفي منها :

- تعزيز جوانب الإشراف والمساءلة.
- مبدأ غلبة المصالح العامة على المصالح الشخصية.
- مبدأ نكران الذات وتسخير الوقت والجهد لرفع شأن المركز وتحسين سمعته .
- تشجيع العاملين على تطوير الذات ومراجعة آليات العمل .
- التأكيد على توافق أهداف المركز مع العاملين المهنية.
- ممارسة مهارات القيادة بالقدوة وكسب احترام الآخرين.
- تحفيز العاملين لأداء واجباتهم الوظيفية .

دور التشريعات الشرطية في تعزيز دور ضابط المركز في تنمية الولاء التنظيمي :

كفلت التشريعات الشرطية حقوق وواجبات رجال الشرطة، فقد صدرت عدد من القوانين واللوائح والقرارات ذات الصلة التي تنظم هذا الجانب منها قانون الشرطة، ولائحته التنفيذية، وقانون معاشات ومكافآت ما بعد الخدمة لمنتسبي الشرطة، ولائحة التحقيق ومحاكمات رجال الشرطة ولائحة العلاج بالخارج ولائحة الترقيات ولائحة تنظيم الجوانب المتعلقة بالتدريب والتأهيل .

فقد بينت هذه التشريعات كل ما يتعلق بأعمال رجال الشرطة بما فيها الرواتب والعلاوات والبدلات والمكافآت والإجازات بمختلف أنواعها ،والترقيات والبعثات والمنح الدراسية والتدريب، والشكاوى والتظلمات، والتقاعد ولا شك أن هذه النصوص القانونية تضمن الاستقرار الوظيفي لرجل الشرطة و تؤثر إيجابا على الولاء التنظيمي لديه ولضابط المركز دور مهما وحيوي في تطبيق الجوانب التحفيزية الواردة في هذه النصوص القانونية بما يساهم في رفع معنويات مرؤوسيه وتحفيزهم لتنمية الولاء للوطن والقائد الأعلى ولجهاز الشرطة.

المراجع:

- الحجري، سالم محمد (٢٠٠٢) واقع الولاء التنظيمي لدى القيادات الوسطى في وزارة التربية والتعليم لسلطنة عمان وعلاقته ببعض الخصائص الشخصية والعوامل التنظيمية : رسالة مقدمه لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية . عمان: كلية التربية بجامعة السلطان قابوس.
- عطاري وآخرون (٢٠٠٦) الولاء التنظيمي للهيئة الإدارية والتدريسية بمدارس التربية والتعليم بسلطنة عمان، مجلة أم القرى للعلوم التربوية ١٢(٢)، ١٣-٨٢.
- عمليمان، صالح ناصر (٢٠٠٧) العمليات الإدارية في المؤسسات التربوية . عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- العتيبي، سعود، السواط، طلق (١٩٩٧) الولاء التنظيمي لمنسوبي جامعة الملك عبد العزيز والعوامل المؤثرة فيه : مجلة الإداري، معهد الإدارة العامة، العدد ٧٠ سبتمبر: ص١٣-٦٧ سلطنة عمان.
- المعاني ايمن (١٩٩٩) الولاء التنظيمي لدى المديرية في الوزارات الأردنية، مجلة الإداري، معهد الإدارة العامة، العدد ٧٨، سبتمبر ص٣٩-٧٣ سلطنة عمان.

* ماجستير في القانون.

تفسير جريمة السرقة في ضوء مدخل الاختيار العقلاني

الدكتور/ حميد بن ناصر الحجري*
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

مع اليقين التام بأن التفسير الشامل لجريمة ما لا يمكن أن تستوعبه صفحات معدودة كهذه، ولا يتحقق ذلك دون بيانات إحصائية ومسوحات مختلفة تتنوع بتنوع الحدث، إلا أنه لا بأس من إعطاء فكرة نظرية عابرة لمحاولة إنارة الطريق لقراء مجلة العين الساهرة الكرام بغية الاستفادة إن أمكنهم ذلك.

بلغ أعداد جرائم السرقات في السلطنة لعام ٢٠١١م ١١١٦٣ جريمة.

ولا شك بأنه لا يخلو أي مجتمع من الجريمة مهما كانت درجة بدائيته أو حداثته، كما لا توجد نظرية واحدة قادرة على تفسير الجريمة في أي مجتمع كان؛ نظراً لتحكم العوامل والمتغيرات المختلفة في وقوع الجريمة.

ولأجل ذلك تنوعت اهتمامات علماء الجريمة عند دراستهم ومحاولتهم الوصول إلى العوامل المؤثرة في وقوع الحدث الجرمي وكيفية الوقاية منه.

بيد أن جرائم الأموال لم تكن معروفة سابقًا ومحددة تحديداً دقيقاً مثلما هي عليه الآن، إلا بعدما نشبت الثورة الفرنسية، وظهر مبدأ الشرعية في عام ١٧٨٩م، والذي قضى بعدم جواز توقيع العقوبة إلا بنص قانوني، حيث بدأت الحركة التشريعية والفقهية تتجه نحو تحديد جرائم الأموال، وظهرت التعاريف لكل جريمة من هذه الجرائم.

ويجد المتتبع لإحصائيات أعداد الجرائم أنها في تزايد مستمر في أغلب دول العالم، وفي المجتمع العماني تصدَّرت ظاهرة السرقة أعداد الجرائم المكتشف، حيث بلغ عددها ١١١٦٣ جريمة تضمنها الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١١م الصادر من وزارة الاقتصاد الوطني.

ولا ريب أن الإنسان في أخذه وعطائه في المجتمع، قد يدفعه جشعه وطمعه إلى التعدي على ثروات الغير، وبذلك تكون المكاسب المادية والمعنوية التي يجنيها الشخص المنحرف في أحيان كثيرة واحدة من العوامل الدافعة إلى جريمة السرقة، وقبل المحاولة في تفسيرها لا بد من تعريفها لغوياً، فهي تأتي من سَرَقَ منه مالاً أي: أخذ ماله خُفية فهو سارِقٌ، والسُّراقةُ: ما سُرِق، ويقال هذه سُراقةُ فلان: لما سَرَقَهُ. والسرِقة في الشرع: أخذ مال معين المقدار، غير مملوك للآخذ، من حرزٍ مثله في خفيةٌ .

وقد عَرف الإنسان السرقة منذ القدم، وهي اعتداء مباشر على الملكية، وتقع بأخذ مال الغير المنقول دون رضاه بنية التملك. وتعرِّف المادة (٢٧٨) من قانون الجزاء العماني السرقة بأنها: » أخذ مال الغير المنقول بصورة غير شرعية.

ولا تقوم جريمة السرقة، إلا بتوافر ثلاثة أركان هي:

- الركن الشرعي: ويتمثل في النص القانوني المجرم للفعل.
- الركن المادي: ويتمثل بفعل أخذ مال الغير المنقول دون علم ورضاء صاحبه.
- الركن المعنوي: وهو القصد الجرمي المتمثل بإرادة ارتكاب الفعل بنية التملك دون رضاء المالك .

وفيما يلي نناقش منظور الاختيار العقلاني وهو واحد من أهم نظريات الفرصة Opportunity Theory التي يرى أصحابها أمثال كوك(coock،1986)، وكوهن وفيلسون(Cohen&Felson،1979) أن حدوث الجريمة المكاني والزماني يستلزم توافر ظروف معينة مثل توافر الهدف، والشخص المدفوع للجريمة، وغياب الرقابة أو الحماية اللازمة ضد الجريمة؛ كعدم وجود أفراد الشرطة أو ضبط اجتماعي أو رقابة داخلية عند الفرد.

وتعود جذور منظور الاختيار العقلانيThe Rational Choice Perspective إلى العالمين كورنش (Cornish،1986)، وكلارك (Clark،1978) وهناك العديد من علماء الجريمة ممن اعتنقوا على الأقل جزءاً من هذا المدخل الواسع الانتشار ومنهم هيرشي (Hirschi،1986)، و حيث ينطلق من مجموعة افتراضات، أهمها: عقلانية الشخص المجرم، والتركز على

نقاط التشابه، وليس الاختلاف بين المجرمين وغيرهم. ويركز بشكل أساسي على الحدث أو الجريمة، والعوامل الموقفية أثناء حدوثها، وينادي بضرورة وجود تحليل محدد للجريمة الواحدة، بدلاً من التركيز على صفات المجرم وخصائصه النفسية والاجتماعية، وأن الدافع لارتكاب الجريمة هو محاولة لإشباع الاحتياجات المألوفة. كما أن العقلانية ليست مطلقة بل نسبية، وهي عملية اتخاذ القرار لتحديد فرص إشباع هذه الاحتياجات، أما التكلفة المحتملة لهذا السلوك فهي الألم والعقاب، بينما العائد المتوقع فهو اللذة، والشخص هنا يوازن بين اللذة والألم، (أي التكلفة والعائد). ويقسم هذا المنظور اتخاذ القرار العقلاني إلى مجالين مختلفين:

الأول: قرار الانغماس في الجريمة: حيث يختار الشخص ما بين الانخراط في ارتكاب الجريمة، أو التوقف عنها.

الثاني: قرار الحدث: وهنا يتم تحديد أسلوب أو آليات ارتكاب الجريمة، فإن كانت سهلة وميسرة، فإن اتخاذ القرار من المحتمل أن يحقق الفوائد المرجوة من ارتكاب الجريمة، أما إذا كانت الأساليب صعبة ومعقدة، فمن المحتمل ألا يتحقق العائد المرجو منها.

وكلما كانت عوائد ارتكاب الجريمة أكبر من تكلفتها، كان قرار الانخراط فيها محتملاً. أما إذا كانت التكلفة من ارتكابها أكبر من عوائدها، كان قرار الامتناع هو المحتمل، وهذا المنظور ينطبق على جرائم السرقات المنتشرة حاليا في المجتمع في ظل انعدام الضمير والأخلاق وعجز الجهات الأمنية من ردع المجرمين المكررين للجريمة، وكما يقال: (من أمن العقاب أساء الأدب).

نماذج Richardson ريتشاردسون للحد من الجرائم

ومن أجل الحد من الجريمة وفقاً لمنطلقات الاختيار العقلاني، يمكن استخدام واحد أو أكثر من النماذج التي أوردها ريتشاردسون (Richardson)، وهي كالتالي:

- نموذج العدالة الجنائية Criminal Justice: ويركز على تفعيل دور الأمن في القبض على المجرمين وتوقيفهم ودور المحاكم في معاقبتهم.
- نموذج الحماية الاجتماعية: ويركز على الحماية الذاتية لتفادي ارتكاب الجريمة والقبض على المجرمين.
- نموذج تقنيات الحماية Fortress: ويركز على استخدام التقنية الحديثة كالأجهزة الإلكترونية المساعدة على اكتشاف ومكافحة الجريمة.
- نموذج الابتعاد: ويركز على الانتقال للسكن بعيداً عن المناطق المشهورة بالجريمة، كوسط المدينة والعشوائيات، والأحياء الفقيرة

وعلى سبيل المثال إذا أردنا تطبيق هذا المنظور على السرقات الواقعة ضد الأموال داخل السيارات الموقوفة خارج المنازل بعد كسر نوافذها الزجاجية وفتح أبوابها، فإن اتخاذ القرار العقلاني يتحقق عندما يعلم الجاني بوجود محتويات ثمينة داخل السيارة تزيد قيمتها عن العقوبة المقررة لهذه الجريمة في القانون الجنائي، مع توفر وسائل ميسرة تؤمن للجاني صعوبة اكتشاف الجريمة وإثباتها في حينها، وحتى في حالة اكتشاف الجريمة، فلدى الجاني قناعة بأنها سوف تسجل ضد مجهول بسبب قدرته على إخفاء الجريمة بحيث لا تتمكن الجهات المعنية من الحصول على الأدلة الجنائية في خضم تزاحم البلاغات عن الجرائم والتي أعجزت الجهات المسئولة من التصدي لها. وهنا يبرز دافع اللذة مقابل الألم فيحتمل وقوع الجريمة خاصة إذا كان موقع الحدث بعيداً عن الحراسة الأمنة وخلو السيارات من أنظمة الحماية الإلكترونية كأجهزة الإنذار وغيرها.

ومما سبق تظهر الحاجة ماسة للأخذ بمنطلقات منظور الاختيار العقلاني عند التخطيط للوقاية من جرائم السرقات بأنواعها المختلفة مع الوعي العام بالخلفيات الاجتماعية للمجتمع، والخلفية العقائدية والدينية ومدى سلامة بنيانها، والواقع الاقتصادي لأفراد المجتمع، وإعداد العناصر الأكفاء للحد من فرص ارتكاب الجريمة، والتركيز على نشر قوات الشرطة في المحافظات والأقاليم العامة، وفي ذات الوقت أن تكون هناك رقابة ذاتية من الأفراد على ممتلكاتهم الخاصة.

فقد أظهرت العديد من الدراسات الميدانية تأثر معدلات الجرائم بمعدلات كثافة وقوة الشرطة، وأن هناك قوانين بين التوزيع المكاني لقوة الشرطة بمعدلاتها المساحية والمعدلات المساحية للجرائم؛ مما يدعم المقولة بأن العلاقة بين الشرطة والجريمة علاقة تحديد فرص وليس علاقة مواجهة مباشرة.

20
40
60
80
100
120
140
160
180
200
220
لا تنهِ حياتهم
بحادث . . !!
Don`t end thier
lives in an accident

السلامة المرورية للمكفوفين

الرائد / سعيد بن محمد البداعي
إدارة العلاقات العامة

الطريق هو السبيل الذي يسلكه ويرتاده الجميع سواء كان سائقا، أو ماشيا، أو راكبا في مركبة أو على ظهر دابة، وسواء كان صحيحاً يجمع حواسه، أو فقد إحداها أو بعضها. فهناك أشخاص فقدوا نعمة البصر وعوضهم الله بالبصيرة، وهذه الفئة يطلق عليها المكفوفين، فالكفيف لا يستطيع مشاهدة بيئة الطريق بالنظر، ولكنه يدركها بالحواس الأخرى.

في السابق استخدم المكفوفون عدة وسائل للوصول إلى مبتغاهم، وذلك من خلال الأشخاص المبصرين أو الحيوانات (الكلاب) وبعض الأدوات البسيطة كالعصي و الحبال و أماكن وجود معالم البيئة المحيطة من أشجار و صخور وبيوت وغيرها، مما يتيح للكفيف قياس المسافات بالخطوات التي تدله على مساره، ومكان الانحراف أو الانعطاف أو التوقف أو العودة.

ويتعرض المكفوفون للكثير من المصاعب في استخدامهم للطريق، ولكن هناك أربعة وسائل أساسية لمساعدتهم على الانتقال بسلام

- السير مع المبصر وفق الكيفية المريحة للكفيف، وبمسك يد أوذراع المبصر وإبلاغه عن أية عوائق أو مرتفع أو منخفض أمامه.
- السير باستخدام الكلاب الإرشادية المدربة ووفق تعليمات الكفيف نفسه.
- الانتقال باستخدام الأجهزة الإلكترونية المساعدة.
- استخدام الوسائل البصرية ومصححات الرؤية كالنظارات.
- السير باستخدام أنواع مختلفة من العصي التي تعتبر من أكثر الوسائل استعمالاً بين المكفوفين و أكثر الطرق ملاءمة له، شريطة أن يتوافق أداؤها مع حاجته، وذلك بتوفر الإمكانات التدريبية مما يولد إحساساً لدى الكفيف بكامل مسئوليته عن نفسه وضرورة استقلاليته عن الآخرين.

ولقد تزايدت إمكانية انتقال الكفيف وترحاله باستقلال وأمان منذ الأربعينات، عندما استحدث نظام الانتقال باستخدام العصا كأساس لتعليم فن الحركة وإدراك الاتجاهات في غياب حاسة البصر.

عصا الكفيف

تعتبر العصا على المستوى العالمي أداة تعريف بالكفيف، لذلك فإنها تعطي مستخدمي الطريق، خصوصاً سائقي السيارات إشارة للانتباه والتيقظ عند رؤيتهم شخصاً يحملها، وتظهر أهمية ذلك عند عبور المكفوفين للشوارع من أماكن العبور المخصصة للمشاة أو غيرها.

و للعصا أنواع عديدة منها العصا ذات القطعة الواحدة، والعصا المنطوية، و العصا ذات الوصلات المتداخلة، التي تصنع من سبيكة الألمنيوم أو الألياف الزجاجية أو الخشب الصلب حسب نوعية العصا. وتهدف جميعها إلى تغطية الحاجات وملاءمة المتطلبات للأنماط المختلفة من المعاقين بصرياً.فالعصا تمكن الكفيف من التحرك والانتقال باستقلال وحرية في بيئته، كما أنها توفر له الحماية والأمان.

وتتميز العصا بطول عرضها ورخص ثمنها ولا يصيبها التلف أو الأعطال بسهوله، و يمكن الاعتماد عليها، كما لا تتطلب الصيانة ما عدا تغيير طرف العصا السفلي المصنوع من البلاستيك الذي لا يبلى قبل مضي فترة طويلة من الاستخدام المستمر.

بينما هناك بعض السلبيات لعصا الكفيف حيث لا توفر الحماية المناسبة للرأس والجزء العلوي من الجذع، لا سيما عند وجود اللوائح المختلفة على الأرصفة المخصصة للمشاة، وعلى مداخل عبور المشاة. كما أنها لا تصلح كأداة لاستشعار البيئة، وإدراك الفضاء المحيط بالشخص إلا في حدود طول العصا المحدود، وهي أداة استكشاف للعقبات التي تعترض الطريق أكثر منها أداة لاستشعار البيئة وإدراك العلاقات المكانية بين الأشياء المنتشرة في الفضاء خاصة للوائح التي تكون على ارتفاع منخفض مما يعني عدم حماية الجزء العلوي من الجسم.

وبما أن الكفيف لا يرى حجم السيارة عند ركوبه فيها أو النزول منها لذا يجب إبلاغه بما يحيط به ليستخدم مهارة الدخول إلى السيارة والخروج منها بسلامة وكفاءة واستقلالية.

لذا من المفضل عدم فتح باب المركبة للكفيف بينما لا يُرشد إلاّ على مقبض الباب، ليفتحه بنفسه لعرف حدود الدخول إلى المركبة.

حاسة البصر

تلعب حاسة البصر دوراً بالغ الأهمية في حياة الإنسان فهي تعتبر أسرع وسيلة للحصول على المعلومات عن البيئة، فهناك ما يسمى بالبقايا البصرية التي تساعد على تدريب المعاق بصرياً، والاستفادة من تلك البقايا بثلاثة مستويات:

- أولاً: إثارة الرؤية.
- ثانياً: زيادة فاعلية الرؤية.
- ثالثاً: التدريب على استخدام الرؤية.

حاسة اللمس.

حاسة السمع.

حاسة الشم.

أسس التعرف على البيئة.

كما أن هناك أربعة مظاهر للرؤية لدى البشر وهي:

- الإبصار الطبيعي: وهو الحالة التي نرى فيها كل شيء بوضوح تام،
- الكف الجزئي: وفيه لا يرى الإنسان سوى أشكال كبيرة (خيالات) دون تمييزها.
- تمييز مصدر الضوء: وفيه لا يستطيع الإنسان أن يرى أي شيء، ولكنه يستطيع بصعوبة أن يميز اتجاه الضوء أي مصدر الضوء والظلام، وهنا لا يرى الضوء ولكنه يشعر بوجوده، ويمكن أن تفهم ذلك بمثال قريب إذا أغمضت عينيك وأضأت كشافاً أمامها فإنك سوف تشعر بضوء ولكن لن تراه.
- الكف الكلي: وهو الحالة التي لا يرى فيها الإنسان

أي شيء، لا ضوء ولا مصدر له ولا خيالات، وتكون فيها الرؤية سوداء تماماً، حتى ولو كان الضوء مسلطاً على العين، وتعتبر تلك الحالة هي أكثر الحالات حدة في كف البصر.

حاسة السمع لدى الكفيف

وهو الوعي بالأصوات وإدراكها؛بمعنى أن يدرك الأصوات التي تحيط به، ويتعرف على ما هيتها بحيث توفر له معلومات يستفيد منها كعلامات ترشده إلى هدف يريد الوصول إليه.وحتى يتدرب على تمييز الأصوات، عليه أن يحاول أن يلتقط صوتاً متحركاً معيناً من بين مجموعة من الأصوات الأخرى التي لا تحمل قيمة بالنسبة له، وهناك عوائق تعترض الكفيف أثناء سيره على الطريق مستخدماً العصا مع وجود أعمدة الإضاءة في وسط طريق المشاة، وأحواض الأشجار والمزروعات، إضافة إلى الحواجز الحديدية والسلم عند بعض مداخل البيوت، مما يقلل من إمكانية السير على الرصيف، ويشكل عائقا أمام حركة الكفيف، وكذلك حنفيات الاطفاء للدفاع المدني، أو وضع حاويات القمامة بشكل خاطئ واللوحات المرورية الموضوعة بارتفاع منخفض.

وهناك بعض العوائق النفسية للكفيف مثل استخدام البوق وإصدار صوت الفرامل بشكل مفاجئ بالقرب من عبور المشاة، التي تشكل ردة فعل، مما قد يعرضه لحادث نتيجة لعدم معرفة مكان صدور الصوت ومكان تحاشيه أو الهروب منه.

كيفية تعامل رجل المرور مع المكفوفين

- يحتك رجال الشرطة مع جميع شرائح المجتمع ويتعامل مع كل فئاته ونوجز هنا كيف يمكن لرجل الشرطة التعامل مع الكفيف أثناء وجوده على الطريق.
- سؤال الكفيف عما إذا كان يريد المساعده علىعبورالشارع.
- إيقاف السيارات خصوصا في المناطق التي لا يوجد بها إشارات مرورية، كي تسنح الفرصة للكفيف العبور بلطف وهدوء.
- مساعدة الكفيف على عبور الشارع لا يتم من خلال مسك ذراع الكفيف وإنما بطرق عدة وأكثرها شيوعاً مسك الكفيف ليد أو ذراع المساعد أو المرشد.
- إرشاد الكفيف إلى الاتجاه الذي يرغب التوجه إليه وإبلاغه بالعوائق الموجودة بالطريق.
- عدم جر الكفيف وسحبة بشدة بل التعامل معه بلطف وإعطائه البيانات اللازمة عن ما يهمه.
- قد يكون الشخص المعاق عاجزاً عن الرؤية أو السمع أو الحركة ولكنه غير عاجز عن القيام بأية أدوار.
- يجب أن يتم السؤال والحوار بأسلوب مهذب وهادئ بعيد عن الصراخ.

كيف نسهم في سلامة الكفيف؟ وهنا ندرج بعض التوصيات للتعامل المروري الأمثل مع المكفوفين

- وجود مواد قانونية صريحة في أنظمة المرور المتبعة تحدد الواجبات والشروط والإجراءات الواجب اتباعها تجاه الأشخاص المكفوفين.
- تثقيف السائقين ورجال الشرطة والمرور بالواجبات تجاه المكفوفين عند عبور المشاة .
- إيجاد أجهزة صوتية عند الإشارات الضوئية الإعلام وتنبيه المكفوفين عند عبورهم للطريق.
- يجب أن تشمل الإحصائيات المرورية على البيانات الخاصة بالمعاقين من خلال وضع خانة في ملف الحادث أو ورقة المخالفة تحدد إعاقة السائق أو الراكب .
- الأخذ في الاعتبار عدم وضع اللوائح الإعلانات وأعمدة الإنارة والكهرباء على رصيف المشاة.
- وضع براميل القمامة بعيداً عن أرصفة عبور المشاة والطرق التي يسلكها المارة وخاصة المكفوفين.
- الالتزام بالشروط ومواصفات أرصفة المشاة خصوصاً المعاقين من حيث السعة والمنحدرات والمسار الذي يمكن الكفيف معرفة اتجاهه.
- وضع الإشارات المرورية الدالة على استخدام المعاقين للطريق وعند التقاطعات والمحلات والمتاجر الكبيرة ومواقف السيارات العامة.
- مراعاة الشروط والمواصفات وطرق التعامل مع الأشخاص المعاقين بعامة والمكفوفين بخاصة من قبل جميع حاملي رخص السياقة.
- التعامل مع المكفوفين والمعاقين في المناهج التعليمي وإدخال معلومات جديدة حول المكفوفين وخصائصهم وطرق وأساليب التعامل معهم واحتياجات السلامة في مدارس تعليم القيادة.
- إلزام مركبات الأجرة من وضع رقم المركبة ورقم هاتف سائقها على مقبض أو مكان فتح الباب وعلى الواجهة الداخلية للمركبة بطريقة بارزة

(باللمس) ليتمكن الكفيف من معرفة رقم المركبة ورقم الاتصال بالسائق عند حدوث شيء ما.

توصيات مرورية

- ضرورة مراعاة رجال المرور حاجات الأشخاص المكفوفين وذلك عن طريق تنظيم دورات خاصة تعرف رجال المرور بما يتطلبه الأشخاص المكفوفين من عناية واهتمام .
- الاهتمام بالثقافة المرورية على مستوى المجتمع، والاستفادة من الاحتفالات الرسمية المحلية والعالمية بنشر الوعي المروري لخدمة الأشخاص المعاقين وأساليب التعامل معهم.
- إجراء تعديلٍ على نظام منح رخص القيادة بحيث تشمل تعديلاً على شروط اختبار طالب الرخصة على النحو التالي:
- إضافة معلومات عامة عن المكفوفين ووضع أسئلة حول هذه المعلومات ضمن الامتحان التحرري أو النظري.
- تعرض على السائق خلال الاختبار العملي إلى مواقف خاصة لمعرفة مدى إلتزامه بطرق وأساليب معاملة المكفوفين المشاة.
- تنطبق هذه الشروط على طالبي الرخص خصوصاً فيما يتعلق بالمشاة والإشارات المرورية وأولويات المرور.

التوصيات العامة

- وضع أجهزة تعمل بالصوت عند أماكن عبور المشاة تتناسب مع توقيت العبور .
- وضع عيون القط على الخط الأصفر الفاصل بين الرصيف.
- تثقيف الأشخاص الكفيفين بكيفية استخدام الطريق.
- تسوير الأشجار على الرصيف أو عند المنازل والمحال التجارية.
- تكثيف التوعية لمستخدمي الطريق الآخرين بمراعاة فئة المكفوفين .
- وقوف المركبات خاصة سيارات الأجرة في المواقف الآمنة للكفيف، وعدم وقوفها في أماكن تعرضهم للخطر.
- طبيعة الكفيف عند نزوله من المركبة الاسترسال في الحركة مباشرة فلا بد من أن ينبه السائق الكفيف على مكان الوقوف أو وجود رصيف.

تكريم..

الرائد سعيد بن محمد البداعي

ضمن رواد العمل الاجتماعي الخليجيين

في إطار الاهتمام الذي يوليه مجلس وزراء الشؤون و التنمية الاجتماعية و العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالعمل الاجتماعي وقياداته المؤثرة ذات الإسهام التطوعي النوعي في مجتمعاتنا، جاء تكريم الرائد سعيد بن محمد البداعي من إدارة العلاقات العامة بشرطة عمان السلطانية من ضمن رواد العمل الاجتماعي في المهرجان الخليجي الثالث للعمل الاجتماعي والذي حمل شعار (العمل الأهلي .. جودة وريادة) واحتضنت فعالياته دولة الكويت الشقيقة ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. كونه خبيراً بلغة الإشارة وقضايا الصم في السلطنة.

وتنبع أهمية التكريم في أنها ترد الجميل إلى شخصيات ضحت بجهودها ووقتها في خدمة مجتمعهم وساهموا بخبراتهم في فتح مجالات أوسع وأرحب للعمل الاجتماعي مقدمين للأجيال اللاحقة تجارب هامة في العمل الاجتماعي يمكن البناء عليها.

ويعد الرائد سعيد بن محمد البداعي من أوائل الخبراء بلغة الإشارة وقضايا الصم بسلطنة عمان وهو أول مترجم في تلفزيون سلطنة عمان وشرطة عمان السلطانية وهو الأول على مستوى الوطن العربي يقدم ويترجم البرامج التلفزيونية، كما أن له إسهامات عدة في تأهيل وتدريب عدد من المترجمين و إعداد وتقديم الدورات التدريبية في الكليات والجامعات ومعلمي مدارس الدمج ومدرسة الأمل للصم كما قام بتدريب وتأهيل عدد كبير من رجال الشرطة للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.

وقد شارك في العديد من المؤتمرات والملتقيات والاجتماعات المحلية والإقليمية والخاصة بلغة الإشارة وقضايا الصم، وهو عضو في الجمعية العمانية للمعوقين وعضو الجمعية الخليجية للإعاقة وعضو اللجنة الإعلامية لذوي الاعاقة بوزارة التنمية الاجتماعية.

الأفـــلاج في ســـــ

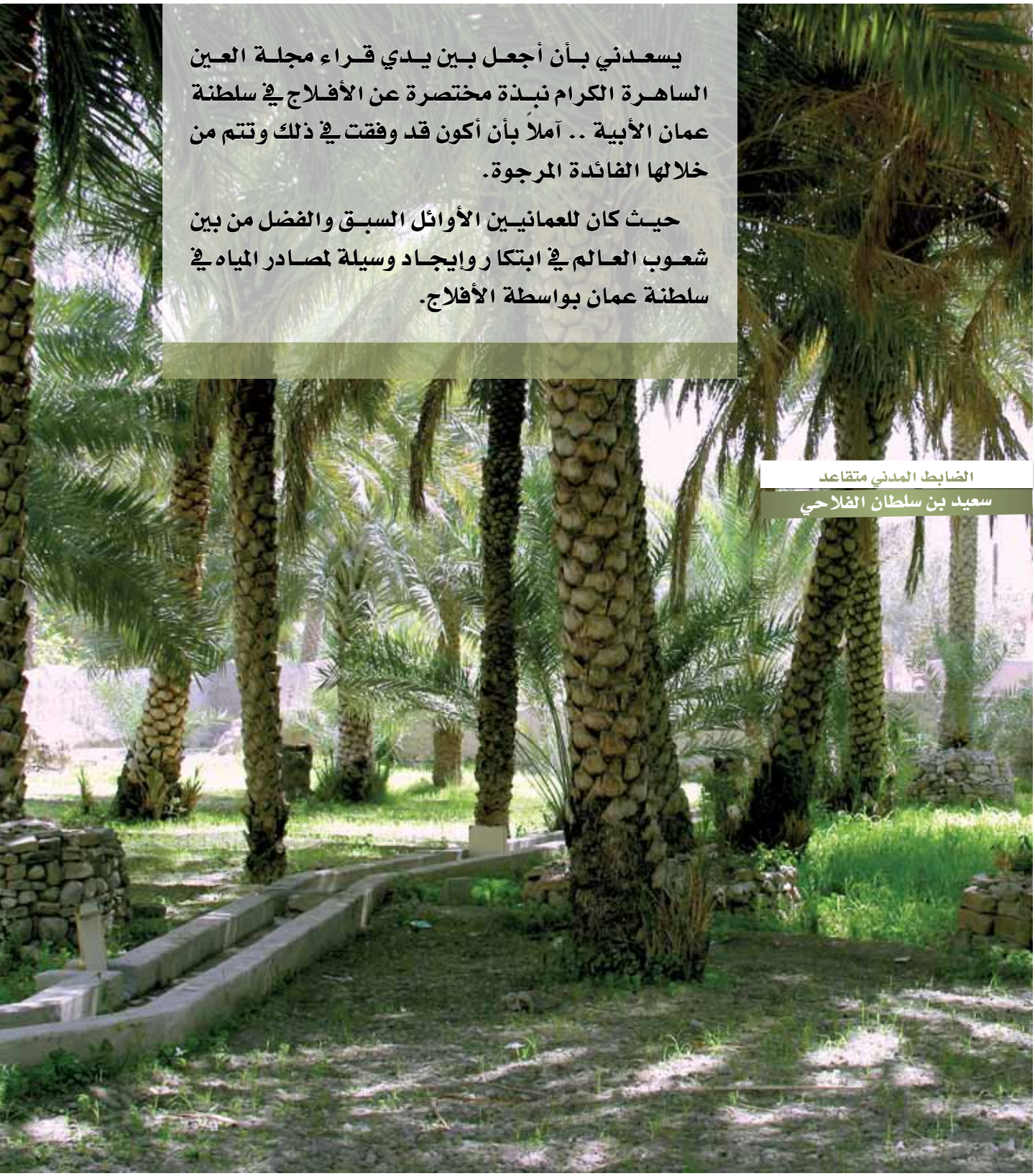

يسعدني بأن أجعل بين يدي قراء مجلة العين الساهرة الكرام نبذة مختصرة عن الأفلاج في سلطنة عمان الأبية .. آملاً بأن أكون قد وفقت في ذلك وتتم من خلالها الفائدة المرجوة.

حيث كان للعمانيين الأوائل السبق والفضل من بين شعوب العالم في ابتكار وإيجاد وسيلة لمصادر المياه في سلطنة عمان بواسطة الأفلاج.

الضابط المدني متقاعد
سعيد بن سلطان الفلاحي

سلطنة عُمان

كان الماء ولا يزال عمود الحياة لكل كائن حي مصداقًا لقوله سبحانه وتعالى ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾، ومن المعروف أن الظروف البيئة القاسية فرضت نفسها على سكان سلطنة عمان بشحها في مصادر المياه، ولم تكن هناك مصادر للمياه سوى الآبار أو الأفلاج، واعتبروا مياه الأفلاج بمثابة كل شيء في حياتهم فهم يشربون منها ويأكلون ويستظلون بالأشجار التي تروى منها، ويسقون ماشيتهم ويستخدمونها في بناء مساكنهم، فالأفلاج بالنسبة لهم أساس الحياة وبدونها لا قيمة لهم، إن الأفلاج ليست مجرد ماء يجري في باطن الأرض من النبع حتى المزارع، وإنما هو عمل هندسي رائع يدل على الذوق الرفيع للعماني القديم، ويدل كذلك على الجهد الكبير المبذول في غياب آلات الحفر والاستكشافات الحديثة آن ذاك.

وتعتبر الأفلاج شاهداً على حضارة العماني القديم علاوة على أنها تقوم بتوفير المياه للمجتمعات الريفية لسد احتياجاتها المائية للزراعة والاستخدامات المنزلية ، وتعتمد الأراضي الزراعية في سلطنة عمان على الرّي بالأفلاج بنسبة ٥٠-٦٠٪ من إجمالي الموارد المائية المتوفرة ، وتتراوح تدفق أغلبية مياه الأفلاج بين ١٥-٦٠ لتر/الثانية للفلج الواحد وهذه الكمية كافية لسد الاحتياجات الزراعية والمنزلية لحوالي ٥٠٠-١٥٠٠ مواطن.

والفلج هو قناة محفورة في باطن الأرض أوعلى سطحها سواء كانت مغطاة أو مكشوفة لتجميع المياه الجوفية أو مياه العيون بحيث يتم انتقالها طبيعيا في اتجاه الشريعة.

أم الفلج : آخر فرضة أعلى الفلج في عكس اتجاه سريان مياهه يبدأ عندها دخول المياه إلى قناته ويجب ان يكون منسوب المياه أعلى من الشريعة حتى يستمر الفلج في الجريان.

الساعد : فرع من الفروع له نفس صفات الفلج الذي يساعد على زيادة كمية المياه الداخلة إلى القناة الرئيسية المعروفة بالفرضة وهو عبارة عن فتحة على هيئة ثقب رأسي يصل بين قناة الفلج المغطاة تحت الأرض وبين سطح الأرض ويتم من خلالها عملية التنظيف وإزالة الأتربة ويتفاوت عمق الأفلاج من فلج إلى آخر حيث يبلغ عمق بعض الأفلاج ١٧ متر.

الشريعة : هي أول مكان لظهور المياه على سطح الأرض أو بالقرب منه بالنسبة للفلج الداؤودي.

ومن أبرز الأفلاج فلج دارس بولاية نزوى ، وفلج الخطمين بنيابة بركة الموز بولاية نزوى، وفلج الملكي بولاية إزكي ، وفلج الميسر بولاية الرستاق ، وفلج الجيلة بولاية صور ، وكل هذه الأفلاج الخمسة مسجلة ضمن لائحة التراث العالمي (اليونيسكو) وذلك عام ٢٠٠٦م ، فبالرغم من صعوبة التضاريس ، واتساع مساحة السلطنة ، إلا أنها شكلت - منذ أقدم الصعور – شبكة متكاملة للرّي ، حيث تنقل المياه من قمم الجبال وبطون الوديان إلى مسافات طويلة ليستخدمها العمانيون في الرّي ، وفي مختلف الاستخدامات الأخرى ، وقد وجدت الأفلاج في عُمان منذ ما قبل الإسلام، وهو نظام هندسي للرّي تتوارثه الأجيال ، فبعض أفلاج مدينتي (منح وسمائل) - على سبيل المثال – تم بناؤها منذ ما يزيد على ١٥٠٠ عام، بينما توجد أفلاج في المنطقة الشرقية بُنيت في بداية القرن العشرين وتتجلى عبقرية العُماني على مر العصور في طرق حفر وبناء الأفلاج ، التي أعماقها عشرات الأمتار للحصول على المياه الجوفية من باطن الأرض عن طريق القنوات ، مما يُعد إعجازًا هندسيًا في وقت لم تتوافر فيه الآلات الميكانيكية المعروفة حاليًا ، ويصل عدد الأفلاج في عمان إلى (٤١١٢) فلج موزعة على مختلف محافظات السلطنة، منها (٣٠١٧) فلجًا حيًا، وتوفر الحكومة الرشيدة الدعم اللازم والتكنولوجيا الحديثة لصيانتها وضمان تجددها، باعتبارها من أهم المصادر الرئيسية لمياه الرّي بالسلطنة ، ويتفاوت عدد الأفلاج في الولايات فعلى سبيل المثال يوجد في ولاية صحار (٧٠) فلجًا، وتنقسم الأفلاج في سلطنة عمان إلى ثلاثة أنواع:-

١-الفلج الداؤودي:هو عبارة عن قناة طويلة محفورة تمتد عدة كيلومترات تحت الأرض، بعمق يصل إلى عشرات الأمتار، ويمتاز الفلج الداؤودي بتواصل

جريانـه بدون انقطاع، وتبلغ نسبة الأفلاج الداؤودية حوالي ٤٥٪ من عدد الأفلاج في السلطنة.

٢-الفلج العيني: الذي يستمد مياهه من إحدى العيون ، ومنهـا عيون ميـاه ساخنة كفلج الحمـام بولاية بوشر في محافظة مسقط وعدد هذه الأفلاج محدود.

٣-الفلـج الغيلي: الذي يستمد مياهه من المياه الجارية السطحيـة وشبـه السطحيـة، بأعمـاق لاتزيـد على ٣-٤ أمتـار، ويزيـد منسـوب الميـاه في هـذا النـوع مـن الأفـلاج مباشـرة بعـد هطـول الأمطـار، وقـد يجـف بعد فـترة من انقطـاع الأمطار لمدة طويلة، وتبلغ نسبـة الأفلاج الغيلية في السلطنة ٥٥٪.

ومن ميـزة هذه الأفلاج عندما تصـل مياهها إلى مركز التجمـع العمراني، ويأخذ السكان حاجتهـم من الماء ويتم توزيـع المياه على الحيازات الزراعيـة المختلفة ، وفق نظام دقيق يعتمد علـى التقسيم الزمني ، وتحت إشراف شخص مُنتخـب من قبـل أهالي القريـة يُسمى وكيـل الفلج يُعرف (بالعريـف) ، وقـد يخصص جـزء من مياه الفلـج للصرف علـى صيانـة القنـوات والسواقـي وذلـك باتفـاق الأهالي وإشـراف وكيـل الفلـج، ويتفـاوت تقسيم ميـاه الأفلاج من محافظـة إلى أخـرى، ففـي بعض الولايات يصـل تقسيم الميـاه إلى (١٥) بادة ، والبادة هـي (٨) ربوع ليل ونهار أي ٢٤ ساعـة والربـع هو ٣ ساعـات ويعرف الربـع بست آثار، حيث يصل دوران بعض الأفلاج إلى ١٨ يوم ، وقد خصصت في بعض الأفلاج يومـي الأثنين والجمعة ، حيث تباع المياه في هذين اليومين بالمزاد العلني لمصلحة الفلج.

وكان في الزمـن السابق تقسم ميـاه الأفلاج ففي النهار تقسـم بواسطـة الظل، حيـث ينصـب عمـود مستطيل من الخشب أو الحديد يسمى الخشبة يثبت على جوانبها حجر أي في مسـار الظـل وتـترك مسافة بين الحجـرة والأخرى تعـرف بالأثـر، أما بالنسبـة لليل فكانت الميـاه تقسم على مطالـع بعـض النجـوم، وهنـاك أشخاص متخصصـين في معرفـة هـذه النجـوم، أمـا في الوقـت الحاضـر فقـد اتفق أهالي الأفـلاج بأن تقسم حصص مياه الفلج بالساعات أي كل ربع ٣ ساعات سواء في الليل أو في النهار.

تصنيف حالة الفلج :-

١. فلـج حـي : أي تصـل ميـاهـه إلى الشريعـة ويـروي زراعـات قائمـة تعتمـد عليـه كليًـا يشمـل أيضًـا تلك الأفلاج التي تنقطع فجأة عن الجريان.

٢. فلج ميت : فلج جاف تمامًا من أم الفلج وحتى الشريعة وهـو منقطع عن الجريان منذ فـترة طويلة ولاتوجد زراعات قائمة تعتمد عليه.

وكمـا أشـرت سابقًا بـأن هنـاك قواعد ونظـم للأفلاج تختلـف من ولايـة إلى أخـرى ، ولكل ولاية لهـا قواعدها ونظمها في هذا المجال.

جهـود وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه للحفاظ على الأفلاج وصيانتها :-

- زيارة الأفلاج بصفة دورية.
- عمل صيانة للأفلاج بكافة أنواعها.
- حفـر آبـار مساعـدة للأفـلاج المتأثـرة بالجفـاف (بالمحل).
- تقـديم محاضرات للمجتمع وطلبة وطالبات المدارس عن الأفلاج.

يسوقون مركباتهم وهم معصوبو الأعين (٢-٢)

الرائد/
خميس بن علي البطاشي
الإدارة العامة للمرور

في العدد السابق تطرقت إلى خطورة سياقة المركبة تحت تأثير الخمر، وكيف أن السائق المخمور تكون درجة يقضته ضعيفة نتيجة عدم قدرته على التنسيق مع مكونات جسمه التي يحتاجها سائق المركبة لسياقة آمنة. وسأتحدث في هذا العدد عن المشكلة من واقع الإحصاءات التي تصدرها شرطة عمان السلطانية ممثلة في الإدارة العامة للمرور والمساءلة القانونية لمرتكب هذا الفعل .

فبالنسبة للإحصائيات المرورية فقد وقع خلال عام ٢٠١١م (١٦٧) حادثاً مرورياً بسبب السُكر، ويمثل هذا الرقم نسبة ٢٪ من مجمل الحوادث المرورية التي وقعت في ذلك العام، وتسببت هذه الحوادث في وفاة (١٥) شخصاً وإصابة (٩٩) شخصاً، ومن خلال هذه الإحصائية يتبين لنا بأن الحوادث المرورية التي تقع بسبب السُكر وما ينتج عنها من وفيات وإصابات نسبة لا يستهان بها .

أما بالنسبة للمساءلة القانونية لسياقة المركبة تحت تأثير الخمر فإنها تعتبر من الجرائم المرورية الجسيمة حيث شدد قانون المرور على هذا الفعل والذي يعتبر الأكثر جسامة، وبالتالي فإن عقوبته أشد.

حيث تكيف هذه الجريمة كفعل مجرد لم ينتج عنه حادثاً أدى الى إصابة أو وفاة أو أضرار مادية بالغير بموجب المادة (٥٠) من قانون المرور على أنها جنحة بعقوبة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تزيد عن(٥٠٠) ريال عماني، وفي حالة أدى هذا الفعل إلى ارتكاب حادث مروري نتج عنه وفاة أو إصابة جسيمة لزم على أثرها المصاب بالحادث الفراش في المستشفى أكثر من (١٠) أيام تكيف على أنها جناية تصل عقوبتها من سنة إلى ٥ سنوات .

والجدير بالذكر أن الجرائم المرورية تعتبر أفعالاً جزائية تنطبق عليها المبادئ العامة للقانون بما فيها قانون الإجراءات الجزائية الذي نصت مواده على أن في حالة عود الجاني لفعل مماثل أو أشد تطبق العقوبة الأقصى المنصوص عليها في القانون، وهذا ما ينطبق على جريمة قيادة المركبة تحت تأثير الخمر.

وتمتد المسؤولية على جريمة قيادة المركبة في حالة سُكر حتى ولو كان الحادث في ظاهره نتيجة خطأ الآخر ذلك لكون قائد المركبة الأول قد يربك بسياقته مستخدمي الطريق كما أنه يفقد السيطرة على المركبة في درء الخطر الناتج من الآخر مما قد يتسبب في تفاقم الحادث المروري

المستشفى المتنقل

متابعات /
أصيلة بنت مرهون العامرية
إدارة العلاقات العامة

كعادتها شرطة عمان السلطانية كانت رائدة وسباقة للمضي قدماً واتخاذ الخطوات الإيجابية والهامة لكل ما هو مفيد وفعال خصوصاً إذا كان الموضوع ذو إنجاز وأهمية ويصيب فمصلحة المواطن والمقيم على أرض عمان الطيبة، فما زال النجاح يتواصل منذ الانطلاقة الأولى لمشروع المستشفى المتنقل الذي الحق في عام ٢٠٠٨م بالإدارة العامة للخدمات الطبية ليتم استخدامه في تغطية جميع الحالات الطارئة والغير الاعتيادية والفعاليات الوطنية وجميع المناسبات والمواقع، ويدير هذا المستشفى طاقم طبي وفني مؤهل ومدرب للتعامل مع الحالات الطارئة الخطرة.

حيث يتكون المستشفى المتنقل من عدد (٨) مقطورات وآليات ومولدات كهربائية متنقلة ثقيلة بها وحدات طبية مثل وحدة العناية المركزة (ICU) ووحدة مجهزة للعمليات الجراحية ومختبر طبي ووحدات تمريض عدد أربع عربات للتنويم بسعة إجمالية (٨٠) مريضاً، وقد أثبتت هذه الأجهزة والمعدات الطبية والوحدات فعالياتها في احلك الظروف والمواقف مثلا المناخية التي تعرضت لها السلطنة وغيرها. ومن أخطر الحالات التي استقبلت من قبل المستشفى المتنقل هيه حالة ولادة حدثت في اعصار فيت .

ولا يمكننا التحدث عن النجاحات التي حققت في هذا الإطار دون التطرق إلى ذكر الإرادة الفكرية للقيادة واستراتيجيتنا التطويرية في الخدمة المجتمعية وإلى الكادر البشري الذي يدير وينفذ هذا الإنجاز الهام الذي أولته القيادة كل اهتمام وتعهدته بالتدريب والصقل وزودته بأسباب الأقدام والكفاءة لتستمر المسيرة ويتواصل العطاء تدفعه النية الصادقة والطموح والهمم العالية لخدمة ابناء الوطن.

حديث الذكريات

المقدم متقاعد شباب بن هاشل الرزيقي يبوح بذكرياته للعين الساهرة

الضابط المدني/ناصر بن مسهر العلوي
أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة

لا تخلو ذاكرة أية مؤسسة عامة كانت أم خاصة من ذكريات جميلة وعذبة يحلو للنفس أن تستعيدها بين الفينة والأخرى .. وأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة ذاكرتها خصبة بالذكريات الدالة على عراقة هذا الصرح وغزارة الإنتاج وسمو الهدف والاختصاص .

العين السياحية . وهي تسبر أغوار الزمن لإماطة اللثام عن صناع هذه الذكريات التي كتبوها بعطائهم وإخلاصهم وتفانيهم .. فأسهموا مساهمة فاعلة في صياغة ملحمة التطور لهذا الصرح التعليمي الشامخ .. تلتقي المقدم متقاعد / شباب بن هاشل الرزيقي أحد رواد العملية التدريبية بشرطة عمان السلطانية لتبحر في ذاكرته الغنية بالذكريات ..

•• نبدأ مع بداية المشوار لنتعرف على كيفية ميلاد فكرة الانتساب إلى شرطة عمان السلطانية متى وكيف كان ذلك ؟

استجابة للدعوة الكريمة التي وجهها مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – القائد الأعلى – حفظه الله إبان تقلده الحكم في عمان لجميع العمانيين في الخارج للعودة إلى الوطن للمشاركة في بناءه وتقدمه .. فكأنما ولدت عمان من جديد .. حيث كنا في تلك الفترة نعمل في دولة الكويت ، وكنت أنا منتسباً لجوالة نادي القادسية الكويتي ومنذ تلك الفترة بدأ تعلقي الشديد بالحياة العسكرية ، فالجوالة تقوم بأدوار محاكية لبعض المهام التي يقوم بها رجال الشرطة .

ولما عدت إلى أرض الوطن على ظهر سفينة أبحرت بنا من الكويت إلى (فرضة) مسقط بجوار قصر العلم العامر حالياً ، وفي حين انتشر زملائي في سوق مطرح لشراء هدايا لأسرهم .. وجدت نفسي أبحث عن مكان تسجيل الراغبين في الالتحاق بجهاز الشرطة فدلوني عليه (مركز شرطة مطرح حاليا) فتم قيد اسمي بتاريخ ٢٤ يوليو ١٩٧٣م وفي ذات اليوم أنهيت كافة إجراءات التوظيف وتم إرسالي إلى مدرسة التدريب في الوادي الكبير، وكان آمرها المقدم / سالم بن حكيم الخصيبي ومساعده النقيب / سعيد بن راشد الكلباني الذي صار بعد ذلك مفتشاً عاماً للشرطة والجمارك .

•• لكل مرحلة في حياة الإنسان بداية ونهاية فهل لكم أن تتحدثوا عن خطوتكم الأولى في مضمار التدريب العسكري وكيف تم اختياركم لهذه المهمة ، ومن هو صاحب الفضل في ذلك ، ومتى بدأتم مهام التدريب والإشراف بالأكاديمية، وإلى أي زمن امتد ارتباطكم بالعملية التدريبية ؟

اختصرت خبرتي في الجوالة الكويتية مرحلة التدريب المقررة إلى شهرين فقط حيث تم تحويلي من فصيل رقم (١٤) إلى فصيل (١٣) الذي كان على مشارف التخرج، وبعد تخرجي تم تعييني في مركز شرطة مطرح، ثم مركز شرطة صور متزامناً مع يوم افتتاحه في عام ١٩٧٤م ، ولم أمكث في مركز شرطة صور سوى شهر واحد .. فقد صدرت تعليمات من مساعد المفتش العام (آنذاك) تقضي بنقلي إلى مدرسة التدريب بمنطقة القرم التي انتقلت هي الأخرى من منطقة الوادي الكبير في شهر يوليو ١٩٧٤م واستمرت علاقتي بالتدريب العسكري في المدرسة حتى سبتمبر ١٩٧٩م ، حيث تم نقل مهام التدريب إلى أكاديمية الشرطة لنواصل المسيرة في هذا الصرح الشامخ حتى عام ٢٠٠٣م.

ورغم انتقالي من الأكاديمية إلا أن العلاقة بالتدريب ظلت قائمة من خلال حضوري مختلف فعاليات التخريج وطوابير الاستعراض.

•• عايشتم حقباً مختلفة ، وشهدتم متغيرات في أنماط ووسائل التدريب العسكري ، وارتبطتم بعلاقة طويلة المدى مع الميادين والخنادق التدريبية أكان ذلك في مدرسة تدريب الشرطة بمنطقة القرم في محافظة مسقط ، أو بأكاديمية الشرطة آنذاك - أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة حالياً .. فهل لكم أن تسلطوا الضوء على تلك الحقب وما حفلت به من ذكريات ومواقف ؟

كثيرة هي المواقف التي فرضت ذاتها وتحولت إلى ذكريات راسخة في القلب والوجدان ومنها أنني بعدما عدت إلى أرض الوطن في عام ١٩٧٣م لم أتوجه إلى أهلي في ولاية وادي بني خالد بالمنطقة الشرقية رغم طول فترة الغربة بدولة الكويت فقد فضلت أن أنهي فترة التدريب في مدرسة تدريب الشرطة بالوادي الكبير، وبعد تخرجي ذهبت إلى أهلي مرتدياً البذلة العسكرية، وكانت مفاجأة لهم ولأهل البلد رؤية رجل بتلك الهيئة فلم يسبق لهم رؤية رجل شرطة من قبل ، مما جعلهم يتساءلون بعفوية عن هذا الإنسان (المدروش) على حسب تعبيرهم ... أي من هذا الإنسان الذي يرتدي هذا اللباس !!

وفي موقف آخر أوقعت ذات مرة عقوبة على أحد المتدربين لأكتشف فيما بعد أن ذلك المتدرب نفذها رغم إصابة باطن يديه بالتهابات حادة بسبب جهد ومشقة التدريب ، دون أن يبدي ذلك المتدرب أي اعتراض أو رفض .. الأمر الذي ترك في نفسي شعور بالذنب وعلمني ذلك الموقف درساً لا ينسى في وجوب تفهم مشاعر المتدربين الذين كانوا يخفون أمراضهم ومعاناتهم ولا يتذمرون من شدة التدريب أو عدم حصولهم على إجازة ، ناهيكم عن ضعف الراتب الشهري ، إذ لا يتجاوز الراتب حينذاك عن (١٢) ريال عماني في الشهر الواحد ، ناهيكم عن التغذية المتواضعة في ذلك الوقت ، مما يؤكد بأن جيل الأمس كان لا يكترث

كثيراً بالمكافآت والإجازات، وكان صبوراً وقنوعاً ويرضى بالقليل.

•• كثيراً ما يتاح لكم فرصة حضور الفعاليات التدريبية ومراسم الاستعراضات العسكرية، كيف تنظرون إلى واقع التدريب العسكري المعاصر ومدى تناغمه مع مفردات التدريب في مراحله المتعاقبة ؟

بدأ التدريب في معظم الدول العربية ومنها عمان بأسلوب يغلب عليه الطابع الإنكليزي إلا أن العمانيين أضافوا عليه الكثير من السمات الجميلة وحولوه إلى نمط عماني فريد، والمتأمل لفعاليات الاستعراض العسكري المقامة في الأعياد الوطنية ومناسبات التخريج يلمس اللمسات العمانية التي أضفاها العمانيون على أساليب التدريب العسكري التي نالت على إعجاب واستحسان الكثير من الوفود العربية والأجنبية التي شاهدت الاستعراضات

العسكرية المقامة في ميادين هذا الوطن العزيز، وسوف تظل أنماط التدريب متناغمة بين الماضي والحاضر بسبب تعاقب الخبرات التدريبية.

•• عرف عن الإنسان العماني شغفه بالعسكرية وتشربه بمبادئها وأنظمتها فسرت في عروقه مسرى الدم في شرايين الجسد .. كيف تستشعرون هذه العلاقة الحميمة بعدما حالت سنن الوظيفة بينكم وبينها ؟

لا يزال حب العسكرية بصفة عامة والتدريب على وجه الخصوص يأسرانني ولا زلت شغوفاً بمعايشة وقائع الفعاليات والاستعراضات العسكرية التي تنظمها الأجهزة العسكرية والأمنية .. أكان ذلك بالحضور أو المشاهدة عبر التلفاز، وسوف أستمر على هذا النهج بمشيئة الله .

•• مع تسارع مخرجات شرطة عمان السلطانية من أفواج الشرطة المستجدين خاصة بعد صدور الأوامر الكريمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس ابن سعيد المعظم ـ القائد الأعلى ـ بزيادة فرص العمل .. فماذا تود أن تقول للكادر الإشرافي والتدريبي أولاً وللخرجين ثانياً بوصفكم أحد رواد العملية التدريبية بشرطة عمان السلطانية لتكون خاتمة الحديث ؟

إن الأوطان لا تبنى إلا بسواعد أبنائها وعلينا جميعاً أن نكون على مستوى المسئولية الملقاة على عاتقنا قبل المادة والرتبة والإجازة، وعلى الكادر الإشرافي والتدريبي أن يكون قدوة حسنة للمتدربين، وأن لا يبخل عليهم بالتوجيه والإرشاد، مع السعي الجاد للتدريب الذاتي باستثمار تراكم الخبرة الميدانية، وتنوع ثقافات وقدرات المتدربين، والمدرب الناجح هو من يستطيع فهم الجوانب النفسية والقدرات العقلية والجسمية للمتدربين تحت أمرته، وتطويعها لإنجاح العملية التدريبية، الهادفة إلى إعداد وتأهيل منتسبين أكفياء يفخر بهم الوطن.

وعلى هؤلاء الخريجين مضاعفة الجد والاجتهاد وأداء المهام الموكلة لهم بإخلاص وأمانة ومعاملة الناس بالأخلاق الفاضلة، والارتقاء بمستواهم العلمي والمهني ليكونوا على مستوى القسم الذي قسموه على أنفسهم كحماة للحق وحراساً للمبادئ، والله يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه.

الإطارات
في عين ناظريها

الوكيل / أحمد بن سعيد الراجحي
الإدارة العامة للمرور

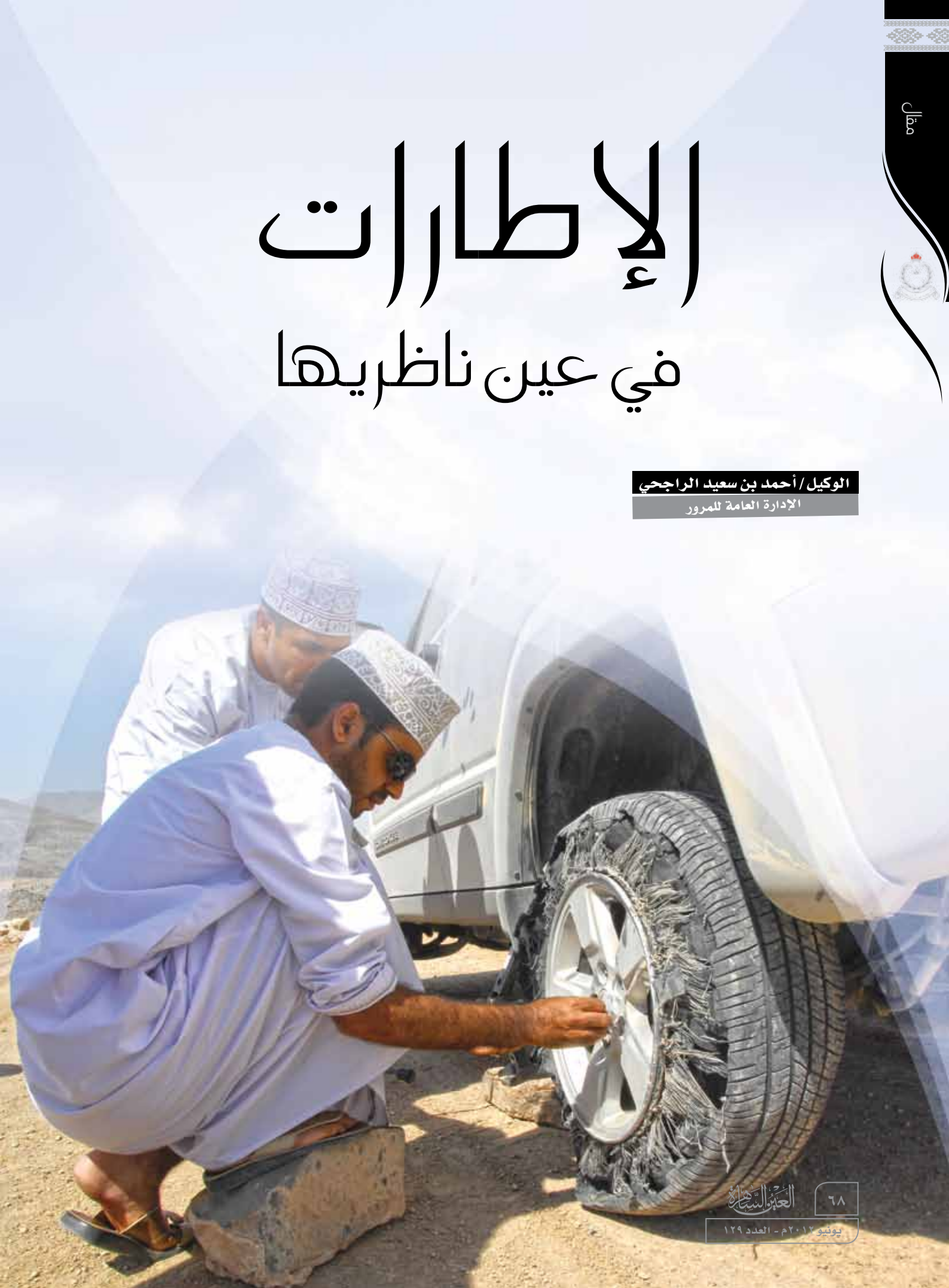

« مُنذ أيام خلتْ وأنا أُشاهد إطار مركبتي الأيسر يتناقص حجمُ الهواء الذي بداخله شيئًا فشيئًا فأظل متكابرًا في إعادة تعبئته بين الفينة والأخرى لأن سيارتي لم تكمل العامين (هكذا أراها ويراها البعض مركبتي جديدة لذلك لا داعي للقلق) .. وفي هذا الصيف سافرت إلى دولة مجاورة ورجعت والإطار على حاله إلى أن تردّت حالته فذهبت إلى ورشة إصلاح الإطارات وتأكد المختص ليجد أن مسمارًا قد ارتسى بكامله في الإطار وأبلغني أن عليك تغييره فذهبت إلى الأولى أن مركبتي لم تكمل العامين ... أ . هـ »

إن ما أمليته عليكم هو اعتمادي على عمر المركبة دون الاعتماد الكلي على عمر الإطار لما يتضمنه من جزء مهم وهام بالمركبة وفحصه باستمرار هي القاعدة السليمة التي تقيني من شر الطريق كما إن اشتراطات الفحص الدوري للمركبة له من الأهمية البالغة لتحقيق شروط المتانة ، ونظرًا لدرجة الحرارة العالية التي تشهدها المعمورة ، والتي تجعل من هواء الإطار يتمدد بشكل تلقائي مما يجعله أكثر عرضة للانفجار ناهيك عن السرعة العالية التي تزيد من معدل احتكاك الإطار بسطح الطريق مما تشكل خطرا محدقًا بسائق المركبة وممن حوله لحدوث أمرٍ قد لا يحمد عقباه .

ثقافتنا في مواجهة أي طارئ :

إن انفجار الإطار يفقد السيطرة حينما تكون في سرعة عالية مما يجعل المركبة عرضة للتدهور أو الاصطدام المفاجئ وأيًا كان الإطار المنفجر يجب علينا عدم الارتباك مع مراعاة رفع الرِجل عن دواسة الوقود ومواصلة إمساك المقود بكلتي اليدين فالسيطرة الجيدة على عجلة السياقة تمكنك من الحفاظ على المركبة في مسار مستقيم .

تجنب الضغط على الفرامل فإن ذلك يؤدي إلى انزلاق المركبة وفقدان السيطرة عليها ، وإذا استدعى الأمر فيجب علينا التصرف بهدوء واحذر انحراف المركبة عن مسارها ، إننا نؤمن بأن الأحداث تقع بقضاء وقدر ، ولكن بالمقابل يجب أن لا نجعلها تلك الظروف الطارئة للمصادفة وبأن لا نلقي أنفسنا في التهلكة .

كيف لنا أن نتعلم ونمتلك ثقافة التعامل مع الحدث؟

أليس حريًا بنا أن نأخذ بقواعد السلامة في محمل الجد وأن نثقف أنفسنا ومن حولنا لنبقَ بعيدين عن الحوادث ونستطيع التعامل بشكل صحيح مع الظروف الطارئة إن وقعت لا قدر الله ؟ لمَ لا نعي اهتماما واسعًا عند اختيارنا للإطار بحيث يتَناسب مع مواصفات المركبة سرعتها حجمها ووزنها ، وفي جميع الأحوال يجب أن تكون إطارات المركبة من نفس النوع والحجم لأن اختلافها يتسبب في سرعة تآكلها ويؤدي إلى عدم توازن المركبة عند السير، ولنتذكر دائما أن اختيارنا للإطارات ذات الجودة العالية تقينا من حوادث انفجارها .

تشير الإحصاءات الصادرة من الإدارة العامة للمرور عبر موقعها الإلكتروني إلى وقوع (١٩) حادث خلال الفترة من ١ مايو وإلى ٣١ مايو ٢٠١١م نتج عنها وفاة (٢) وإصابة (٢٨) آخرين كان سببها الإطارات لذلك علينا أن نفحص الإطارات وبشكل مستمر مع البحث عن الشقوق أو الشروخ أو الانتفاخات أو الأجسام العالقة إن وجدت ، مع حرصك التام على الاختيار السليم للإطار وخاصة السرعة والحمولة ودرجة الحرارة .. إن استخدام المركبة بسرعة ورعونة وتهور وإصدار أصوات من إطاراتها يؤدي إلى تلف الإطارات وإقلاق الراحة العامة ، وسلوك حضاري مرفوض كما أنه يُعد مخالفةً مرورية يعاقب عليها القانون .

كما يجب علينا أن نتبع التعليمات وأن نلتزم بأنظمة وقوانين المرور وبأن نضع نصب أعيننا كافة التدابير وبأن لا نجعلها تعليمات لا تتجاوز الشكليات فكم من شخص لم يتدارك الموقف وراح ضحية نتيجة لعدم اكتراثه لتلك الضوابط والتعليمات ... حفظكم الله من أي مكروه ولنتذكر دائمًا أن الحوادث بكل صنوفها لا يجب أن تترك للمصادفة .

قيادةٍ شرطة المهام الخاصة تتوج بطلاً لألعاب القوى لعام٢٠١٢م

اختتمت بتاريخ ٢٦/٣/٢٠١٢م مهرجان شرطة عمان السلطانية الخامس والثلاثين لألعاب القوى وذلك تحت رعاية معالي الفريق حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك على ملعب استاد الشرطة بالوطية والذي نظمه اتحاد الشرطة الرياضي بمشاركة (٨٨٠) متسابقاً ومتسابقة يمثلون (٢٨) فريقاً من مختلف تشكيلات الشرطة وذلك بحضور عدد من المسؤولين بوزارة الشؤون الرياضية والضباط وضباط الصف بتشكيلات الشرطة والجهات العسكرية المختلفة، حيث توجت قيادة شرطة المهام الخاصة بلقب المهرجان لهذا العام .

وجاءت قيادة شرطة محافظة مسقط في المركز الثاني والدفاع المدني في المركز الثالث كما حصل فريق المهام الخاصة للفتيات على كأس المركز الأول وحصل خالد بن زايد الزعابي على جائزة أحسن رياضي وخالصة بنت زايد الجابرية من المهام الخاصة على أحسن رياضية في الوقت الذي حصل خالد الزعابي من المهام الخاصة على كأس فردي الماراثون للرجال وسليمة بنت سيف الناعبية من الادارة العامة للسجون على كأس فردي ماراثون الفتيات وحصل فريق المهام الخاصة على جوائز كأس فريق الماراثون رجال وكأس شد الحبل والتتابع ٤×١٠٠ للرجال والفتيات وكأس التتابع ٤×٤٠٠ متر رجال.

فيما حصل مدرب المهام الخاصة ومدرب قيادة محافظة مسقط ومدرب الإدارة العامة للدفاع المدني على أحسن مدربي هذا العام وتم تكريم مجموعة من الرياضيين القدامى. وجاءت نتائج المسابقات على النحو التالي:

في مسابقة ٨٠٠ متر جري رجال حصل على المركز الأول سالم بن سعيد العلوي من قيادة شرطة المهام الخاصة،

وجاء في المركز الثاني علي بن سعيد العامري من قيادة شرطة المهام الخاصة، وفي المركز الثالث فوزي بن حديد الغداني من وحدة شرطة الخيالة.

أما في مسابقة ٢٠٠ متر عدو رجال حقق عبدالله بن سعيد الصولي من قيادة شرطة المهام الخاصة المركز الأول، وعبدالعزيز بن عبدالله الأبروي من قيادة شرطة المهام الخاصة المركز الثاني، وعبدالله بن خلف السناني من قيادة شرطة محافظة مسقط المركز الثالث.

وفي مسابقة ١١٠ حواجز رجال حصل جلال بن سالم الغابشي من قيادة شرطة خفر السواحل على المركز الأول، وجمال بن مطر الرحبي من قيادة شرطة المهام الخاصة على المركز الثاني، وحامد بن سالم السنيدي من قيادة شرطة المهام الخاصة على المركز الثالث.

وفي مسابقة الوثب العالي رجال فاز بالمركز الأول عمار بن طالب العامري من قيادة شرطة المهام الخاصة، وحل في المركز الثاني سليم بن ياسر المقبالي من قيادة شرطة المهام الخاصة، وجاء عبدالله بن خلف السناني من قيادة شرطة محافظة مسقط في المركز الثالث.

وفي مسابقة الوثب الثلاثي رجال حصل على المركز الأول شبيب بن مرزوق الحسني من قيادة شرطة المهام الخاصة، وحصل على المركز الثاني سمير بن سعيد الصبحي من الإدارة العامة للمرور، وحل سالم بن صالح اليعربي من وحدة شرطة الخيالة في المركز الثالث.

أما في مسابقة دفع الجلة رجال فقد حقق المركز الأول مبارك بن عبدالله المشايخي من قيادة شرطة المهام الخاصة، وجاء جهاد بن معتوق البلوشي من قيادة شرطة المهام الخاصة في المركز الثاني، وهاشل بن علي المخلدي من الإدارة العامة للدفاع المدني في المركز الثالث.

وفي مسابقة رمي الرمح رجال فاز بالمركز الأول أحمد بن سليمان الهطالي من قيادة شرطة جنوب الباطنة، وفاز بالمركز الثاني بشير بن مبارك الحجري من قيادة شرطة المهام الخاصة، وجاء في المركز الثالث خالد بن عبدالله العلوي من أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة.

أما في مسابقة رمي القرص رجال فقد حقق المركز الأول مبارك بن عبدالله المشايخي من قيادة شرطة المهام الخاصة، وجاء سعيد بن حمد الحارثي من قيادة شرطة المهام الخاصة ثانياً، ومحمد بن مرهون العلوي من الإدارة العامة للمرور ثالثاً.

وفي مسابقة الوثب الطويل رجال جاء في المركز الأول هاشم بن عوض بيت سويد من وحدة شرطة الخيالة، وصالح بن يوسف الفارسي من قيادة شرطة المهام الخاصة في المركز الثاني، وراضي بن خميس الجابري من قيادة شرطة خفر السواحل في المركز الثالث.

أما في مسابقة ١٠٠ متر حواجز فتيات فقد حصلت على المركز الأول خالصة بنت سالم الجابرية من قيادة شرطة المهام الخاصة، وحصلت سليمة بنت سيف الناعبية من الإدارة العامة للسجون على المركز الثاني، وحلت شمسه بنت خميس الصواعية من الإدارة العامة للسجون في المركز الثالث.

وفي مسابقة ٤٠٠ متر عدو فتيات حققت المركز الأول هنية بنت ناصر الخضورية من قيادة شرطة المهام الخاصة، وفازت بالمركز الثاني نعيمة بنت جمعة الجابرية من الإدارة العامة للسجون، وحلت زمزم بنت محمد الحديدية من قيادة شرطة المهام الخاصة في المركز الثالث.

وفي مسابقة دفع الجلة فتيات فازت بالمركز الأول مروة بنت صالح المخينية من إدارة موسيقى الشرطة، وجاءت رحمة بنت خميس البلوشية من قيادة شرطة المهام الخاصة في المركز الثاني، وبهية بنت موسى البوسعيدية من الإدارة العامة للسجون في المركز الثالث.

أما في مسابقة رمي الرمح فتيات حققت منى بنت راشد الراسبية من قيادة شرطة المهام الخاصة المركز الأول، وحلت نورة بنت خلفان الحارثية من إدارة موسيقى الشرطة ثانياً، ومنيرة بنت حمود المعمرية ثالثاً.

وفي مسابقة رمي القرص فتيات فازت بالمركز الأول رحمة بنت خميس البلوشية من قيادة شرطة المهام الخاصة، وفازت بالمركز الثاني مروة بنت عيسى البطاشية من قيادة شرطة المهام الخاصة، بينما حلت في المركز الثالث مروة بنت عبدالله الهادية من قيادة شرطة جنوب الباطنة.

وفي مسابقة الوثب الطويل فتيات جاءت خالصة بن سالم الجابرية من قيادة شرطة المهام الخاصة في المركز الأول، وهنية بنت ناصر الخضورية قيادة شرطة المهام الخاصة في المركز الثاني، وهيفاء بنت سعيد الشملية من الإدارة العامة للمرور في المركز الثالث.

وفي مسابقة ٤×١٠٠ متر تتابع فتيات حصل فريق قيادة شرطة المهام الخاصة على المركز الأول، وجاء فريق الإدارة العامة للسجون في المركز الثاني، وفريق الإدارة العامة للمرور في المركز الثالث.

وفي مسابقة شد الحبل فاز بالمركز الأول فريق المهام الخاصة بعد تغلبه على فريق قيادة محافظة مسقط الذي حل في المركز الثاني، بينما حل فريق قيادة شرطة الباطنة في المركز الثالث.

وفي مسابقة ٢٠٠متر عدو فتيات حصلت ناديا بنت خلفان الفلاحية من المهام الخاصة على المركز الأول والثانية ثرياء بنت سعيد القرينية من وحدة المرور والثالثة هيفاء بنت سعيد الشملية من المرور ايضا.

وفي مسابقة ١٠٠ متر عدو رجال حصل عبدالله ابن سعيد الصولي من المهام الخاصة على المركز الأول والثاني عبدالعزيز بن عبدالله الأبروي من المهام الخاصة والثالث عبدالله بن احمد العزيزي من وحدة آمن المطارات.

وفي مسابقة ١٠٠ متر عدو فتيات حصلت هنية بنت ناصر الخضورية من المهام الخاصة المركز الأول والثاني خالصة بنت سالم الجابرية من المهام الخاصة والثالث سليمة بنت سيف الناعبية من وحدة السجون.

وفي مسابقة ١٥٠٠ متر رجال حصل سالم بن سعيد الجلبوبي من المهام الخاصة على المركز الأول والثاني عادل بن سالم المالكي من المهام الخاصة والثالث سمير بن سهيل البطاشية من التجهيزات واللوازم.

وفي مسابقة ٤٠٠ متر عدو رجال المركز الأول علي بن سعيد العامري من المهام الخاصة والثاني عيسى بن سعيد الجديدي من المهام الخاصة والثالث سلطان بن محمد الجلبوبي من قيادة محافظة مسقط.

وفي مسابقة ٤×١٠٠متر تتابع رجال المركز الاول المهام الخاصة والثاني الإدارة العامة لأمن المطارات والثالث ادارة موسيقى الشرطة.

وفي مسابقة ٤×٤٠٠ متر تتابع رجال المركز الأول قيادة المهام الخاصة والثاني وحدة شرطة الخيالة والثالث ادارة موسيقى الشرطة.

وفي مسابقة الماراثون رجال جاء المركز الأول خالد بن زايد الزعابي والثاني إسماعيل بن راشد العريني وحمود بن محمد الحضرمي من المهام الخاصة.

وفي مسابقة الماراثون فتيات جاءت المركز الأول سليمة بنت سيف الناعبية من وحدة السجون والثانية زمزم بنت محمد الحديدية من المهام الخاصة والثالثة هيفاء بنت سعيد الشملية من وحدة المرور.

وفي مسابقة ٥٠٠ متر رجال جاء المركز الأول خالد بن زايد الزعابي من المهام الخاصة والثاني حمود بن محمد الحضرمي من المهام الخاصة والثالث مصطفى بن راشد الجساسي من وحدة الخيالة.

وفي مسابقة ٣٠٠٠متر موانع رجال جاء المركز الأول خالد بن زايد الزعابي من المهام الخاصة وعادل بن سالم المالكي من المهام الخاصة ومصطفى بن راشد الجساسي من وحدة الخيالة.

ومن جانب أخر تم تكريم الرياضيين القدامي وهم: الرائد متقاعد سليمان بن حمد الشكري والرائد متقاعد محفوظ بن خميس العلوي والرائد متقاعد ثاني بن نصيب العلوي والملازم أول متقاعد سليمان بن سلطان الفلاحي والوكيل أول متقاعد عبدالرحمن بن يحيى الرئيسي والوكيل متقاعد سليمان بن علي الخاطري والوكيل أول متقاعد محمد بن خميس الشكري والوكيل أول متقاعد سالم بن سعيد العويسي.

وقد شارك في توزيع الجوائز في الجولة الأولى اللواء الركن سالم بن مسلم بن علي قطن مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك.

وفي الجولة الثانية اللواء الركن مطر بن علي العبيداني قائد سلاح الجو السلطاني العماني. والجولة الثالثة معالي الفريق: عبدالله بن راشد الكلباني رئيس جهاز الأمن الداخلي

المفتش العام للشرطة والجمارك

يكرم فريق الشرطة للرماية

رعى معالي الفريق / حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك بقيادة شرطة المهام الخاصة حفل تكريم فريق شرطة عمان السلطانية للرماية لحصوله على درع مسابقة قوات السلطان المسلحة السابعة والعشرين للرماية بالأسلحة الخفيفة لعام ٢٠١٢م.

وهنأ معالي الفريق/المفتش العام للشرطة والجمارك كافة منتسبي شرطة عمان السلطانية على هذا الإنجاز الرائع، وأبدى تقديره لأفراد الفريق على جهودهم الطيبة، مؤكداً أن هذه النتائج هي ثمرة الجهد الذي بذلوه للوصول إلى هذا المستوى المشرف.

ثم قام معاليه بتكريم أعضاء الفريق تقديراً من القيادة العامة للشرطة والجمارك للمجيدين من منتسبيها، وحافزاً لهذا الفريق لتحقيق الإنجازات في البطولات القادمة.

من جانبهم ثمّن الرماة الذين نالوا شرف التكريم اللفتة الكريمة من القيادة العامة للشرطة والجمارك مؤكدين حرصهم على المضي قدماً في المحافظة على مستويات الأداء والارتقاء بها.

وبهذه المناسبة قال العميد/سالم بن محمد المصلحي رئيس اتحاد الشرطة الرياضي أن هذا التكريم يعكس اهتمام القيادة العامة للشرطة والجمارك بالفريق ومتابعتها الدائمة له، كما أنه يعد حافزاً أكبر لجميع الرماة لتحقيق نتائج أفضل في المسابقات المختلفة.

وكان فريق الرماية بشرطة عمان السلطانية قد حقق إنجازاً بطولياً بحصوله على درع مسابقة قوات السلطان المسلحة السابعة والعشرين للرماية بالأسلحة الخفيفة لهذا العام، حيث حصل على المركز الأول في الرماية بالمسدس على مستوى الضباط، والمركز الأول في رماية التقدم بالبندقية، وعلى المركز الأول في إسقاط الصفائح للضباط، وعلى المركز الأول في إسقاط الصفائح على مستوى الفتيات، والمركز الأول في مسابقة المسدس للفتيات، والمركز الأول لأحسن رام فردي بالمسدس للضباط، والمركز الأول في مسابقة رماية البندقية فردي تراجع، والمركز الأول لأحسن رامية فردية بالمسدس، وعلى المركز الثاني في رماية التراجع بالبندقية، والمركز الثاني في رماية البندقية فردي تراجع، وعلى المركز الثاني في مسابقة السلطان قابوس لأحسن رام، والمركز الثالث في رماية البندقية فردي تقدم، وحصل على المركز الثالث في رماية المسدس للأفراد، كما حصل على المركز الرابع في مسابقة إسقاط الصفائح للأفراد، والمركز الخامس في مسابقة ميدالية السلطان قابوس لرماية البندقية.

حضر المناسبة اللواء الركن/سالم بن مسلم بن علي قطن مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك وعدد من قادة تشكيلات شرطة عمان السلطانية.

برعاية المفتش العام للشرطة والجمارك
تتويج فريق المهام الخاصة بطلا لبطولة شرطة عمان السلطانية في كرة القدم

تـوج فريـق المهام الخاصـة بطلا لبطولة شرطـة عمـان السلطانية لكرة القـدم لعام ٢٠١٢ وحل فريق ادارة موسيقـى الشرطة وصيفا للبطولة ونال فريـق قيادة شرطة محافظة جنوب الشرقية المركـز الثالث وذلك في ختام البطولة والتي اقيمت على ملعب استاد الشرطة بالوطية تحت رعاية معالي الفريـق حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك بحضور معـالي الشيخ سعد بن محمد المرضوف وزير الشؤون الرياضية وحضور عدد مـن اصحـاب السعـادة وكلاء الـوزارات والمستشاريـن واجهـزة شرطة عمان السلطانيـة وقـد شهـدت المبـاراة النهائيـة والتـي جمعـت بين فريقـي المهام الخاصـة والموسيقـى اثـارة وندية وحماسا مـن الطرفين ولكـن كانت الكلمة الاخيرة لفريق المهام الخاصة الذي خرج فائزا بنتيجة ٢ / ١ .

بداية مثيرة

بـدأت المباراة في شوطها الاول بداية سريعة وخاصة مـن جانب فريق الموسيقى الذي فاجأ فريق المهام الخاصة بهجمـات متواليـة علـى مرمـى المخضرم حمـود الحسني حارس المهام الخاصـة وتنوعت هجمات فريـق الموسيقى والتي جـاءت معظمها مـن خلال الاختراقـات في الوسط عن طريق عامـر الفليتي وباسم الوهيبي وشكلت هجمات الموسيقـى خطورة واضحة لينجح الفريق في احراز هدف التقـدم وتحقيق مبـدأ افضليتـه للعشـر الدقائق الاولى وجـاء الهـدف الاول مبكـرا في الدقيقة ١٠ بعـد لمسة يد مـن دربكة امام المرمـى حيث لامست الكـرة احد مدافعي فريق المهام الخاصة ليتصدى لتنفيذ الضربة هيثم عامر الفليتي الذي سدد الكرة في الشباك مانحا فريقه احقية التقـدم بعد الهـدف احس فريق المهـام الخاصة بخطورة الموقـف وبـدأ يدخل اجـواء المبـاراة تدريجيـا ووضحت تحركات لاعبي الوسط درويش الهدابي وخالد الحوسني وفي الهجوم ادم الفليتي وعيسى الحيدي ونجح الفريق في ادراك هـدف التعادل سريعا وبالتحديـد في الدقيقة ١٥ من كـرة عرضية وصلت الى عيسـى الحيدي الذي بدوره اسكـن الكـرة في الشبـاك هذا الهـدف اعطى فريـق المهام الخاصـة الثقـة بالنفس وبـدأت هجمات الفريـق تشكل خطـورة على فريق الموسيقى الـذي تراجع للخلف للدفاع عن مرماه دون أي مبرر وهذا اعطى الفرصة لفريق المهام لان يمارس ضغطا قويا على حارس مرمى الموسيقى ونجح فريـق المهام في اضافـة الهدف الثـاني في الدقيقة ٢٧ من ضربة ركنية لعبها سالم السلطي اخذت طريقها مباشرة الى الشباك معلنة تقدم فريق المهام الخاصة .

محاولات لتعديل النتيجة

بعد الهدف حاول فريق الموسيقى ان ينظم صفوفه من جديد بعد ان كان متقدما وجد نفسه متخلفا في النتيجة وحـاول الفريق مرارا الوصـول الى مرمى حمود الحسني لكـن الفريـق وجد خط دفاعـي قوي يقـوده كل من مهند الغمـاري والظهير سـالم السلطي ونوع فريـق الموسيقى في هجماته معتمدا على تحـركات زكريا الانصاري وخميس البلوشـي وطالـب المشـرفي وخلفـان الريامـي ولكـن عاب الفريـق الرعونـة والاستعجـال في الجانـب الاخـر ظلت هجمـات فريـق المهام الخاصـة تشكل خطـورة على فريق الموسيقـى لينتهـي هـذا الشـوط بتقـدم المهـام الخاصـة بنتيجة ٢ / ١ .

شوط الفرص الضائعة

جاءت احـداث الشوط الثاني مغايـرة للشوط الاول ودخـل الفريقـان بلغـة الفـوز والتتويـج بلقب البطولة فجـاءت طموحات فريق الموسيقى لاجـل العودة للمباراة ومحاولـة ادراك هـدف التعـادل فيمـا دخل فريـق المهام لتأكيـد احقيتـه بنتيجـة التتويـج باللقب وحـاول كلا الفريقـين فاعتمد الموسيقى على تحـركات طالب المشرفي وزكريـا الانصـاري واجـرى مـدرب الفريـق العديـد مـن التغيـيرات في هـذا الشـوط في محاولـة منـه لتنشيـط الخـط الهجومي ووصـل الفريق اكثر من مـرة لكنه عجز عـن زيـارة شباك فريق المهـام الخاصـة في الجانب الاخر واصـل فريـق المهام الخاصـة افضليته وشكلـت انطلاقات خالـد الحوسنـي ومهـارة عيسـى الحيدي خطـورة كبيرة علـى مرمى فريـق الموسيقى واضـاع فريق المهـام الخاصة فرصـا بالجملـة وعمل كل شـيء في المبـاراة وصال وجال ولكنه عجـز عن ترجمة هذه الافضليـة الى زيادة غلته في الاهـداف لتنهي الصافرة مجريـات المباراة بفوز فريق المهام الخاصة بنتيجة ٢ / ١ .

تكريم الفرق الفائزة

بعـد نهاية المباراة قـام معالي الفريق راعـي المناسبة بالنـزول الى ارضيـة الملعـب حيـث قـام بتسليـم كأس البطولـة الى فريق المهـام الخاصة والميداليـات الذهبية ثـم سلـم الميداليـات الفضيـة لفريـق الموسيقى كمـا سلم الميداليـات البرونزية الى فريـق شرطة محافظة جنوب الشرقية كمـا تم تكريم بعض المجيدين في هذه البطولة حيـث فـاز بجائـزة احسن حارس في البطولـة احمد بن خميس القلهاتي مـن فريق خفر السواحـل وفاز بجائزة هـداف البطولـة ادم بن حمـود الفليتـي من فريـق المهام الخاصـة وفـاز بجائـزة احسن لاعـب في البطولـة خالد بن عبـدالله الحوسني من فريق المهام الخاصة كما حصل علـى جائـزة افضل اداري الرائد علي بـن حسن الهاشمي من شرطـة النفط والغاز وفاز بجائزة مـدرب سليمان بن ناصر الوهيبي من فريق الموسيقى .

٣٤ فريقا في البطولة

الجديـر بالذكـر ان بطولـة الشرطـة لكـرة القـدم توقفـت لاكـثر مـن تسعـة اعـوام متتاليـة وجـاءت هذا العـام لتعلـن عـن استمراريتها حيـث بـدأت المنافسات في شهـر ابريل بمشاركة ٣٤ فريقا يمثلـون تشكيلات شرطة عمـان السلطانية وتم تقسيم الفرق الى ثمان مجموعات وقـد اقيمت جميـع المباريات علـى ملعب استـاد الشرطة بالوطية

الدراج خالد الشبيبي..

صاحب الرحلة التوعوية حول عمان بالتعاون مع شرطة عمان السلطانية

تتنوع الأعمال التطوعية من شخص لآخر وتختلف القدرات وتتمايز بين الأفراد كل حسب قدراته الجسمانية والعقلية وظروفه المعيشية والمادية ، ولكن في المحصّلة النهائية تتمازج وتتوافق كل القوى والجهود والرؤى وتصب في بوتقة واحدة وهدف سام واحد لخدمة المجتمع ككل ، فهناك من يقدّم العمل التطوعي على شكل جهد أو مال أو وقتاً أو علم واستشارة وبما يتلاءم مع كل فرد من المجموعة بمقدرته ورغبته وميوله ..

من هنا جاءت فكرة الدراج خالد الشبيبي.....ليقف جنبا إلى جنب مع شرطة عمان السلطانية للمساهمة في خدمة المجتمع في نشر السلامة المرورية وذلك عن طريق دراجته الهوائية، حيث أكد الدراج خالد الشبيبي بأن هذه الرحلة التوعوية حول عمان جاءت ترجمة فعلية للتوجيهات السامية لمولاي حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه- في الندوة المرورية التي ألقاها في أكتوبر ٢٠٠٩ والتي تطرق فيها أنه لا بد من المجتمع أن يساهم في نشر التوعية المرورية وذلك لوقف نزيف الشوارع ، من هذا المنطلق قام الشبيبي بهذه الرحلة والتي سوف تستغرق عاماً كاملاً - بأذن الله تعالى -، والتي من خلالها سيطوف معظم محافظات وولايات السلطنة لتوعية أفراد المجتمع بخطورة الحوادث المرورية وتبصيرهم بأهمية الأخذ بجوانب السلامة المرورية، ويأتي انطلاق هذه الرحلة بإشراف من شرطة عمان السلطانية ممثلة في الإدارة العامة للمرور لتشجيع ودعم جميع المبادرات التي تقوم بها جميع شرائح وفئات المجتمع سواء الأفراد أو المؤسسات الحكومية والخاصة في مجال نشر الوعي المروري.

حيث كانت الانطلاقة الرسمية من مبني معهد السلامة المرورية التابع لشرطة عمان السلطانية يوم الأربعاء بتاريخ ٤ / شعبان ١٤٣٢هـ الموافق ٢٠١١/٧/٦م وذلك تحت رعاية العقيد مهندس / محمد بن عوض الرواس مدير عام المرور وسوف تنتهي الرحلة في ٢٠١٢/٧/١٢م، وقد أعرب الشبيبي عن شكره الجزيل لشرطة عمان السلطانية التي ساندته منذ بداية رحلته وتابعت مساره بشكل مباشر كما قامت بتزويده بمجموعة من المطويات والأفلام التوعوية التي أصدرتها شرطة عمان السلطانية و كذلك مجموعة من الكتيبات الإحصائية عن واقع الحوادث المرورية في السلطنة وما ينتج عنها من وفيات وإصابات وذلك لتوزيعها في المحافظات والمناطق التي سيطوف عليها أثناء رحلته....

في الختام أكد الدراج خالد الشبيبي أنه لابد من الجميع أن يعي أن مسألة السلامة المرورية قضية وطنية تتجند لها جميع الأطراف للتوعية بوجوب الالتزام بقواعد المرور، ولابد من معاضدة الجهود الوطنية في تجسيد برامج الوقاية من حوادث الطرقات .

ضمن منافسات دورة الألعاب العربية الثانية عشرة التي عقدت في الدوحة

الرقيب/سعيد الهاشمي

يفوز بذهبية الرماية بالمسدس سريع الطلقات من مسافة ٢٥ مترا....

أجرى الحوار..
ياسر بن حبيب المسافر
إتحاد الشرطة الرياضي

نجح منتخبنا الوطني للرماية في خطف الميدالية الذهبية للرماية في دورة الألعاب العربية عقدت في الدوحة مؤخرا ،حيث استطاع الرامي سعيد الهاشمي من الحصول على الميدالية الذهبية وسط منافسة قوية شهدتها هذه المسابقة والتي شهدت مشاركة كبيرة من جميع الدول العربية للتعرف أكثر عن هذه المسابقة وعن أهم الميداليات التي رصدت فيها كانت مجلة العين الساهرة حاضرة لتغطيه هذا الحوار..

نبارك لك حصولك على الميدالية الذهبية في دورة الألعاب العربية بالدوحة، ما هو شعورك لتحقيق هذا الانجاز ؟

أولاً أشكركم جزيل الشكر على هذا الحوار، حول تحقيق هذا الإنجاز في البداية أشعر بالفخر لحصولي المركز الأول بالميدالية الذهبية في مسابقة الرماية بالمسدس السريع (٢٥ متر) في دورة الألعاب العربية بالدوحة ٢٠١١م هو شعور بالفخر والاعتزاز وفرحة غامرة لكوني حققت بعون الله هذا الإنجاز بجهد ومثابرة وتدريب مكثف لكي أرفع علم بلدي عمان والحمد لله وبتوفيقه حصلت على ما أطمح عليه في هذه الدورة واستطعت أن أحصل على هذه الميدالية.

هل تعتقد أن جهاز الشرطة له دور في تنمية هذه الرياضة ؟

إن إدارة اتحاد الشرطة لهي إحدى الإدارات بجهاز شرطة عمان السلطانية، والتي تختص بتشجيع ونشر الرياضة بين العاملين في أجهزة الشرطه، كما تقوم بتنظيم الدورات والمسابقات بين فرق الشرطة في مختلف المجالات الرياضية، بالإضافة المشاركة في السباقات والمباريات الدولية والتعاون مع الهيئات العاملة في هذا المجال، من هنا كان دور الاتحاد كبيراً من قبل المسئولين والإداريين في تنمية مهاراتي في مجال الرماية وتشجيعي المستمر للاستمرار في العطاء والإنجاز .

كم عدد الميداليات التي حصلت عليها سواء على المستوى المحلي أو الدولي في مسابقات الرماية ؟

سلسلة من الميداليات

لله الحمد حصلت على ١٣ ميدالية محلية في بطولات شرطة عمان السلطانية وبطولات قوات السلطان المسلحة، وكذلك حصلت على ١٤ ميدالية دولية خلال مشاركتي في البطولة العربية السابعة بالقاهرة عام ٢٠٠٦م على الميدالية البرونزية وبطولة الأمير بدولة قطر عام ٢٠٠٨م على الميدالية الفضية فردي وكذلك على الميدالية البرونزية على مستوى الفرق وفى بطولة الخليجية رقم (١١) بدولة قطر أحرزت المركز الثالث فردي الميدالية البرونزية في نفس السنة ولذلك حصلت على الميدالية البرونزية في مسابقة مسدس كبير عيار في بطولة الصداقة بإيران عام ٢٠٠٨م وفي بطولة العربية عام ٢٠١٠م بدولة الكويت حصلت على الميدالية الفضية في الرماية المسدس، وعند مشاركتي في بطولة كأس العالم بدولة بلجراد صربيا عام ٢٠١٠م بمسدس سريع فقد أحرزت رقماً عربياً خليجياً جديداً ٥٥٩ وحتى الآن لم يصل أحد إلى هذا الرقم .

وأثناء مشاركتي في بطولة كأس العام بألمانيا كان عندي رقم جديد في مسدس كبير عيار ٥٧٠ عام ٢٠١١م وفي البرازيل بطولة سيز عسكري سريع مسدس كبير عيار ٢٥ متر حطمت الرقم الجديد العربي برقم ٥٧٩ .

ما هو دور اتحاد الشرطة الرياضي في تطوير مستواك ؟

أعتقد أن اتحاد الشرطة الرياضي يسير في الاتجاه الصحيح وأن النتائج التي حققها الاتحاد في السنوات الأخيرة خير دليل على ذلك ولكننا نطمح لتقديم المزيد، لذا فطموحاتي لا حدود لها لن تتوقف كما أن مشاركاتي في البطولات القادمة سوف يكون لها المزيد من الأداء والتطوير المثمر بإذن الله .

كلمة أخيرة تود أن تضيفها في نهاية هذا الحوار ؟

أولاً أهدي فوزي بالميدالية الذهبية إلى المقام السامي مولاي حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم وكل عام ومولانا بألف خير، كما أهدي هذا الفوز إلى كل من ساندني وشجعني لنيل هذا الإنجاز والشكر موصول إلى قادتنا ولكم جزيل الشكر، والله ولي التوفيق.

واحة القراء

العصا تحمل الأرجل

حمل جحا وزة مشوية إلى الأمير، وغلبه الجوع ورائحة الشواء في الطريق، فأكل إحدى رجليها، ثم وضعها بين يدي الأمير، فسأله عن الرجل الناقصة أين ذهبت؟

قال: (لم تذهب إلى مكان، وإنما الأوز كله برجل واحدة في هذا البلد)

ثم تقدم الأمير إلى نافدة القصر وأشار إلى سرب من الأوز قائم على قدم واحدة كعادته في وقت الراحة، فدعا الأمير بجندي من حرسه وأمره أن يشد على سرب الأوز بعصاه، وما كاد يفعل حتى أسرع الأوز يعدو هنا وهناك على قدميه.

قال الأمير : (أرأيت ؟ إن أوز هذا البلد أيضا خلق بقدمين لم يخلق بقدم واحدة)

قال جحا : (مهلا) أيها الأمير... لو شد أحد على إنسان بهذه العصا لجرى على أربع.

حكم وأمثال من الشعر..

- خل الذنوب صغيـرها وكبيرها فهو التقـى
واصنع كماش فـوق أرض الشوك يحذر ما يرى
لا تحقـرن صغيـرة إن الجبال من الحصى

- تزود من الدّنيا فإنّك راحل وسارع للخيرات فيمن يسارع
فما المال والأهلون إلاّ وديعة ولا بدّ يوماً أن تُردّ الودائع
الموت بحر موجه طافح يغرق فيه الرّجل السّابح
ما ينفع الإنسان في قبره إلاّ التقى والعمل الصّالح

هل تعلم عن التمر..

- هل تعلم بأن تمر البرني يعد أكسيرا للشباب وفيه سر عظيم بأنه ينشط الغدد ويقوي الأعصاب.
- هل تعلم بأن أعظم غذاء يناله المقاتل في الحرب هو التمر لأنه يمده بالسعرات الحرارية ويقويه وينشط لديه الغدة الكظرية مما يجعله مقداما شجاعا لا يهاب الموت.
- هل تعلم بأن ليف النخيل أفضل منظف للجسم البشري ويحميه من الأمراض الجلدية.
- هل تصدق بأن تمر المدينة المنورة أكثر من ستين صنفاً وهو أفضل تمر في العالم.
- هل تعلم أن التمر لو غلي وشرب كالشاي يفرح القلب الحزين.

ما قيل على ألسن الحكماء..

قال الشافعي:«العلم التثبيت وثمرته السلامة، وأصل الورع القناعة، وثمرته الراحة، وأصل الصبر الحزم، ثمرته الظفر، وأصل العمل التوفيق وثمرته النُجح، وغاية كل أمر الصدق.»

قال الحسن:«ابن آدم ترك الخطيئة أهون عليك من معالجة التوبة، ما يؤمنك أن تكون أصبحت كبيرة أغلق دونها باب التوبة فأنت في غير معمل.»

قال ابن مسعود: «ارض بما قسم الله تكن من أغنى الناس، واجتنب المحارم تكن من أروع الناس، وأدّ ما افترض عليك تكن من أعبد الناس.

قال محمد بن الفضل: ذهاب الإسلام من أربعة: لا يعملون بما يعلمون، ويعملون بما لا يعلمون، ولا يتعلمون ما لا يعلمون، ويمنعون الناس من العلم.

خماسيات ..

- وخمس يؤدين إلى خمس
- العين إلى الزنا، والطمع إلى الندم، والقناعة إلى الرضا، وكثرة السفر إلى المعرفة، والجدل إلى الخصام!
- وخمس يكبرن خمس
- النار بالهشيم، والشك بسوء الظن، والجفاء بعدم الإحسان، والخصام بعدم الصفح، والقطيعة بعدم السؤال!

إعداد الرقيب/
زكريا بن سالم الصبحي
إدارة العلاقات العامة

مدى الأعمار عند الحيوانات ..

- الفأر: (٣) ثلاثة أعوام.
- السلحفاة: (١٥٠) مائة وخمسين عاماً.

- النعامة: (٢٦) سته وعشرون عاماً.
- الحمار: (٣٠) ثلاثون عاماً.
- النمر: (١٦) سته عشر عاماً.

أخطأ شائعة..

الخطأ: تعوَّد على العمل

-الصواب: تعوَّد العمل- السبب: الفعل (تعوَّد) يتعدى دون (على)، كأن تقول: تعوَّدت العمل مبكراً، ولكن كثيرين يعدونه بعلى، فيقولون: تعود فلان على العمل، وهذا غير صحيح، ومنه قول أبي تمام:

تعوَّد بسط الكف حتى لو أنه ××× ثناها لقبضٍ لم تُطعه أنامله

الخطأ: البِعثة (بكسر الباء)

-الصواب: البَعثة (بفتح الباء) - السبب: الهيئة التي ترسل في عمل مؤقت هي: (البَعثة)، كما في المعجم الوسيط، ولكن الكثيرينطقونها (البِعثة) بالكسر، وهو خطأ شائع.

المسابقة رقم (٢٩) العدد ١٢٩

شروط المسابقة :

١. لا يقل عمر المتسابق عن ١٥ سنة.
٢. لا تقبل إلا القسائم الأصلية للمسابقة.
٣. يمكن للمشترك أن يشترك بأكثر من قسيمة.
٤. تبعث القسائم إلى بريد المجلة أو يتم تسليمها باليد إلى إدارة تحرير مجلة العين الساهرة بإدارة العلاقات العامة - القيادة العامة للشرطة بالقرم.

سؤالا المسابقة:

١. من القائل (العدو أمامكم والبحر خلفكم فأين المفر)؟.

أ. موسى بن نصير.
ب. طارق بن زياد.
ج. خالد بن الوليد.

٢. كم كان عمرالرسول صلى الله عليه وسلم حين توفت أمة؟

أ. سنتين.
ب. ٥ سنوات.
ج. ٦ سنوات.

إجابتا المسابقة رقم (٢٨) للعدد رقم ١٢٨ هما:

١. النشاط السياسي طيلة فترة إقامته في السلطنة (ب).
٢. معاوية بن أبي سفيان (ج).

الفائزان في مسابقة العدد الماضي هما:

١. خلود بنت عبدالله التوبية.
٢. مريم بنت البخش البلوشية.

قسيمة الإشتراك في المسابقة رقم ٢٩ العدد ١٢٩

الإجابات: .....
الاسم: .....
العنوان: .....
الهاتف: .....

(يرجى من الفائزين الحضور إلى مكتب مجلة العين الساهرة بإدارة العلاقات العامة / القيادة العامة للشرطة بالقرم - لاستلام جوائزهم)

دعوة للتمهل ..

للطريق آداب وللسرعة مضمار

النقيب/ هلال بن محمد الحراصي*
مدير التحرير

كثيراً ماتطالعنا الصحف اليومية، والإحصاءات المهولة، عن حجم المأساة التي تعيشها طرقاتنا، والتي باتت تقض مضاجعنا، وتثقل كاهلنا، من كثر ماخلفتها من حوادث مميتة، سببها السائق المتحذلق.

قلما يمر علينا يوم دون مشاهدة سائق سيارة ينطلق كلمح البصر، وبكل فخر وكبرياء، منتفخ الأوداج، ويخيل إليه أنه ملك الشارع، وفريد عصره والفلتة في التحكم بمفاجآت الطريق، ضاربا عرض الحائط بآداب الشارع وقيمه، وحقوق الآخرين ومستخدميه، وكأن الشوارع ميادين أوجدت من أجل استخفافه بالبشرية وغالبا مايكون مستخدمو الطريق الآخرون مغلوبين على أمرهم آنذاك.

أين الحس بأهمية الحياة، والمحافظة على سلامة الأرواح، والرهبة من إراقة الدماء البريئة؟! فكم من أرواح أزهقت على أروقة طرقاتنا، وكم من جثث تناثرت وجني قطافها وهي في أوج عطائها، وقمة نشاطها، وإبداعها، وكم من أطفال وأسر تيتمت وأصبحت رهينة الأسى ولوعة الحرمان، وصاحبنا المغوار يصول ويجول بكل وحشية وكبرياء ويفاخر أقرانه أمام منازل قد أوصدت أبوابها بطيشه وحماقاته، حيث لبس قبعة الغرور وتجاهل غضب الرب وربما أمن العقاب الدنيوي بفعلته الشنعاء.

فمابالكم تسوقون سياراتكم وأنتم مشغولو الفكر معدومو الإحساس بمن حولكم، أما تعلمون بأن للطريق آداب و للسرعة مضمار فلا يحدها شارع وضع للاستخدام اليومي الطبيعي، حيث يستخدمه الطاعن في السن، والمرأة وأصحاب الأعمال، وكلهم من أجل قضاء حوائجهم، أو الحصول على كريم العيش والسعي من أجل طلب العلم؛ فرفقاً بك وبهم عزيزي السائق.

ألا تتفقون معي أن مؤشر الحوادث المرورية بات في تنامي وازدياد مستمر، فهل نظل نمارس أسلوب الصمت والتجاهل!!! أما آن الأوان أن نقف وقفة رجل واحد من أجل التصدي لهذه الظاهرة بشتى الوسائل والطرق.

ختاما أعزائي القراء دعوني أضع نصب أعينكم موجزاً من إحصائيات الإدارة العامة للمرور منذ مطلع العام الحالي إلى نهاية شهر مايو ٢٠١٢م.

الشهر	وفيات	الإصابات	عدد الحوادث
يناير	٧٠	٩٥٦	٦٣٨
فبراير	٨٠	٨٤٣	٥٠٣
مارس	٩٧	١٢٧٤	٧٤٩
أبريل	١٠٣	٩٧٣	٨١٧
مايو	٨٨	١٠٨٩	٧٩٨
المجموع	٤٣٨	٥١٣٥	٣٥٠٥

* ماجستير في إدارة الجودة الشاملة